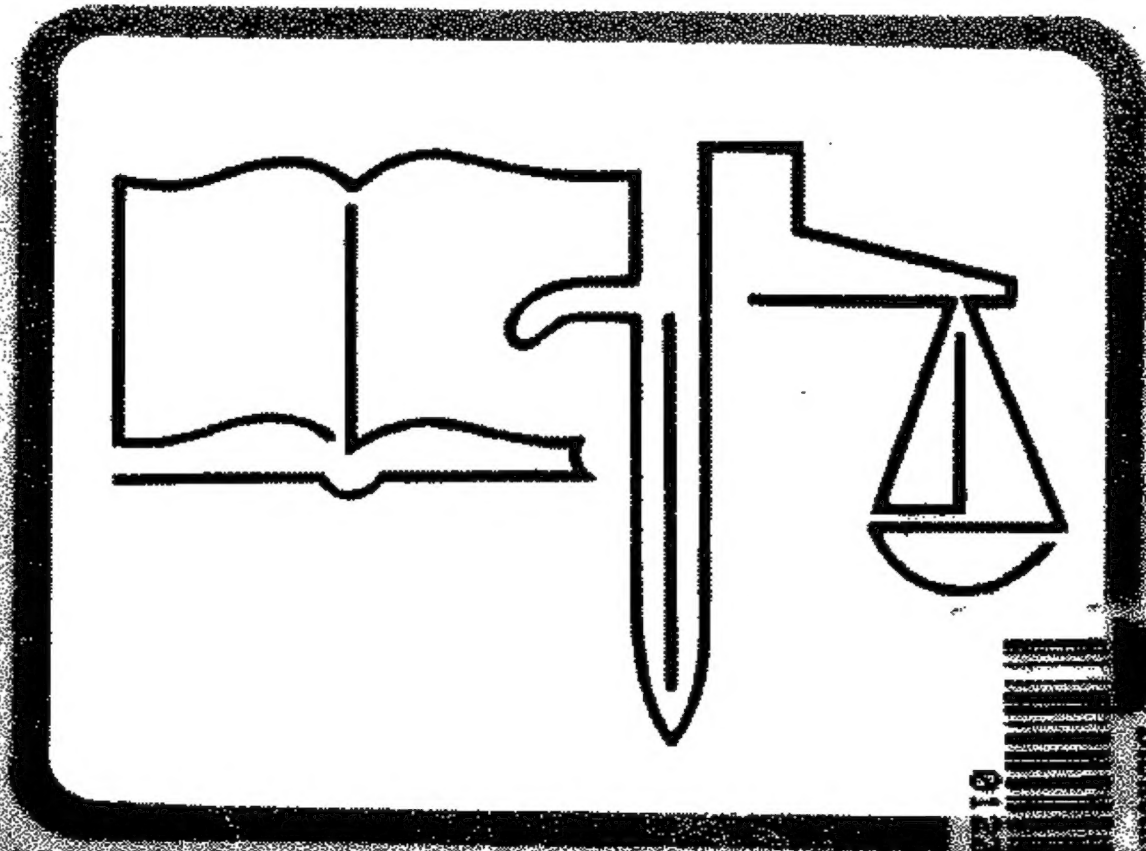


السلطات الثلاث في الإسلام

النشر • القضاء • التنفيذ



عبد الوهاب خديف

السُّلْطَانُ الْإِسْلَامِيُّ
التَّشْرِيعُ وَالْقَضَاءُ وَالنَّجْدُ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار القلم للنشر والتوزيع

الكويت - شارع السور - عمارة السور - الطابق الأول - شقة ٨
ص.ب. ٢٠١٦ - هاتف: ٢٤٥٧١.٧ - ٢٤٥٨١٧٨ - برقية: توزيعكو



السُّلْطَانُ الشَّارِكُ فِي الْأَمْرِ

التَّشْرِيعُ وَالْقَضَاءُ وَالنَّفْذُ

تأليف
الأستاذ عبد الوهاب خالاف





السلطات الثلاث في الاسلام

التشريع — والقضاء — والتنفيذ

للاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

موضوع بحثنا التشريع والقضاء والتنفيذ في الاسلام من بدء ظهوره . وخطتنا أن نحدد كل عصر تميزه من غيره ظاهرة فاصلة ونستعرض هذه الشؤون الثلاثة لنتبين من له ولاية كل شأن منهما ومم استمد سلطانه وحدود ولايته والنظام الذي كانت عليه . وغايتنا أن نتبين اطوار هذه السلطات الثلاث في العصور الاسلامية المختلفة ، وليستضاء بمرآة الماضي في اصلاح الحاضر والمستقبل .

١ — عهد الرسول

هذا العهد يمتاز بوجود الرسول فيه واتصال الوحي به ، وهو فترة قصيرة مبدؤها بعثته صلى الله عليه وسلم في سنة ٦١٠ م ونهايتها وفاته عليه السلام في سنة ٦٣٢ م ، بل هو في الحقيقة من هجرته الى المدينة في سنة ٦٢٢ م الى وفاته لأنه في مدة مقامه بمكة كان الشأن الذي يشغله عما عداه هو الدعوة الى الله واتقاء اذى من وقفوا في سبيل هذه الدعوة . وانما بدأت حركة التشريع وتلاها القضاء والتنفيذ بعد الهجرة الى المدينة . وهذه الفترة على قصرها تم فيها وضع الاسس التي بنيت عليها هذه الشؤون في الاسلام وكانت قليلة في عدد سنها كثيرة في آثارها ونتائجها .

التشريع فى هذا العهد :

كانت سلطة التشريع فى هذا العهد لرسول الله وحده ، وما كان لأحد غيره من المسلمين سلطة التشريع ، فكان المسلمون اذا عرض لهم حادث أو شجر بينهم خلاف وأرادوا معرفة حكم الاسلام فيه رجعوا الى الرسول لتعرف ما أرادوه ، وكان صلى الله عليه وسلم يبين لهم حكم ما نزل بهم ويجيبهم عما سألوا عنه تارة بآية أو آيات من القرآن ينزل عليه بها الوحي من ربه وتارة بأقواله وأفعاله التى تصدر عن اجتهاده ونظره .

فمصدره فى التشريع وحى الله له واجتهاده . واذا راعينا أن اجتهاده فى التشريع اذا أدى الى خطأ لا يقره الله عليه بل يرثيه الى الصواب فيه تبين أن مصدر تشريعه هو الله سبحانه بما أنزله عليه من القرآن وما أقره عليه من اجتهاد .

فالقانون الأساسى فى الاسلام يتكون من آيات الأحكام التى جاءت فى القرآن ومن أحاديث الأحكام التى صدرت عن الرسول ، وهذا القانون تشريع عام للمسلمين كافة فى كل زمان ومكان . وكل حركة تشريعية فى الاسلام من أى مجتهد فى أى عصر يجب أن لا تخرج عن حدوده ولا تعارض نصا من نصوصه أو أصلا من أصوله .

واذا تبين أن مصدر هذا القانون الأساسى هو الله سبحانه بما أنزله من القرآن وما أقر عليه الرسول من اجتهاد وأن هذا

القانون الأسلمى هو عماد التشريع فى الاسلام ومرجع كل مشرعية
ينتج ان مصدر التشريع الاسلامى هو الله تعالى وحده .

آيات الأحكام :

آيات الأحكام فى القرآن هى الأساس الاول فى التشريع
الاسلامى وعددها لا يزيد على مائتى آية وأكثرها نزل بعد الهجرة
الى المدينة بيانا للحكم فى حاث وقع أو جوابا عما سئل عنه الرسول
أو استفتى فيه . وهى ليست على أسلوب واحد فى بيان الأحكام
بل أساليبها فى البيان متعددة لأن الآيات كما قصد منها بيان ما أنزلت
له قصد منها إعجاز البلغاء أن يأتوا بمثلها ، ومن وجوه هذا الإعجاز
تنوع أساليب البيان ، فتارة تقرر الحكم بصيغة الطلب أمرا ونهيا
كقوله تعالى « فأتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »
وقوله « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » ، وتارة تقرره على
صورة الخبر كقوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء » وقوله « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد
أن يتم الرضاعة » ، وتارة تكون جوابا عن سؤال أو استفتاء كقوله
تعالى « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير »
وقوله « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ان امرؤ هلك ليس له
ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » ، وتارة تصرح بالحل والتحريم
كقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وقوله « حرمت عليكم
أمواتكم وبناتكم وأخواتكم . . . الآية » الى غير ذلك من أساليب البيان .

وقد افرد بعض العلماء هذه الآيات بتفسير مستقل مثل التفسيرات الاحدية وآيات الاحكام للرازي ولكن الباحث منهم نظر في الآية على ضوء مذهبه الفقهى وجعلوا وجهتهم التوفيق بين الآية وما ذهب اليه ائمتهم وكثيرا ما يبعد هذا الغرض عن الصواب .

وسما يلاحظ في آيات الاحكام من الوجهة التشريعية امور :
اولها : ان كثيرا من هاته الآيات يقرن فيها بيان الحكم ببيان حكمة تشريعه والمصلحة التي اقتضته ولا يقتصر فيها على مجرد النص على الحكم كقوله تعالى في المحيض « يسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن » وقوله سبحانه في الخمر والميسر « انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصنعكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » وقوله تعالى في اعتداد المطلقة في بيت الزوجية « لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا » .

وفي هذا ارشاد الى واجب المشرع وان عليه ان يبين لمن يشرع لهم مافى تشريعه من مصالحهم وجلب النفع لهم ودفع الضر عنهم حتى يكرن تنفيذهم لما شرعه بباعث من ايمانهم ويكون كل واحد منهم حارسا له وفيه ايضا انن بالاجتهاد لاستنباط الاحكام التي تقتضيها مصالح الناس لانه ما دامت احكام الله معللة بمصالح العباد فحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله .

ثانيها : أكثر هاته الآيات تبين الحكم على وجه الاجمال ولا تتعرض للتفصيل كقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » من غير تفصيل أنواع العقود وضروب الالتزام الواجب الايفاء بها ، وقوله تعالى « ولحل الله البيع وحرم الربا » من غير بيان الربا الذي حرم والبيع الذي حل ، وقوله تعالى « يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم » من غير تعرض لبيان ما المعروف وما المنكر وما الطيب وما الخبيث .

والحكمة في هذا الاجمال أن لا يكون في نصوص ائمتنا حرج وان تتسع لما يجد من حاجات وجزئيات لأنه ما دام قانوننا عاما للناس كافة في كل زمان وأى مكان لا بد أن تقبل نصوصه المصالح المختلفة ويكون لولاة الأمر الدينى فيها سعة حتى لا يضيقوا بمصلحة أو يقتصروا عن حاجة ، فالسكوت عن التفصيل الذى يتوهم قصار النظر أنه نقص في التشريع هو المثل الأعلى وحد الكمال للتشريع العام الذى لا يخص أمة دون أمة ولا عصرًا دون عصر .

ثالثها : عدد هذه الآيات قليل بالإضافة الى عدد آيات القرآن فان القرآن ستة آلاف آية وآيات الأحكام منها لا تزيد عن مائتين ، ومنشأ هذا أن حاجات المسلمين في أول أمرهم كانت قليلة

ومعاملاتهم محصورة لأن حالهم كانت أقرب إلى البداوة والله شرع لهم الأحكام على قدر حاجاتهم وما اقتضته مصالحهم وبين الحكم على صيغة تنتظم تلك الحاجات وما يطرأ مما يشبهها ويتصل بها وكمل هذا البيان بأصول عامة نص عليها من نفى الحرج وإرادة اليسر والتخفيف ووضع الأصر والأغلال وبما قرن به الأحكام من تعليلها والإرشاد بهذا التعليل إلى الاجتهاد والحاق الإشباه بإشباهها .

وفي هذا إرشاد إلى سنن الحكمة في التشريع وأن يكون على قدر حاجات من شرع لهم ولا يكون فيه تشريع أحكام لحوائث فرضية أو صور ذهنية وأن تكون إلى جانب الأحكام أصول عامة يرجع إليها ، في تعرف حكم ما لم ينص على حكمه فيتكون من صوغ الأحكام بصيغ كلية ، ومن الإشارة إلى عللها وحكمة تشريعها ، ومن تقرير قواعد عامة معها ، تشريع كامل لا يضيق بأي حاجة أو مصلحة في أي عصر أو مكان ، وهذا مصداق قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

أحاديث الأحكام :

أحاديث الأحكام هي ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو عمل فيه بيان لحكم حادثة أو جواب سؤال عنه ، وهي كثيرة لا يخلو منها باب من أبواب الأحكام ، وقد وردت على

نسق آيات القرآن في التشريع . فكثير منها قرن فيه الحكم بطلته
كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها
انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » ، وقوله في النهي عن بيع
الثمر قبل أن يبدو صلاحه « أرايت اذا منع الله الثمرة بم يأخذ
أحدكم مال أخيه » ، وقوله « المؤمن أخو المؤمن لا يحل للمؤمن أن
يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يفر » ؛ وفي
هذا كما قدمنا اذن من الرسول بالاجتهاد وحمل للمسلم على أن يكون
امثاله بوازع من أيمانه . وكثير منها جاء على صيغة كلية كحديث (هي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر) من غير بيان أفراد هذا الغرر ،
وحديث « المسلمون عند شروطهم » ، وحديث « لا ضرر ولا ضرار » ،
وأمثال ذلك مما يعتبر في السنة أصولا عامة يرجع إليها في
الاجتهاد والاستنباط . وما جاء في الأحاديث الأحكام لا يخرج من
أحد أمرين أما أن يكون بيانا وتفصيلا لأحكام جاءت في القرآن على
وجه الإجمال ، وأما أن يكون تقريرا لحكم لم يقرر في القرآن .
فأما الأحاديث التي هي بيان لجمل القرآن فهي أكثر ما صدر عن
الرسول من أقوال وأفعال ، وهذا مصداق قوله تعالى « وانزلنا
إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » ، فالله أمر باتقاة الصلاة
وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وكل ما صدر عن الرسول
من قول أو فعل في هذه العبادات إنما هو بيان للمسأور به في

القرآن ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني
أصلي » وقال « خذوا عني مناسككم » . والله حرم الربا والرسول
صلى الله عليه وسلم بين الربا الذي حرم بحديث الأشياء الستة
« الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فمن زاد
أو ازداد فقد أربى فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا
كُن يدا بيد » . والله أحل الطيبات وحرم الخبائث والرسول بين
لن من الطيبات الضب والأرنب والسبك وإن من الخبائث كل ذي
ناب من السباع وذئ مخلب من الطير ولحوم الحمر الأهلية . وأما
الأحاديث التي تقرر حكما ليس في القرآن فهي تصدر عن اجتهاد
الرسول صلى الله عليه وسلم وهو في اجتهاده يرجع إلى أحكام القرآن
وإلى ما يؤخذ من أصوله العامة . فالله سبحانه حرم الجمع بين
الاختين والرسول حرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها قياسا
على الاختين وأشار إلى وجه القياس بقوله « انكم ان فعلتم ذلك
قطعتم أرحامكم » . والله حرم الأمهات من الرضاعة والأخوات من
الرضاعة والرسول حرم من الرضاع كل من تحرم من النسب قياسا
على الأم والأخت . وهكذا كل حكم قرره السنة وليس في الكتاب
نص عليه فمرجعه إلى نص في القرآن أو أصل من أصوله العامة
أو ما تدل عليه جملة آياته ، ولهذا كانت آيات الأحكام هي الأسس

الأول في التشريع وأحاديث الأحكام هي الأساس الثاني ، فلا يرجع إلى السنة لتعرف الحكم إلا بعد الرجوع إلى القرآن ، وهذا هو السبب فيما جاء في حديث معاذ وغيره لما سئل بم تقضي قال بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله فإن لم أجد اجتهد رأيي .

ولا خلاف بين المسلمين في أن أحاديث الأحكام هي الأساس الثاني في التشريع الإسلامي . أما ما ورد منها بيانا لما أجمل في القرآن فلان البيان ملحق بالمبين وحكم الله هو ما نص عليه في كتابه على الوجه الذي بينه رسوله في سنته ، فالله أمر بإيتاء الزكاة والرسول بين النصاب الذي تجب الزكاة فيه والمقدار الواجب أدائه وموعد الأداء وشروطه فتكون الزكاة التي أمر الله بإيتائها هي على الوجه الذي بينه الرسول . وأما ما ورد منها تقريراً لحكم ليس في القرآن فلأنه مستمد مما في القرآن بالقياس أو الأخذ من أصله العام لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمي لم يقرأ سطوراً ولم يكتب سطوراً ولم يختلف إلى معلم فإذا اجتهد لتعرف حكم حادث نزل فأسس اجتهاده هو الروح الذي بثه الوحي الإلهي في نفسه وتقديره مصالح الناس حسب أحوالهم وحاجاتهم ، وإذا لم يصب في تقديره وأخطأ في اجتهاده لا يقره الله عليه ، كما اجتهد رسول الله وقبيل أخذ الغداة من أسرى بدر فردده الله إلى الصواب بقوله « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون

عرض الدنيا والله يريد الآخرة » ، وكما اجتهد الرسول وابن لمن تخلف في غزوة تبوك عن الجهاد فعاتبه الله بقوله « عفا الله عنك لم أذنت لهم » . لما صدر عن رسول الله من قول أو فعل يبين حكما أجمل في القرآن أو يقرر حكما ليس فيه فهو أصل في التشريع ومرجعه إلى القرآن ، ولذا قال الله تعالى « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، وقال سبحانه « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » .

ومن خير الكتب التي جمعت فيها أحاديث الأحكام مرتبة حسب أبوابها مشروحة أو في شرح كتاب نيل الأوطان للشوكاني ، وقد ذكر ابن القيم في أعلام الموقعين أن أحاديث الأحكام أصولها وتفصيلها لا يزيد عددها على أربعة آلاف وخمسمائة .

ومما يلاحظ في أحاديث الأحكام من الوجهة التشريعية أمور :
أولها : أن هذه الأحاديث لم تدون في عهد الرسول ولا في القرن الأول الهجري كله بل نهى الرسول عن تدوينها وكذلك تناهت عنه صحابته وراكتي بحفظها في المصدر وتناقلها بالرواية ، ففي ذلك العهد كان القائلون التشريعي بعضه مدون وهي آيات الأحكام التي كان الرسول يبلغها المسلمين ويلهم كتاب وحيه بكتابها فكانت مسطورة ومحفوظة في المصدر ، وبعضه غير مدون وهي أحاديث الأحكام الذي اكتفى بتناقلها بالحفظ والرواية ، وقد كان لهذا أثره

التشريعي فيها بعد ذاك العهد ، فان من أهم أسباب اختلاف المجتهدين أن بعضهم روى له حديث لم يرو للأخر وبعضهم صح له حديث لم يصح للأخر ، ولو كانت هذه الأحاديث دونت ووزع ما دون منها على الأمصار الإسلامية كما كان ذلك في القرآن لكان لجميع المجتهدين مرجع واحد من الأحاديث ولم يوجد سبيل إلى الوضع والافتراء . ولكن منع من التدوين الخوف من أن يشتبه بالقرآن ما ليس بقرآن واكتفى بعناية الحفاظ وأمانتهم والنقطة بهم . فأغلق باب من الخطر وفتحت أبواب .

ثانيها : أن هذه الأحاديث لم يلتزم حفاظها ورواؤها من الصحابة أن يرووها بنفس اللفاظ التي نطق بها الرسول بل منها ما كان يرويه الصحابي بالمعنى . ولهذا اختلفت عبارات الحديث الواحد الذي ورد في الحادثة الواحدة ، كحديث خطبة حجة الوداع . ومنشأ هذا اختلاف الرواة في عباراتهم ، وقد كلن لهذا أيضا اثر في التشريع فان ما فهمه صحابي قد يغير ما فهمه آخر ، وعلى هذا التغير في الفهم تختلف العبارتان ويختلف الاستنباط من الحديث .

ثالثها : أن أحاديث الأحكام كما كانت تصدر عن اجتهاد الرسول كانت تصدر عن مشورة بعض أصحابه ، كما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال في حق مكة لا يخطئ خلاها ولا يعصده

شجرها فقال العباس الا الآخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الآخر ولا شك أن تقدير المصالح بالاجتهاد والشورى يراعى فيه حال من يشرع لمصلحتهم وعاداتهم ومعاملاتهم وقت التشريع ولهذا كان العلم بعادات العرب ومعاملاتهم وجملة أحوالهم وقت ابتداء التشريع مما يعين على فهم خصوصه كما أن العلم بأسباب نزول الآيات والوقائع التي وردت فيها الأحاديث مما يرشد الى وجه الحق في دلالتها وتعليلها والاستنباط منها .

قال ابن القيم في اعلام الموقعين « والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها ، الثاني أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيرا له ، الثالث أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه ، ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما ، ثم قال والله سبحانه ولاه منصب التشريع عنه ابتداء كما ولاه منصب البيان لما أراده بكلامه بل كلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لا تخرج عن البيان بوجه من الوجوه » .

لما قدمنا تبين أن سلطة التشريع في عهد رسول الله كانت له وحده ، وأنه تولى التشريع بنفسه ولم يتوله معه أحد من صحابته ومصدره في التشريع هو الوحي الالهي ، وكان تشريعه بتبليغ

ما أنزل إليه من ربه عملاً بقوله تعالى « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » ، وبقيين ما يحتاج إلى البيان من آى التنزيل عملاً بقوله تعالى « وأنزلنا إليك الذكر لنبين للناس ما نزل إليهم » ، وباجتهاده فى استنباط حكم ما لم تنزل آية ببيان حكمه معتمداً فى هذا الاستنباط على روح الوحي الإلهى وتقديره مصالح الناس . وهذا التشريع ما جاء دفعة واحدة وإنما شرع مفرقا على الحوادث والوقائع فى خلال اثنتين وعشرين سنة تقريبا من بعثة الرسول إلى وفاته .

والذين عرفوا بالافتاء فى ذلك العهد من الصحابة مثل الخلفاء الأربعة الراشدين وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم غائما كانت فتياهم فى حدود تفهم النص الذى حفظوه والعمل بما فهموه وتعليمه من لم يحفظه أو من لم يفهمه ولا تتجاوز إلى استنباط حكم لا نص على حكمه لأن الرسول بينهم واليه مرجعهم .

وان اجتهد منهم أحد وصدر عنه قول فى حادث وأقره الرسول فهو تشريع من الرسول باقراره .

مميزات هذا الطور :

يمتاز هذا الطور التشريعى بعدة مميزات :

أولها : أنه لم يوجد فيه خلاف فى حكم ولا رأى أو آراء فى

مسألة ، لأن التشريع كان لفرد واحد وقوله الفصل وهو مرجع المسلمين في تفهم النص وفي معرفة حكم ما لا نص فيه ومصدره الوحي الالهي .

ثانيها : انه لم يدون فيه من نصوص التشريع غير آيات الأحكام ولم تكن هذه الآيات مدونة في صحف بحيث ييسر تناولها لكل من يريد بل كانت عند كتاب الوحي وعند من كتب لخاصة نفسه وكان الاعتماد في نشرها على تبليغها وحفظها وأمر الشاهد أن يبلغ الغائب . أما أحاديث الأحكام فلم يدون منها شيء في ذلك العهد ولكن نشرها بطريق واحد هو تناقلها بالرواية والمشافهة .

ثالثها : أن التشريع كان تدبيرا لحوائث وقعت وعلى مصدر حاجات من شرع لهم وما تقتضيه مصالحهم وكلفت نصوصه كلية روحية تلت العقول الى ما فيها من خير ومصلحة وترمي الى أن يكون أساس القانون الايمان به حتى يكون امثاله من عقيدة لا مخافة الجزاء .

القضاء في هذا العهد :

كانت سلطة القضاء وتطبيق نصوص التشريع على الوقائع في هذا العهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم استبداها من الله سبحانه بقوله تعالى « فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم بما

جاءك من الحق » ، وقوله سبحانه « فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما » .

وقد تولى رسول الله القضاء بنفسه ، وولاه غيره في عهده .
أما تضاؤه صلى الله عليه وسلم بنفسه فتأبث في عدة أحاديث
صحيحة :

روى الإمام أحمد في مسنده عن أم سلمة هند زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أنها قالت : جاء رجلان يختصمان في . واريث بينهما قسد
فدست ليس بينهما بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انكم
تختصمون الى رسول الله وانما انا بشر ولعل بعضكم الحن بحجته
من بعض وانما اقضى بينكم على نحو ما اسمع فمن قضيت لسه من
حق اخيه شيئا فلا يأخذه فانما لقطع له قطعة من النار ياتي بها
أسطاما في منقه يوم القيامة » فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما
حتى لأخي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما اذا قتلتما
فما ذهبا فلتقتسما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحلل كل واحد منكما
صاحبه » .

وروى محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
أبراهيم النخعي أن رجلا تزوج امرأة ولم يرض لها صداقا فمات قبل

أن يدخل بها ، فقتل عبد الله بن مسعود لها صداق مثلها من نسائها
لا وكس ولا شطط ، فلما قضى قال فإن يكن صوابا فمن الله وإن يكن
خطا فمن الشيطان والله ورسوله بريئان ، فقال رجل من جلسائه
وبلغنا أنه معقل بن سنان الأشجعي وكان من أصحاب رسول الله ،
القضيت والذي يطلب به بقضاء رسول الله في يسروع بنت واشق
الأشجعية . قال ففرح عبد الله بما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول
رسول الله .

وروى مالك في الموطأ قال جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله
ميراثها فقال مالك في كتاب الله من شيء وما علمنا لك في سنة
رسول الله شيئا فارجعي حتى أسأل الناس قال فسأل الناس فقال
المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله أعطاهما السحب فقال هل معك
شرك فقال محمد بن مسلمة فقال مثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر . ثم
جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال مالك
في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغرك وما
أنا بزائد في الفرائض من شيء ولكن هو ذلك السحب فإن اجتمعتما
فيه فهو بينكما وإيكما خلت به فهو لها .

وأما توليته القضاء لغيره في هذه فثبت في عدة أحاديث :
روى أحمد وأبو داود عن معاذ بن جبل قال لما بعثه الرسول
إلى اليمن قال « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء قال اتقضى بكتاب الله

قال فان لم تجد في كتاب الله قال بمسنة رسول الله قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال فاجتهد رأيي ولا آلو قال فغضب رسول الله على صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله .

وروى أبو داود عن علي بن أبي طالب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء وقال : « ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء قال فما زلت قاضيا وما شككت لي قضاء بعد » .

ولما فتح الله على المسلمين مكة استعمل الرسول عليها عتاب ابن أسيد القرشي الأموي وبقي عليها واليا وقاضيا الى أن مات بها يوم نعي أبي بكر الى مكة .

فالآثار متضافرة على أن الرسول ولي القضاء بنفسه وولاه غيره من صحابته ولم يثبت أنه قلد أحدا القضاء خاصة وإنما الثابت أنه كان يبعث الواحد من صحابته الى بلد أو يستعمله على بلد على أن يكون رسولا له ونائبا عنه يعلم الناس ويفتيهم ويتقضى بينهم ويجمع الصدقات منهم وتكون له ولاية أمرهم ولاية عامة . ولم تفصل

فى عهدہ صلى الله عليه وسلم ولاية القضاء عن غيرها من الولايات لان الأعمال كانت قليلة ، والولاية الخاصة عليها أن يستقل بها وال خاص . ولما كثر المسلمون بعد هذا العهد واتسعت دائرة الولايات وتشعبت أعمالها فصلت ولاية القضاء عن غيرها من الولايات ، بل ان ولاية القضاء نفسها وزعت بين عدة .

وثبت أنه صلى الله عليه وسلم ولى غيره القضاء فى جزئية من الخصومات خاصة ، فقد ذكر أبو عمرو بن عبد البر فى الاستيعاب من جارية بن ظفر رضى الله عنه أن دارا كانت بين أخوين فحظرا فى ذلك حظارا — أقاما جذارا — ثم هلكا وترك كل واحد منهما عتبا فادعى كل واحد منهما أن الحظار له دون صاحبه فاختصم عتباهما الى النبی صلى الله عليه وسلم فارسل حذيفة اليمانى يقضى بينهما فنقض بالحظار ان وجد معاهد القبط تليه ثم رجع فلخبر النبی صلى الله عليه وسلم فقال أصبت أو أحسنت — والقبط ما يشد به الخص من ليف وتحوه

ومن هذا يتبين أن تولية الرسول غيره القضاء لم يكن له نظام خاص ، بل كان الرسول تارة يولى القضاء غيره فى ضمن توليته الأمور عامة ، لمكان اذا خرج من المدينة الى الجهاد استعمل عليها من يرضاه ممن بقوا فيها ، كما استعمل عليها «مسعد بن عباد» لما خرج فى غزوة الأبواء «والسائب بن مظعون» لما خرج فى غزوة بواط.

وإذا فتح الله عليه بلدا أتاه عنه من يتولى شؤونه ، كما استعمل «عتاب بن أسيد» على مكة بعد فتحها وكما بعث «معاذ بن جبل» إلى مخلاف من اليمن «وأبا موسى الأشعري» إلى مخلاف آخر منه . وهؤلاء كان الرسول يبعثهم أو يستعملهم لأجل أن لا تعطل مصالح المسلمين فيقولون بهذه الإنابة شؤن المسلمين ومنها القضاء في خصوماتهم . وتارة كان يولى غرد القضاء في خصومة معروضة عليه هو إذا رأى حاجة الفصل فيها إلى انتقال أو معاينة ووثق بمن يوليه وخبرته في موضوعها كما فعل في تولية « حذيفة اليماني » أن يقضى في الخصومة في الجدار .

ولهذا لا يمكن حصر من تولوا القضاء في عهده صلى الله عليه وسلم ، لأن التولية كانت في ضمن الولاية العامة أو في خصومة خاصة ، وهؤلاء الذين كانوا يولون في الخصومات الخاصة كانت تنتهي ولاية الواحد منهم بالفصل في هذه الخصومة ، فإذا ورد في التاريخ أن عمر أو عليا أو غيرهما قضاوا في عهد الرسول فاما هو قضاء على نحو ما قضى حذيفة في خصومة أو خصومات معينة عهد إليه الرسول أن يقضى فيها أو قضاء في ضمن ولاية الشؤون عامة على نحو ما قضى عتاب بن أسيد في مكة أو معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري في اليمن (١) .

(١) وعلى هذا يفهم ما ورد في بعض الآثار أول قاض في المدينة عبد الله بن نوفل . أو أول قاض في الإسلام عمر ، فهو قضاء في خصومة خاصة ولاه الرسول القضاء فيها . ويفهم ما ورد من أن الرسول لم يقلد أحد القضاء ، لأنه ما جعل لأحد ولاية القضاء وحدها ولاية عامة .

وكانت صيغة التولية يستفاد منها عموم الولاية أو خصوصها
ففى حديث حذيفة أرسله الرسول يقضى بينهما فهذه تولية للقضاء
فى خصومة معينة بين خصمين معينين . وفى تولية عتاب ذكرى
الزمخشري فى الكشاف ان الرسول استعمل عتاب بن اسيد على
أهل مكة وقال انطلق فقد استعملك على أهل بيت الله . فهذه تولية
هامة .

ومن استقراء حوادث القضاء فى ذاك العهد يتبين أن أكثره
كان نوعا من الافتاء وكانت وجهة أكثر المتقاضين أن يعرفوا حكم الله
لينفذوه ، فلم تكن أكثر الخصومات نزاعا حقيقيا وإنما كانت صورة
من صور السؤال والاستفتاء ، كما يظهر ذلك فى حديث البخارى عن
مائشة أن هند بنت عتبة زوجة أبى سفيان قالت يا رسول الله أن
أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه
وهو لا يعلم فقال خذى ما يكتيك وولدك بالمعروف . فهذا يعده
الفتاء من القضاء وإنما هو افتاء .

ولكون التقاضى كان ضربا من الاستفتاء فى ذك العهد لم تفصل
له إجراءات ولا نعرف من إجراءات ذلك العهد إلا ما رواه أحمد
وأبو داود من أن الرسول قال لعلى « إذا تقاضى إليك رجلان فلا
تقضى للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقضى » ، والأ
ما روى فى حديث أنكم تختصمون الى وإنما أنا بشر ، كما لا نعرف

من طرق الإثبات إلا ما رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعى » ، وما رواه البيهقى بإسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من أنكر .

وأظهر ميزة يمتاز بها القضاء فى ذلك العهد حرية التقاضى فى قضائه ، فقد تبين مما روينا أن الرسول لما ولى غيره القضاء سواء أكان فى ضمن الولاية العامة أم فى خصومة خاصة لم يقيد من ولاءه ، فقال لحذيفة اذهب فاقض بينهما ، وقال لعتاب بن أسيد انطلق فقد استعملتك على أهل بيت الله . ولكى يطمئن قلبه قال لمعاذ بعد أن ولاء كيف تقضى قال بكتاب الله . . . الحديث ، وفى إرشاده عليا فى قضائه اقتصر على إرشاده الى أن لا يقضى حتى يسمع كلام الخصمين وكان مرجع التقاضى منهم فى قضائه كما قال معاذ الى كتاب الله فإن لم يجد قالى سنة رسول الله فإن لم يجد يجتهد رايه ، وكان اجتهد القاضى منهم مرجعه الى إقرار الرسول كما تبين فى حديث حذيفة إذ أخبر الرسول بما قضى به فقال له أصبت . وعمادهم فى الإثبات حديث البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، والقرائن التى ترجع قول أحد الخصمين ، كما استدلل حذيفة على أن الجدار لى تليه معاقد القمط . وهاتيه فى الفصل فى الخصومات قوله تعالى « أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا

بالمعدل » . وما رواه أبو داود والترمذي عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « القضاء ثلاثة . اثنان في النار وواحد في الجنة . رجل عرف الحق فمضى به فهو في الجنة . ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار . ورجل لم يعرف الحق فمضى للناس على جهل فهو في النار » .

وتدل بعض الآثار على أن القاضي في ذلك العهد كان يقضى وينفذ ما يقضى به أما بنفسه أو بمن ينتدبه للتنفيذ . روى في الصحيحين أن رجلين اختصما إلى النبي فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقال صاحبه وكان أفعه منه نعم يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي فقال قل فقال ان ابني كان عسيفا « أجيرا » في أهل هذا فزني بامراته فافتديت منه بمائة شاة وخادم واني سألت رجلا من أهل العلم فآخبروني ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا تضين بينكما بكتاب الله . المائة والخاتم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا انيس على امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها فاسألها فاعترفت فرجمها .

وروى أهل السنن أن صفوان بن أمية كان نائما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على راء له فجاء لص فسرقه فآخذه فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فامر بقطع يده فقال

يا رسول الله أعلى ردائي تقطع يده أنا أهبه له قال فهلا قبل أن
تأثيني به عفوت عنه ثم قطع يده .

التنفيذ في هذا العهد :

المراد بأعمال التنفيذ ما عدا التشريع والقضاء من سائر
الأعمال التي تتطلبها سياسة المسلمين وتدير شؤونهم . وقد كانت
سلطة التنفيذ لرسول الله في عهده كما كان له التشريع والقضاء ،
لأن وظيفته تقتضى أن تكون الشؤون الثلاثة بيده فهو رسول يبلغ
الناس ما أنزل إليه من ربه ويدعوهم إلى الإيمان به وراع يسوس
من أجابوا دعوته ويدبر شؤونهم على وفق ما شرع الله وهذا التبليغ
والتدبير ينتظمان التشريع والقضاء والتنفيذ ، وما كان في الجمع
بين هذه السلطات الثلاث له أي خطر من الأخطار التي تقتضى فصل
السلطات ، لأنه صلى الله عليه وسلم معصوم ولا يصدر منه قول
أو فعل عن هوى ، غير أنه عليه السلام استقل بولاية التشريع
وحده ، وأما القضاء فقد تولاه بنفسه وولاه غيره على ما بينا ،
وكذلك أعمال التنفيذ تولاه الرسول بنفسه وولاه غيره .

وقد نقل المرحوم رفاعة بك رافع في كتابه : نهاية الإيجاز في
سيرة ساكن الحجاز عن كتاب تخريج الدلالات السمعية تلخيصا
للأعمال والوظائف التي كانت على عهد رسول الله ومن تولاه
سواء أكانت حربية أو مالية أو دينية أو غيرها ، فذكر الوزارة

والحجابة والكتابة والسقاية والسدانة وإمارة الحج وإمامة الصلاة
وتعليم القرآن والفقه والقضاء والتوثيق وذكر غرض الموارث
والنفقات والقسام والمحاسب والمناذير وحارس المدينة والسجلان
ومقيمي الحدود واستغرق بيان ذلك نحو مائتي صفحة من الكتاب .
ونحن نذكر على سبيل المثال نظام بعض أعمال التنفيذ في
عهده وهي الأعمال الحربية ، والأعمال المالية ، وتنفيذ الأحكام .
ومن ثناء الاستقصاء والتفصيل فليرجع إلى ذلك الكتاب .
فأما الشؤون الحربية في عهده صلى الله عليه وسلم فكانت
تتضمن في جهاد غير المسلمين الذين وقفوا عقبة في سبيل دعوة
الإسلام وكان أي جيش إسلامي يخرج للجهاد يؤمر عليه أمير فإن
كل رسول الله في الجيش فهو أميره وإن لم يكن فيه فأميره من
يختاره الرسول ويؤليه إمارته ، وقد تولى الرسول إمارة الجيش
في ست وعشرين غزوة غزاها ، وولى غيره إمارة الجيش في
سراياه التي أوصل بعضهم عندها إلى ست وخمسين سرية وكان
أمير السرية الذي يؤليه رسول الله لا تقتصر ولا يتسه على إدارة
الشؤون الحربية بل تكون له إمامة الصلاة وإقامة الحدود وكل
ما تقتضيه مصالح الجيش ، وكان أمير الجيش سواء أكان رسول
الله أو أحد ولاته يستشير أهل الرأي ممن معه ولا يستقل بالأمر دونهم ،
بتبين ذلك من حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار على

المسلمين في بعض الغزوات أن ينزلوا موضعا معيناً فساله أحد أصحابه أهذا منزل أنزلك الله أو هو الرأي والحرب والمكيدة قال بل هو الرأي والحرب والمكيدة قال الصحابي ليس هذا بمنزل وأشار ينزال المسلمين منزلاً آخر فتحولوا .

وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله تعالى ويمن معه من المسلمين خيراً ثم يقول أغزوا بسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً .

فكان القائد العام لجيش المسلمين رسول الله وإن خرج في الجيش تولى القيادة بنفسه وإن لم يخرج ولى القيادة من يتوب عنه ولهذا القائد ولاية شؤون الجيش كلها والأمر شورى بين القائد وكبار جنته .

أما الشؤون المالية فكانت على عهد رسول الله تنحصر في تدبير موارد المال الثلاثة وهي الغنائم والفىء والصدقات وفي صرف ما يرد من هذه الموارد في مصارفها التي بينها الله في كتابه الكريم فالغنائم ما يؤخذ من غير المسلمين بالقتال ومصرفها مبين في سورة الأنفال في قوله تعالى « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول . . . » .

والنبي ما أخذ من غير المسلمين بدون قتال ومنه الجزية
ومصرفه مبين في سورة الحشر في قوله تعالى « وما آتاه الله
على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ... » .
والصدقات هي زكاة الأموال من نقود وعروض وسواهم وزروع
وثمار ومصرفها مبين في سورة التوبة في قوله تعالى « إنما
الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ... » .

وكان صلى الله عليه وسلم يعين في كل غزوة من يتولى
حفظ الغنائم وجمعها حتى تصرف في مصارفها ويسمى صاحب
الغنائم . روى عن وهب بن منبه عن رجل من قریش قال لما حاصر
رسول الله خير جاع بعض الناس فافتتحوا حصنا من حصونها
فأخذ رجل من المسلمين جراب شحم فبصر به صاحب الغنائم وهو
كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري فأخذه منه فقال النبي خل بينه
وبين جرابه فذهب به إلى أصحابه .

وكان صاحب الغنائم يوم اليرموك أبو سفيان بن حرب ويوم
حنين مسعود بن عمرو القاري .

وكان المال الذي يجمع من الغنائم أو النبي يعجل بقسمه
ومصرفه في مصارفه في يومه . وروى أبو عبيد القاسم بن سلام
عن الحسن بن محمد أن رسول الله لم يكن يقبل مالا عنده ولا ببيته
يعنى أن جاء غنوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه وأن جاء عشية
لم يبيت حتى يقسمه . وروى أبو داود عن حوف بن مالك أن رسول
الله كان إذا أتاه النبي قسمه في يومه ولهذا لم يكن للرسول بيت

مال ولا للاموال على عهده ديوان جامع لانها كانت اذا وردت صرفت
فى مصارفها .

وكما كان للمقاتم والنفى صاحب يحفظها حتى تقسم فى
مصارفها كذلك كان للجزية عامل يقدرها ويحصلها . روى أن
رسول الله لما صالح أهل نجران والبحرين عين أمين هذه الأمة
عبدة بن الجراح لتحصيل الجزية منهم . ولما ولى معاذ بن جبل
على اليمن امره أن يأخذ من كل محتلم ديناراً أو ما يعادله من
المعاصر . وكان للصدقات عمال يجمعونها . ذكر ابن اسحاق فى
السير أن رسول الله كان يبعث أمراءه وعماله الى كل ما أوطىء
الإسلام من البلدان ولا يحصى عدد الصحابة الذين عينوا عمالاً
لجمع الصدقات من المسلمين . فمنهم عمر وخالد بن سعيد ومعاذ
بن جبل وأبى بن كعب .

وكانت الصدقات التى يجمعها العمال يتبضها منهم عامل
يقال له المستوفى يقدم بها على الرسول كما بعث رسول الله علياً
الى أهل نجران ليستوفى ما جمع منهم ، وكان الذى أخذ صدقاتهم
عمرو بن حزم والذى أخذ جزيتهم عبدة بن الجراح .

وكانت تصرف الصدقات فى مصارفها بعد جمعها على ما بين
الله . روى أن رجلاً سأل النبى من الصدقة فقال أن الله لم يرض
فى الصدقة بقسم نبى ولا غيره ولكن جزأها ثمانية أجزاء فإن كنت
من تلك الأجزاء أعطيتك .

وأما تنفيذ الأحكام فالذى يؤخذ من جملة الآثار أن الأحكام التى كانت تصدر فى الحلال والحرام والفرائض والحقوق المدنية كان أكثرها لا يحتاج إلى منفذ غير أصحابها لأنها فى الغالب كانت فتاوى والمستفتى إذا عرف حكم الله نفذه والأحكام التى كانت تحتاج إلى التنفيذ كالمعتوبات ينفذها القاضى أو من يعهد إليه بتنفيذها وما كان لهذا التنفيذ نفير معين لأن المسلمين كانوا كلهم جندا وكل منهم عليه أن يقوم بما ينصب له . وقد رأينا فى حديث العفيف أن رسول الله قال واغد يا أنيس إلى المرأة فاسألها فإن اعترفت فارجمها وما كان أنيس إلا جنديا من الصحابة حضر هذا القضاء وكان كفئا للتنفيذ .

ومن أظهر أعمال التنفيذ فى هذا العهد تعيين الولاة على البلدان التى فتحها الله على المسلمين ومنح والى سلطة عامة ينير بها الشؤون فقد كان الرسول إذا خرج فى غزوة استخلف على المدينة من ينوب عنه فى إدارة الشؤون وإذا فتح الله عليه بلدا استعمل عليه من يلى أمر أهله كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة ، وعثمان بن أبى العاص على الطائف ، وعلياء ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري على اليمن ، ومرو بن حزم على نجران ، وكانت ولاية والى منهم عامة يقضى ويقيم الحدود ويجمع الصدقات ويدفع عن المسلمين وبلدانهم فلهذا ترى المؤرخين تختلف روايتهم فى وظيفة والى إكان تاضيا أو عاملا على الصدقات أو أماما للسلاة .

وكان الرسول يتخذ الولاية من اكها أصحابه قوة وامانة .
روى مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله الا
تستعملنى قال مضرب بيده على منكبى ثم قال يا ابا ذر انك ضعيف
وانها امارة وانها يوم القيامة خزى وندامة الا من اخذ بحقها وادى
الذى عليه فيها .

وكان يرتب لولائه رزقهم ويقول هدايا الأسراء غلول وكان
يحاسبهم فقد ورد فى الصحيحين عن أبي حميد الساعدي قال
استعمل النبي رجلا من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة فلما
قدم قال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا
أهدى الى فهلا جلس فى بيت أبيه أو بيت امه فينظر أيهدى اليه
أم لا .. الحديث .

والحق الذى لا ريب فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم
توفى بعد أن بلغ الرسالة بنفسه ورسله وكتبه وشرع الأحكام بما
أوحى اليه وبما اجتهد فيه ، وقضى بين الناس بنفسه وبين عهد
اليهم بالقضاء من صحابته ، وساس المسلمين بنفسه وبين استعان
بهم من صحابته ، وأنه جاء بدين قويم وأسس على دعائمه دولة ،
وأعماله فى التشريع والقضاء والتنفيذ أعمال رسول من عند الله
وراع يسوس الناس بما شرع الله ٥

٢ - عهد الصحابة

هذا العهد يبتدىء من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة ١١ للهجرة وينتهي بانتهاء القرن الأول الهجرى فهو تسعون عاما بالتقريب . والظاهرة الفاصلة التى تميز هذا العهد من غيره أنه لم يكن مدونا فيه من مصادر التشريع الإسلامى غير القرآن وما عرف فيه تدوين السنة ولا اجتهادات مجتهديه ، وإن التشريع والقضاء فيه كان مرجعهما فى مختلف البلدان الإسلامية الى أصحاب رسول الله ، وقد عاش بعض هؤلاء الصحابة الذين عرفوا بالافتاء الى العقد العاشر الهجرى مثل أنس بن مالك الذى توفى سنة ٦٣ للهجرة . ولذا أطلقنا عليه عهد الصحابة .

التشريع فى هذا العهد :

بيئنا أنه على عهد رسول الله كانت سلطة التشريع له وحده وكان للتشريع مصدران : وحى الله ، واجتهاده عليه السلام . وبوفاته صلى الله عليه وسلم انقطع الوحى وانتهى اجتهاده وبقي للمسلمين ما صخر عنهما من آيات الأحكام ، وأحاديث الأحكام ، فكانت هذه الآيات والأحاديث مرجع ولادة الأمر فى المسلمين إذا نزل

بهم حادث أو احتاجوا الى معرفة حكم الله فى واقعة ، غير ان هذه الآيات والأحاديث كما قدمنا بينت مادعت اليه حاجة المسلمين فى أول عهدهم وشرعت الأحكام لما وقع ولم تشرع لما يفرض وقوعه . وقد فتح الله على المسلمين كثيرا من البلدان ، ودخل فى دين الإسلام شعوب مختلفة الأجناس ، ولهذه البلدان الكثيرة والشعوب المختلفة ضروب من النظم والمعاملات والمعمود والالتزامات ومختلف الشؤون التى لم يكن للمسلمين عهد بأكثرها ولم تتعرض أى الأحكام وأحاديثها لتفصيل أحكامها ، فكان لابد للمسلمين من امرين : أحدهما أن يلجأوا الى مصدر تشريعى ثالث ليتعرفوا منه حكم الإسلام فيما لا نص فيه . وثانيهما أن يتصدى جماعة منهم للرجوع الى هذه المصادر التشريعية ليخلفوا الرسول فى افتاء الناس فيما نزل بهم حتى لا يضيق الإسلام بحاجاتهم ولا يقتصر عن مصالحهم وتظل حركة التشريع الإسلامى مسائرة تطورات المسلمين .

مصادر التشريع فيه :

أما المصدر التشريعى الثالث الذى لجأوا اليه فهو الاجتهاد واستنباط الحكم فيما لا نص فيه بواسطة القياس على ما فيه نص . وهذا المصدر الثالث أرشدهم اليه رسول الله فى حياته بالمعاليه وأقواله ، ذلك لأنهم رأوه صلى الله عليه وسلم اجتهد فى كثير من الحوادث وقاس الأشياء بالأشياء ، كما حرم الجمع بين المرأة وعمتها قياسا على ما حرمه الله من الجمع بين الأختين وأشار الى وجه القياس بقوله « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » . وكما

حرم البنت رضاعا قياسا على تحريم الله الأمهات رضاعا للاشتراك في الجزئية، ولأنه عليه السلام لما شرع الأحكام سواء أكانت عن طريق الوحي الإلهي له أم عن طريق اجتهاده كان كثيرا ما يقرن الحكم بعلمته وفي هذا كما قدمنا إيذاناً بارتباط الأحكام بالمصالح وإرشادهم إلى الاجتهاد ، ولأنه أقر اجتهاد من اجتهد في حضرة من صحابته وحكم بأن المجتهد ما جور في أي حاله أن أخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران . ولما سأل صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل حين بعثه قاضيا باليمن : بم تقتضي ؟ وأجابه معاذ بقوله : أن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله اجتهد رأيي . قال الرسول الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله .

فهذا الذي صدر عن الرسول من أقوال وأفعال ، وما جاء في القرآن الكريم من قول الله سبحانه وتعالى « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » وقوله عز شأنه « ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » هدى ولاية الأمر في المسلمين إلى المصدر التشريعي الثالث ، فكانوا يرجعون أولا إلى آيات الأحكام ثم إلى أحاديث الأحكام فإن لم يجدوا فيها نصا على حكم ما نزل بهم اجتهدوا رأيهم واستنبطوا الحكم بطريق الإلحاق والقياس ، وبهذا كانت مصادر التشريع الإسلامي في ذلك العهد ثلاثة : القرآن ، والسنة ، واجتهاد الفقهاء من الصحابة ، ومن عد مصادر التشريع فيه أربعة ، وزاد على هذه الثلاثة الإجماع ، ففي عبارته ضرب من التجوز لأن إجماع المجتهدين على حكم ليس هو

المصدر التشريعي للحكم وإنما المصدر التشريعي له هو ما استند إليه هؤلاء المجمعون من نص أو قياس لأنهم لا بد أن يكونوا قد استندوا إلى واحد منهما فيما أجمعوا عليه . فالإجماع دليل ثبوت الحكم وليس مصدره التشريعي .

من له سلطة التشريع فيه :

وأما الذين تصدوا للتشريع في هذا العهد فهم جماعة من أصحاب الرسول امتازوا بطول صحبتهم للرسول وبما أوتوا من علم وفقه وحفظ فعرّفوا بفتهاء الصحابة . وتفرقوا في الأمصار الإسلامية . وكانوا مرجع المسلمين يستفتونهم فيما نزل بهم وفيما يعين لهم وكانوا هم رجال السلطة التشريعية في ذلك العهد يرجع إليهم في تبيان النصوص . وفيما لا نص فيه . من أشهرهم في المدينة الخلفاء الأربعة الراشدون ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وفي البصرة أنس بن مالك وأبو موسى الأشعري ، وفي الشام معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت ، وفي مصر عبد الله بن عمرو بن العاص . وكان يوجد إلى جانب هؤلاء في مختلف البلدان عدة من الصحابة وتلاميذهم لهم رأي ورواية ويرجع إليهم بعض المسلمين بالاستفتاء حتى قال ابن القيم أن عدد من حفظت عنهم الفتوى من الصحابة مائة ونيف وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة ، إلا أن الشهرة التشريعية كانت لمن ذكرنا فكانوا هم مرجع المسلمين في الاستفتاء . ومستشاري رجال القضاء في مختلف البلدان ، ولم يكتسب واحد من هؤلاء حق التشريع بتولية الخليفة . أو انتخاب

الأمة ، وإنما كسبوه بما أمتازوا به من علم بالقرآن والسنة وفقه
لروح التشريع الاسلامي استقافوه من طول صحبتهم للرسول
واعترفت لهم اكرية الأمة بهذا الحق حتى كان معروفا في كل ولاية
اسلامية فقهاء الصحابة الذين يرجع اليهم في الاستفتاء أو بعبارة
أخرى رجال التشريع .

حدود سلطتهم وكيف كانوا يباثرونها :

وكانت سلطتهم في التشريع محدودة لأنهم فيما فيه نص من
القرآن أو السنة لا تعدو سلطتهم حدود تنص النص وبيان ما يراد منه
وما ينطبق عليه ، وليس لواحد منهم أن يرى ما يخالفه . وفيما
لا نص فيه لا تعدو سلطتهم أن يقيسوه ويلحقوه بما فيه نص بواسطة
اشتراكهما في علة جامعة ، فليس اجتهد منهم أن يشرع حكما مبتدأ
لا يستند في تشريعه الى نص أو قياس على منصوص عليه . وكان
التشريع أولا لجماعتهم . ثم تولاه أفرادهم .

اجتهاد الجماعة :

في الصدر الأول من هذا العهد أي في خلافة أبي بكر وصدر
من خلافة عمر لما كانت المملكة الاسلامية لم تتجاوز حدودها شسبه
جزيرة العرب وكان فقهاء الصحابة متقاربين ومن اليسور جمعهم
وعرض الحادث عليهم وتعرف كل منهم ما عند الآخر من رواية ورأى
كان رجال التشريع يؤدون وظيفتهم مجتمعين في جمعية تشريعية .
وكان التشريع سواء اكان تفهما للنص أو اجتهد بالقياس يصدر عن
جماعتهم لا عن الفرد .

يدل على ذلك ما أخرج البغوي عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به . وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله في ذلك الأمر سنة قضى به . فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال أثنى كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله قضى في ذلك بقضاء غريبا اجتمع عليه النفر كلهم يذكر من رسول الله فيه قضاء . فيقول أبو بكر الحمد لله الذي جعل نبينا من يحفظ عن نبينا . فلن أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله جمع رموس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به . وكان عمر يفعل ذلك فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل كان فيه لأبي بكر قضاء فإن وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به . والا دعا رموس المسلمين فإذا اجتمعوا على أمر قضى به » .

فهذا صريح في أن التشريع في الصدر الأول من هذا العهد كانت تتولاه جمعية مكونة من رؤوس المسلمين وخيارهم وكان الأمر شورى بينهم . والخليفة ينفذ ما أجمعوا عليه . ولهذا كان اختلاف الأحكام الاجتهادية في هذه الفترة قليلا لأنه باجتماع رجال التشريع من فقهاء الصحابة ووقوف كل منهم على ما عند الآخر من رواية ووجهة نظر قلت أسباب الاختلاف وكانت اجتهاداتهم أقرب إلى الصواب . ولعل الإجماع لم يتحقق في غير هذه الفترة .

اجتهاد الأفراد وظروء الاختلاف :

أما فيما بعد ذلك إذ تفرق فقهاء الصحابة في مختلف الأمصار

وما كان من الميسور مع بعد المسافات وصعوبة المواصلات واختلافه
ما يعرض عليهم حسب اختلاف الاصقاع والأجناس أن يتبادلوا
الآراء ويتداولوا قبل الفتيا . فقد استقل بالتشريع في كل ولاية فتية
أو أكثر منهم يروى للناس ما حفظه من القرآن والسنة . ويبين لهم
ما يرويه . ويغتهم باجتهاده فيما ليس فيه نص من كتاب أو سنة .
بعد رجوع بعضهم إلى بعض أن كثروا عدة في ولاية .

ومن الواضح أن يقع بينهم الاختلاف لعدة أسباب ، أهمها أن
السنة لم تكن مدونة حتى تكون مرجعا لهم على السواء ، بل كلفت
تتأمل بالرواية والمشافهة وربما روى لعبد الله بن مسعود ما لم يرو
لعبد الله بن عمرو بن العاص أو روى لأبي موسى الأشعري ما لم
يبلغ معاذ بن جبل . وثانيها أن النصوص التشريعية المدونة وهي
آيات الأحكام وكذلك ما يشتركون في حفظه من السنة للاختلاف في
نهيها مجال لأن اللفظ قد يكون مشتركا بين معنيين لغة وأحسد
المجتهدين يفهم المراد منه غير ما يفهمه الآخر كاختلافهم في فهم القراء
في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فهم عمر
وإبن مسعود أنه الحيضة وفهم زيد بن ثابت أنه الطهر ، وعلى
اختلافهم في الفهم اختلفوا في أن العدة ثلاث حيض أو ثلاثة أطهار .
وثالثها أن البيئة التي يعيش فيها الواحد من هؤلاء الفقهاء تخالف
البيئة التي يعيش فيها الآخر ، وما يحيط بعبد الله بن مسعود في
الكوفة من عادات ومعاملات وغير ذلك ، غير ما يحيط

بعبد الله بن عمر في المدينة وعبد الله بن عمرو بن العاص في مصر ،
ومعاذ بن جبل بالشام ، وهذا الاختلاف في البيئة له اثره في الاجتهاد
لان عماد الاجتهاد تحقيق المصلحة ونفع الحرج . والمصالح تختلف
باختلاف البيئات وعرف الناس .

لهذه الاسباب وغيرها اختلفت احكام المجتهدين من فقهاء
المحابة وكان للمسلمين ان يتبعوا فتيا اى واحد منهم ، فما كان
حرج في ان تتبع المسلمة فتوى ابن مسعود في انقضاء عدتها بانتهاء
الحیضة الثالثة بعد طلاقها بناء على ان القروء الحيضات ، او فتوى
يزيد بن ثابت في انقضاء عدتها بدخولها في الحيضة الثالثة بناء على
ان القروء الاطهار . او تتبع هذه مرة وهذه مرة اخرى . وما وجب
على احد ان يتبع فقيها معينا منهم في كل ما يعرض له . وما اعتبر
ملفا او متكبا طريق الصواب في اتباعه فتاوى عدة من فقهاء
المحابة لان هذه الفتاوى كلها اجتهادية ومرجعها الى النص
بواسطة القياس وليست احداها اولى بالاتباع من الاخرى وما اتخذ
منها قاتون الزم الكافة باتباعه . يدل على ذلك ما روى عن عمر بن
الخطاب انه لقي رجلا غتال ما صنعت ، قال قضى على زيد بكذا قال
لو كنت انا لقضيت بكذا ، قال فما منعك والامر اليك ، قال لو كنت
اردك الى كتاب الله او الى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لفعلت ،
ولكن اردك الى رأيي والرأي مشترك .

فما قدمنا يتبين انه في عهد الرسول كان صلى الله عليه وسلم
يمشع للمسلمين بتلقى الوحي من ربه وباجتهاده . وانه لم يخلسه

فى تلقى الوحى الالهى اءء؄ ولكن ءلفه فى الاجتهاء ءمع من فقهاء
صءابته فكانوا يءتهدون فى تفهم النصوص على وجوها وءءاءة
الناس الى المرءء منها . وفى اسءنباط الحكم ففما لاءص ففء . وكاءوا
فى أول أمرهم يءتهدون مءءمفم ثم بعد ففرقهم كان كل لفرفق منهم
فى مصره فءولى وظففة الفشرفع مءءمعا بمن معه فى ولءفه من
فقهاء الصءابة اذا كانوا عءة؄ وكذلك كان شأن من فرفء الىهم فى
الاسءفاء من ءلامفء هؤلاء الصءابة وهم الفابعون . وكان الفشرفع
فى هءا العهد فى الغالب الى ءماعة لم فمسءقل به فسرء؄ أما
ءماعة مءءهى الصءابة عامة فى الصءر الأول أو ءماعة مءءهى
كل ولافة منهم ففما بعد . وءءوء سلءطتهم فى الفشرفع على ما بفنا .

مءاءظساء :

وأهم ما فسرعى فظر الباءء فى هءا العهد من الوءهة
الفشرفعه أمور؄ أولها أن الصءابة عئوا بفءوفن القرآن ونشره فى
الامصار ففكون مرجعا للمسلمفم على السواء . ففى عهد أبف بكر
أمر ففء بن ءابء بفءعه فى صءف بعدما كان فى عهد الرسول
مءءوبا مفرفا؄ فاسءعان ففء بمسءوء ففاظ القرآن وصءف
الكءب الففن كاءوا فكءبون لأنفسهم . والصءف الفف كءبها كءاب
الوحى وكاءء فى بفء الرسول . وضم ءلك الى ما ءلفه هو وما
كءبه وأئم ءمعه على ملا من المهاءرفن والأنصار فى صءف مضمومة
مضمومة؄ وظلء هءه الصءف عئء أبف بكر ثم عفر ثم ءنفءة بفء
عفر أم المؤمنفم الى سنة ءمس وعشرفن للهجرة؄ فففها فى ءلاءة

عثمان أخذ عثمان هذه الصحف من حفصة وأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في عدة مصاحف ، ورد الصحف الى حفصة ، وبعث بالمصاحف التي كتبت الى أمصار المسلمين ، وأبقى بالمدينة عنده مصحفا منها ووضعت المصاحف في المساجد الجامعة بالأمصار الإسلامية يقرأ منها القراء ويرجع اليها الحفاظ ورجال التشريع اذا استفتوا . وبهذا كان المصدر التشريعي الأول مدونا منشورا بحيث لا يستطيع أحد مخالفة نص منه بحجة أنه ما بلغه .

أما المصدر الثاني للتشريع وهو السنة فلم يعتوا بتدوينها ، بل ورد أنهم تناهوا عن الاكثار من روايتها وعن تدوينها فقد روى الشعبي عن قرظة بن كعب قال لما سیرنا عمر الى العراق معي معنا ، وقال أتدرون لم شيعتكم قالوا نعم مكرمة لنا ، قال ومع ذلك ، فأتكم تلتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدحهم بالأحاديث فتشغلوهم . جردوا القرآن . وأقلوا الرواية عن رسول الله . وأنا شريككم . فلما قدم قرظة قالوا حدثنا فقال نهانا عمر . وروى عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن واستشار فيه أصحاب رسول الله فإشار عليه عامتهم بذلك ، فلبث شهرا يستخير الله في ذلك شاكا فيه ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له ، فقال اني كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم ثم تذكرت فاذا اناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبيا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله واتى والله لا البس كتاب الله بشيء

فترك كتابة السنن .

ولأن القرآن كان مجموعا مدونا منشورا ، والسنة لم تكن كذلك وربما علم بعضهم منها ما لم يعلمه الآخر كان أبو بكر وعمر وغيرهما إذا عرضت على أحدهم الحائثة يقول على الجزم ليس فيها نص في كتاب الله ، ولا يمكن أن يقول ذلك بالنظر إلى السنة بل كان يسأل الناس هل فيها سنة أولا ، وكل ما يستطيع أن يقوله لا أعلم فيها سنة .

ولما المصدر التشريعي الثالث . وهو الاجتهاد فلم يعن مجتهد من الصحابة بتدوين ما أداه إليه اجتهاده من الأحكام ولم يعن الخليفة بجمع هذه الأحكام الاجتهادية ولا نقل إلينا عنهم أنهم شرعوا في هذا التدوين أو عملوا له مع اختلاف ما بين هذه الأحكام . ومع أنها اجتهادات جماعتهم أو جماعاتهم .

فالقرآن نونه ونشروه . والسنة فكروا في تدوينها ، ولكنهم اكتفوا بروايتها وحفظها في المصدر . أما أحكامهم الاجتهادية فلم يدونوها ولم يفكروا في هذا ، وذلك لأنهم كانوا يرون أن الشريعة هو القرآن وأنه هو المرجع الأول ، ولا يغني عنه مصدر آخر وإن السنة يكتفى تناقلها بالسرواية ولا ضرر من ذلك ما دام القرآن مدونا منشورا بين الناس ، وأما أحكامهم الاجتهادية فكان تقديرهم لها أنها استنباطات راعوا فيها مصالح الناس في عصرهم ولاداهم إليها جهدهم وما فهموه من النصوص وعلى التشريع ، ولا يعتبرونها من القانون الاسمي للمسلمين كالقرآن والسنة ولذلك

كان كثير منهم اذا سئل فيما ليس فيه نص حسب علمه ، قال تبيل
الاجابة اقول فيها برأىي ، فان كان صوابا فمن الله ، وان كان خطأ
فمنى ومن الشيطان ، وكتب كاتب لعمر ، هذا ما راى الله وراى
عمر ، فقال له ينسما قلت ، هذا ما راى عمر فان يكن صوابا فمن
الله وان يكن خطأ فمن عمر ، وقال ، السنة ما سنه الله ورسوله
ولا تجعلوا خطأ الراى سنة للأمة .

وهنا يسائل الباحث نفسه اذا كان الصحابة المجتهدون وهم
الذين شافوا الرسول ونزل القرآن بلغتهم وشاهدوا أسباب نزوله
لم يتخذوا من فتاويهم واجتهاداتهم قانونا واجب الاتباع . ولم يرضوا
ان يدونوها ، واعتبروها مجرد آراء فردية ان تكن صوابا فمن توفيق
الله ، وان تكن خطأ فمن زلل الفكر ، وخافوا ان يشغلوا المسلمين
بهذه الاجتهادات من الرجوع الى القرآن والسنة . فما السبب
فيما حدث بعد ذلك فى التشريع الاسلامى اذ صار مصدر المسلمين
التشريعى آراء المجتهدين ، واتخذت احكامهم الاجتهادية قانونا
للمسلمين ، ووجب تقليد واحد من الائمة الأربعة وصارت أكثر
الحكومات الاسلامية تتخرج فى الأخذ بحكم لم يذهبوا اليه ولو
افتتته مصلحة الناس ولم يخالف نصا فى الدين .

وهذا ما سنتعرض لبيانه فى العهد الأخير من عهود السلطات
الثلاث فى الاسلام .

ثانيها ان رجال السلطة التشريعية فى هذا العهد كانوا
يصدرون فى اجتهادهم واستنباطهم عن فهمهم النصوص وتقريرهم

المصالح حسب ما تهديهم اليه فطرثهم وحرصهم على الوصول الى الحق وما كانوا مقيدين بقواعد في استنباطهم ولا بقيود في المصالح التي يعتمدون عليها في هذا الاستنباط . وبهذه الحرية في الاجتهاد والسعة في رعاية المصالح لم يضق التشريع الاسلامي في ذاك العهد بأى حاجة ، ومع ان مصالح المسلمين كانت متباينة نبعا لتباين ما خلفته دولة الفرس في العراق ودولة الرومان في مصر والشام ، وما تقتضيه بداعة العرب في شبه الجزيرة ، وما فرجئوا به بعد الفتوح مما لم يكن لهم به عهد فان رجال التشريع ما وقفوا امام عقبة ولا قصروا في استنباط ما يحقق اية مصلحة لانهم وجدوا في كتاب الله وسنة رسوله من النصوص والقواعد الكلية ما يكفل تدبير مصالح الناس ، ولم يجدوا ما يقيد حريتهم أو يغفل عقولهم ما داموا لا يتجاوزون حدود الدين وأصوله العامة . أما بعد هذا العهد فقد وضعت قواعد للاجتهاد والاستنباط وشرطت شروط في المصالح الواجب رعايتها ، وهذه القواعد والشروط ضيقت من حرية الاجتهاد وأضاعت رعاية كثير من المصالح المرسله التي لم يرد في الشريعة ما يدل على اعتبارها أو الغائها ، وبهذا بدأ التشريع الاسلامي يقصر عن مسايرة التطورات ويضيق ببعض مصالح الناس ، وبعض المجتهدين كانوا يشعرون بهذا الصيق فيفتحوا بابا للخروج منه ، كما يدل على ذلك قولهم في بعض المواضع أن العقد أو التصرف باطل قياسا ، جائز استحسانا ، فمعنى بطلان عقد المصانعة أو المزارعة مثلا قياسا انها لا تنطبق على القواعد الواجب

تطبيقها في الحكم على العقد ، ومعنى جوازها استحسانا أن فيها مصلحة للناس من غير أضرار بأحد ولا مجلبة لخصومة . فهذا الاستحسان هو نظرة الى ناحية من نواحي الحرية التي كانت عماد الاجتهاد في العهد الأول .

ثالثها : ان التشريع في هذا العهد كان على سنن التشريع في عهد الرسول من جهة أنه تشريع لما يقع من الحوادث وما تقتضيه حاجات الناس ، وما كان فقهاء الصحابة يفرضون وقائع ويستنبطون لها أحكاما فكان التشريع للحاجة وعلى قدرها ، وكان المتصدون للتشريع والافتاء غير منقطعين لهذا ، بل كانت لهم أعمالهم في شؤون الدولة من ولاية أو غيرها ، ويقصدهم الناس للاستفتاء اذا نزل بهم حادث ، ولهذا لم تبلغ الاحكام الاجتهادية في هذا العهد حد الكثرة التي وصلت اليه فيما بعد .

رابعها : ان اسباب الخلاف بين رجال التشريع من فقهاء الصحابة كانت ترجع الى اختلافهم في فهم النص من حيث دلالة اللغوية أو الى حديث روى لواحد ولم يرو للآخر ، أو الى فهم علة التشريع وتقدير المصالح ، وما طرأ عليهم من عوامل اختلافهم ، الانتصار لمذهب سياسي أو تحقيق رغبة الخليفة أو تأييد وجهة نظر معينة أو غير ذلك من العوامل التي أوجدها فيما بعد اتصال الفقهاء بولاية الأمور السياسيين وزعماء الأحزاب المختلفة ، وابتعد فقهاء الصحابة من هذه العوامل لم يتشعب الخلاف بينهم ، وكان كثير منهم يرجع عن رأيه اذا تبين له رأي غيره أو وقف على روايته .

القضاء في هذا العهد — من كان يتولاه ؟ :

قدمنا أنه في عهد رسول الله كان صلى الله عليه وسلم يقضى بين المسلمين بنفسه . ونارة كان يعهد بالقضاء الى بعض ولانه في ضمن توليتهم الشؤون العامة . ونارة كان يعهد الى بعض أصحابه في ان يقضى في خصومة معينة . وما عين في عهده قاض في بلد من البلدان بحيث اختص بالقضاء بين المسلمين ، وما كان لغيره ان يقضى بينهم . لانه ما دعت الى هذا التخصيص حاجة كما بينا . ولما توفي الرسول وابتدا عهد الصحابة بخلافة ابي بكر الصديق كانت سلطة القضاء ينولها الخليفة . لان الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في الدعوة الى الدين والمحافظة عليه وسياسة أمور الناس به ، ومن مقتضيات هذه الخلافة ان تكون له سلطة القضاء ، لان له ان يتولى كل ما يقتضيه تدبير شؤون المسلمين من تشريع وقضاء وتنفيذ .

ولهذا كان القضاء يتولاه الخليفة بنفسه ، ونارة يعهد به الى غيره ، غير أنه في صدر هذا العهد أي في خلافة ابي بكر وأول خلافة عمر بقيت الحال فبين يتولى القضاء على ما كانت عليه في عهد الرسول ، لان ابا بكر كان يتخرج من تغيير شيء عما كان عليه زمن الرسول ، ولانه ما طرأت حاجات اضطرته الى هذا التغيير ، فكان هو يقضى بنفسه كما قدمنا من قضائه للجدة بالسحس ، وما رواه البغوي من انه كان اذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله ، فان وجد ما يقضى بينهم قضى به، وان لم يجد في الكتاب وعلم من رسول الله

فى ذلك أمرا قضى به ، الى آخر الحديث الذى رويناه ، ومما روى من أن عمر كان اذا ورد عليه الخصوم ولم يجد فى الكتاب ولا السنة ما يقضى بينهم ، سأل هل لأبى بكر فيه قضاء ، وتارة كان يستعين ببعض الصحابة فى القضاء ، فقد روى أنه أول ما وسدت اليه الخلافة قال له أبو عبيدة أنا أكتيك المال ، وقال له عمر وأنا أكتيك القضاء . وتارة كان يعهد بالقضاء الى ولاته ، فبعد ورد أن ولاية أبى بكر كانوا يقضون بين المسلمين ويختارون من يثقون بهم ليعاونوهم فى القضاء ، على ما كتبت عليه حال الولاية فى عهد الرسول .

ولما ولى الخلافة عمر بن الخطاب بقى أمر تولى القضاء فى صدر خلافته على ما كان عليه زمن الرسول وأبى بكر الى أن اتسعت المملكة الاسلامية بما فتح الله على المسلمين من بلدان ، وكثرت مصالح الدولة وتشعبت أعمال الولاية فى الأمصار ، وصار للخليفة من المشاغل العامة ما يحول بينه وبين أن يتفرغ للقضاء ، وكذلك كل وال فى ولايته ولهذا بدأ عمر فى وسط خلافته بفصل أنواع الولايات بعضها عن بعض ، وتخصيص كل ولاية بمن يتولى شؤونها ، ومن ذلك خص القضاء بقضاة يتولونه ، فولى أبا الدرداء معه بالمدينة ، وشريحا بالكوفة ، وأبا موسى الأشعرى بالبصرة ، قال الزهرى وابن المسيب ما اتخذ رسول الله قاضيا ولا أبو بكر ولا عمر حتى كان فى وسط خلافته قال لعلى أكتفى ببعض الأمور .

ومن هذا العهد فى وسط خلافة عمر صار القضاء الاسلامى

يتولاه فى الأمصار الإسلامية قضاة معينون ، وتعيينهم تارة يكون من الخليفة نفسه ، كما عين عمر بن الخطاب شريحا بالكوفة وأقره من بعده قاضيا بها ، حتى لبث فى قضائها نيفا وسبعين سنة إلى عهد عبد الملك بن مروان . وتارة يكون من الوالى كما عين عمرو بن العاص والى مصر عثمان بن قيس بن أبى العاص قاضيا بها . ولكن الولاة انما كانوا يعينون القضاة فى ولاياتهم بتفويض من الخليفة لهم ، لأن حق التعيين له ، فان شاء عين بنفسه ، وان شاء فوضه الى واليه ، ولهذا لما كتب الخليفة على بن أبى طالب عهده الى الأشر الثخعى حين ولاه مصر ، قال له « ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته فى نفسك ممن لا تضيق به الأمور ، ولا تحكمه الخصوم ، ولا يتمادى فى الزلة ، ولا يحصر من النىء الى الحق اذا عرفه ، ولا تستشرف نفسه على طمع . ولا يكتفى بأدنى فهم دون اقتصاه . أوقفهم فى التبهات وأخذهم بالحجج . وأقلهم تبسرا بمراجعة الخصوم ، وأصبرهم على كشف الأمور ، وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه الرأء ، ولا يستمليه أغراء ، وأولئك قليل » . وقد قتل الأشر قبل أن يبلغ مصر ولم ينقذ هذا العهد الذى انتظم أصول السياسة العادلة .

ولم يكن تعيين القاضى مانعا للخليفة أن يقضى بنفسه ، فالتقاضى كان عوناً للخليفة وحق القضاء له ، فعمر كان يقضى بالمدينة فى بعض ما عين أبا الدرداء للقضاء فيه ، وكذلك كان شأن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم مع قضاتهم . وهل كان ولاية الأمصار شأنهم

مع القضاة شأن الخلفاء على معنى أن عمرو بن العاص كان تارة يقضى بنفسه فيما عين عثمان بن قيس للقضاء فيه ، لم اتف على ما يثبت ذلك أو ينفيه . والظاهر أن الولاة الذين كانوا يفوض اليهم اختيار القضاة كانت لهم سلطة القضاء واختيار رجاله .

مرجع القضاة فى احكامهم :

كان القضاة فى هذا العهد مجتهدين لا يرجعون فيما يقضون به الا الى الكتاب والسنة فان وجدوا فيها ما يقضون به قضوا به ، وان لم يجدوا فيها نصا يقضون به اجتهدوا رأيهم وقضوا . ولما كان القرآن مدونا منشورا فى الامصار القراء والقضاة والمفتين ، كان من الميسور لهم اذا ورنى عليهم خضومة أن يعرفوا اذا كان فى كتاب الله قضاء فيها أولا . وأما السنة فلكونها لم تكن مدونة منشورة كالقرآن ، لم يكن ميسورا للقاضى وحده أن يتعرف اذا كان فيها قضاء أولا ، وكان لابد للقاضى فى كل ولاية اذا لم يجد فى القرآن قضاء أن يرجع الى من معه من فقهاء الصحابة وحفاظهم ومجتهديهم ، ليتعرف هل عند أحدهم علم بسنة فيها قضاء ، فان لم يقف على سنة فيها قضاء اجتهد فيما يقضى به ، وكان استنباط الحكم فى الغالب شورى بينهم . يتبين ذلك مما قدمنا من قضاء أبى بكر وعمر ، فان كلا منهما كان اذا لم يجد فى الكتاب نصا سأل الناس هل يحفظ أحدهم سنة فيها قضاء ، فان لم يجد دعا خيار الناس واستشارهم وما راوه قضى به . وفى السؤال عن الرواية كان يسأل الناس لأن أى واحد ربما حفظ السنة ، وفى أخذ الراى كان يدعو خيارهم لأنه ليس كل واحد أهلا للراى والاجتهاد . وكذلك كان شأن الخلفاء

بعدها ، وشأن القضاة في الولايات فكان القضاء ملازما للافتاء ،
ورجال القضاء على اتصال برجال التشريع ، والأحكام تصدر عن
شورا هم . وكان في كل مصر من الأمصار الإسلامية جماعة من
نقهاء الصحابة وحفاظهم يعتبرون مستشاري القضاة ، ولم يكن
رجوع القاضى اليهم تقليدا لهم ، لأنه مجتهد مثلهم ، وإنما كان
للقوت على ما عندهم من رواية أو رأى ، حتى لا يخالف الحكم
سنة ، وحتى يكون الاجتهاد الشورى أقرب الى الإصابة ، ولهذا
السبب نفسه ، كان بعض القضاة يسأل الخليفة عن بعض ما يرد
عليه من الخصومات ، لأن الخليفة يحيط به عدد كثير من رجال
التشريع ، ومصدر الحكم عن شورا هم أقرب الى الصواب .

ومع ان أحكام القضاة في هذا العهد كان مصدرها القرآن أو
السنة أو الاجتهاد الشورى بين رجال القضاء ورجال التشريع ، لم
يعن بتدوين هذه الأحكام لتتخذ مبادئ للقضاة لأن الروح التي كانت
تسود هذا العهد في التشريع والقضاء أن لا يلزم أحد باتباع غير
القرآن والسنة ، وأن لا يحال بينهما وبين قاض أو محقق ليستمد
منهما ما يأخذ به في قضائه أو فتواه . وإذا قرأنا تاريخ شريح أو
الشعبي أو إياس أو عثمان بن قيس أو غيرهم ممن ولو القضاء في
هذا العهد بمختلف الأمصار ، لا نجد من أحكامهم التي أصدروها
إلا النذر القليل ، ولم يدون ليتبع وإنما دون لما فيه من غراسة أو
بعد نظر استدلل به القاضى على صدق أحد الخصمين أو كذبه ، أو
اجراء استثنائي توصل به الى معرفة الحق والمطل . فكما لم

يقتيد المجتهدون في التشريع بقيود معينة لم يلزم القضاة إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة واجتهادهم . وكما كان قضاة هذا العهد مجتهدين في الموضوع ، كانوا مجتهدين في الإجراءات التي يتوصلون بها إلى الأحكام على أساس ما ورد في السنة من الأصول العامة لتلك الإجراءات مثل البينة على من ادعى واليمين على من أنكر . ولا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر . وكانت طرقهم في الحكم كل ما يوصل إلى العدل واحتقاق الحق من بيئة أو يمين أو نكول أو قرينة تالطة أو قراءة صادقة ، لأن الله تعالى أعدل وأحكم من أن يفتح للعدل طريقا واحدا ويسد ما عداه . ومن أراد الوقوف على مبلغ حرية القضاة في ذلك العهد في قضائهم ولجرائاتهم ، فليقرأ كتاب الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ . عليه رحمة الله .

اختصاص القضاة :

أما الاختصاص الموضوعي الذي يتبين منه ما يدخل في اختصاص من مواد المنازعات ، وما يخرج من اختصاصه منها ، فليس في تاريخ هذا العهد ما يحدده تلم التحديد ، فقد رأينا أن عمر ولي أبا الرداء تاضيا بمصر ، ولم ينقل إلينا أن في عهد تولية تاض منهم بيان اختصاصه الموضوعي ، والذي يؤخذ من تتبع أنشطة القضاة في هذا العهد ، أنهم كانوا يفصلون في مواد المنازعات المدنية وفي مواد النزاع بين الزوج وزوجته وأفراد أسرته ، يدل على ذلك ما في كتاب الطرق الحكيمة لابن القيم من

قضاء شريح وأياس وغيرهما من قضاة هذا العهد ، فإن موضوع الخصومة هي قضاياهم اما رد وديعة او طلب دين او نفقة او طاعة او غير ذلك ، مما لا يخرج عن النزاع فيما يسمى الحقوق المدنية او الأحوال الشخصية .

ولهذا قال الاسناد الخضرى بك رحمه الله في محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ص ٥٨ « ويظهر لنا أن قضاء القضاة في عهد الخلفاء الراشدين كان قاصرا على فصل الخصومات المدنية ، أما القصاص والحدود فكانت ترجع الى الخلفاء وولاية الأمصار . لانا رأينا قضايا حكم فيها الخلفاء والأمراء بقتل قصاصا او جلد لسكر ، ولم يبلغنا أن قاضيا ليس أميرا قضى بعقوبة منها أو نفذها ، وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لا يأمر بها الا الخليفة أو عامله ، فكانت الدائر القضائية ضيقة . » وفي مصر أمر معاوية بتأضيها سليم بن عتر أن يحكم في الجراح .

ومن هذا كانت السلطة القضائية مشتركة بين رجال القضاء وولاية المظالم ، ونظر المظالم كما قال الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية هو مود المتظالمين الى التناصف بالرهبة . وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة ، وهي كما قال ابن خلدون ولاية منترجة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء ، وتحتاج الى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظلم من الخصمين وتزجر المعتدى ، ولوالها النظر في البيئات والتقارير واعتماد الإمارات والقرائن وتأخير الحكم الى استجلاء الحق وحمل الخصم على الصلح واستحلاف

الشهود ، وذلك أوسع من نظر القاضي » .

قال الماوردي في الأحكام السلطانية : ولم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد ، لأنهم في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يتقوده المتناصف إلى الحق أو يزعجه الوعظ عن الظلم ، وإنما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشقة يوضحها حكم القضاء ، فإن تجور من جفاة أعرابهم متجور ثناه الوعظ أن يدبر ، وقاده العنف أن يحسن ، فاقصر خلفاء السلف على فصل الشاجر بينهم بالحكم والقضاء تعيينا للحق في جهته لانتقيادهم إلى التزامه . واحتاج على رضى الله عنه حين تأخرت إمامته واختلط الناس فيها ، وتجوروا إلى فصل صرامة في السياسة وزيادة تيقظ في الوصول إلى غوامض الأحكام ، فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض لاستغنائه عنه . حتى تحاهر الناس بالظلم والتغلب ، ولم تكفهم زواجر العظة عن التمايع والتجانب فاحتاجوا في ردع المتغلبين وانصاف المغلوبين إلى نظر المظالم الذي تمتزج به قوة السلطنة بنصفة القضاء ، فكان أول من أفرد للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان ، فكان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها إلى حكم منفذ رده إلى قاضيه أبي إدريس الأودي فننفذ فيه أحكامه فكان أبو إدريس هو المبشر وعبد الملك هو الأمر . والذي يؤخذ من جملة ما كتب في السلطة القضائية على ذلك العهد أن القضاة كانوا أشبه بالفتن ، وكانت أحكامهم أشبه

بالفتاوى كما يدل على هذا قول أبى الحسن الماوردى ، « وإنما كانت المنازعات تجري بينهم فى أمور مثتبهة يوضحها حكم القضاء » وأما حيث لا يكون النزاع عن اشتباه بل يكون عن جحود وتغلب قوى على ضعيف ، فالمختص بالفصل فيه والى المظالم . ولرضوخ الناس من تلقاء أنفسهم الى قضاء القضاة لم تدع الحاجة الى تسجيل الاحكام واحتفاظ المحكوم له بصورة حكمه ، ولهذا لما فشا فى الناس التظالم والتناكر اضطر القضاة الى تسجيل الاحكام وأول من سجل سجلا لقضائه من قضاة مصر سليم بن عتر الذى ولاه معاوية بن أبى سفيان قضاء مصر .

وأما الاختصاص المحلى فالذى يؤخذ مما كتب عن السلطة القضائية على هذا العهد أن القاضى كان يعين قاضيا للولاية الإسلامية كلها سواء اكان تعيينه من قبل الخليفة أم من قبل والى ، فكان الخليفة اذا بعث الى ولاية واليا وقاضيا كان للوالى سلطة تدخل فى اختصاصها بلاد الولاية كلها ، والقاضى مثل ذلك ، وكما أن الوالى كان يستعين على أعمال ولايته بمن تدعو الحاجة الى الاستعانة بهم كذلك كان القاضى .

وإذا قرأنا تاريخ قضاة مصر أو الشام أو غيرها لا نجد فى ذلك العهد قضاة عدة فى ولاية واحدة ، وإنما هو قاض واحد فى حاضرة الولاية ، واليه مرجع السلطة القضائية فى الولاية كلها ، ولعل منشأ هذا أن الخصومات كانت قليلة والقضاء أشبه بالافتاء ونظر الولاة والخلفاء فى المظالم جعل الاختصاص القضائى ضيقا

محصورا ، فما احتاجت الولاية الى اكثر من قاض يوضح في الأمور
المشتبهة . وكان القضاء في المساجد ولم تتخذ دور للقضاء الا من
عهد عثمان على أن أكثر القضاة كانوا يقضون في المسجد في هذا
العهد .

ملاحظات :

وأهم ما يسترعى نظر الباحث في القضاء على هذا العهد
أمور :

أولها الحرية التامة التي كان متمتعاً بها القاضي في قضائه
سواء في ذلك ما يقضى به . وما يتوصل به الى القضاء فكان
مجتهدا في الموضوع وفي الإجراءات . وما قيد بأن يحكم بمذهب
أحد أو رأى مجتهد ، ولا عدت له طرق الحكم وحظر عليه أن
يتعداها . وللكون قضائه مبينا على اجتهاده كان اذا قضى في حادثة
بقضاء ثم رجعت إليه حادثة مماثلة وكان قد رأى غير الرأى الأول
قضى في الحادثة الجديدة بما رآه ولا ينتقض قضاؤه الأول ، لأنه
بنى على اجتهاد فلا ينتقضه اجتهاده الآخر ولا اجتهاد قاض ثان .
ولذلك لما سأل عمر الرجل عن أمره ، وقال له الرجل قضى فيه على
وزيد بكذا فقال عمر لو كنت أنا لقضيت بكذا ، فقال له الرجل
وما يمنحك والأمر اليك ، فقال عمر لو كنت أردك الى كتاب الله لو
سنة رسوله لفعلت ، ولكني أردك الى رأى والرأى مشترك .
وروى أنه رضى الله عنه قضى في حادثة بقضاء ، ثم قضى في مثلها
بقضاء آخر ، فسئل فقال تلك على ما تخيننا وهذه على ما تقتضى ،

لأنه ما دام القضاء من اجتهاد فهو على أساس صحيح ولا وجه
لنقضه باجتهاد آخر لأنهما في أحتمال الخطأ سياتان ، ولعل هذا
هو السبب في أنه لم يوجد على ذلك العهد نظام استئناف
الأحكام .

ثانيها : عدم تحديد الاختصاص الموضوعي للقضاة . وبيان
ما يدخل في اختصاصهم من مواد المنازعات ، بحيث لا يكون لغيرهم
سلطة الفصل فيه . وهذا في الصدر الأول لم ينجم منه ضرر لأن
الخلفاء والولاة كانوا يقدرون القضاة ولا يعتقدون على اختصاصهم .
بل يستعينون بهم كما قدمنا أن عبد الملك بن مروان كان إذا وقف من
الظلمات على مشكل أو احتاج إلى حكم رده إلى قاضيه أبي إدريس
فكان القاضي هو المباشر والخليفة هو الأمر ، ولكن ترك تحديد
اختصاص القضاة أدى فيما بعد ذلك إلى سلب كثير من حقوقهم
وتضييق دائرة اختصاصهم ، وصارت السلطة القضائية شركة بين
ولاة أتوباء يتولون منها ما يشاءون ، وقضاة ضعفاء يفصلون فيما
يتركه ولاة الأمر السياسيون ، وكان اختصاص القاضي يضيق
ويتسع حسب رغبة الولاة في الاستئثار بالسلطة أو رغبتهم عنها .

ثالثها : عدم سن قانون يلزم ولاية الأمور بتنفيذ أحكام القضاة .
ولم تظهر أضرار ذلك في الصدر الأول ، إذ الأحكام أشبه بالفتاوى ،
والناس من تلقاء أنفسهم يقومون بالتنفيذ ، ولكن فيما بعد ذلك ،
أدرك احتياج إلى قوة تنفذ أحكام القضاة وهذه القوة بيد الولاة ولم
يشرع قانون يلزمهم أن ينفذوا الأحكام ، بل ترك الأمر إلى الولاة أن

رضوا نفذوا ، وإن لم يرضوا عطلوا ، أدى هذا الى ضعف سلطان
القضاة في نظر الناس ، وجعلهم يلجأون الى الولاة والأمراء في
فصل خصوماتهم ، وكانت قيمة أحكام القاضى مرتبطة بشخصيته
وصلته بالوالى ، فإذا كان مؤيدا من الوالى نفذت أحكامه ، وإذا لم
يكن مؤيدا كانت مجرد فتاوى غير ملزمة .

رابعها : قيام بعض قضاة هذا العهد بتنفيذ ما يتقضى به .
فكانت له سلطة تنفيذ أحكامه التى يتقضى بها ، وهذا يظهر في كثير
من اقصية على وشريح وإياس وغيرهم ، ولم يكن ذلك نظاما مطردا
لأن أكثر الناس كانوا من تلقاء أنفسهم يتفنون

بعض اقصية هذا العهد :

وهذه بعض اقصية مما قضى فيها أشهر قضاة هذا العهد ،
وهى تجلى صورة واضحة من نظام القضاء فيه نقلناها عن كتاب
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية .

(ص ٨٤) روى عن الشعبى أن المقداد استسلف من عثمان
سبعة آلاف درهم ، فلما قضاهما أتاه بأربعة آلاف ، فقتل عثمان
أنها سبعة ، وقال المقداد ما كانت الا أربعة . فلم يزال حتى
ارتفع الى مصر ، فقتل المقداد يا أمير المؤمنين ليحلف أنها كما يقول
وليأخذها ، فقتل مصر أنصفك . احلف أنها كما تقول وأخذها

(ص ٦٠) وفى اقصية على ، أن يتيمة كانت عند رجل ،
وكان للرجل امرأة ، وكان كثير الغيبة من أهله فشبت اليتيمة ،

مخافت المرأة أن يتزوجها زوجها ، فدعت نسوة حتى أمسكنها
فأخذت عذرتها بأصبعها ، فلما قدم زوجها من غيبته رمته المرأة
بالفاحشة ورفعت الى على أنها قد بغت ، فسأل على المرأة الك
شهود قالت نعم هؤلاء جاراتي يشهدن بما أقول ، فأحضرهن على
وأحضر السيف وطرحه بين يديه وفرق بينهما ، فأدخل كل امرأة
بيتا ، فدعا امرأة الرجل فأدارها بكل وجه فلم تزل على قولها ترددها
الى البيت الذى كانت فيه ، ودعا بأحدى الشهود وجئا على ركبتيه
وقال : قتلت المرأة ما قتلت ورجعت الى الحق وأعطيتها الأمان ،
وان لم تصدقيني لأعلن ولأعلن ، فقالت لا والله ما فعلت ، الا أنها
رأت جمالا وهيبة مخافت فساد وجهها فدعتا وأمسكناهما حتى
افتضتها بأصبعها . فقال على الله اكبر أنا أول من غرق بين
الشاهدين ، والزم المرأة حد القذف . والزم النسوة جميعا العنو ،
وأمر الرجل أن يطلق المرأة وزوجه اليتيمة وسلق اليها المهر من
عنده .

(ص ٦٦) ومن المنقول عن كعب بن سور قاضى عمر بن
الخطاب أنه اختصم اليه امرأتان كان لكل منهما ولد فانتقلت احدى
المرأتين على أحد الصبيين فقتله ، فدعت كل واحدة منهما الباقي ،
فقتل كعب لست بسليمان بن داود ، ثم دعا بتراب ناعم ففرشه
ثم أمر المرأتين فوطئتا عليه ، ثم مشى الصبي عليه ، ثم دعا القائف ،
فقتل انظر الى هذه الأقدام فالحق باحداهما .

(ص ٢٦) واستودع رجل لغيره مالا فجدده ، فرفعه الى

اياس بن معاوية فانكر ، فقال للمدعى أين دفعت اليه فقال فى مكان
فى البرية فقال وما كان هناك ؟ قال شجرة . قال اذهب اليها فاعلمك
دفنت المال عندها ونسيت فتذكر اذا رايت الشجرة ، فمضى وقال
للخصم اجلس حتى يرجع صاحبك . واياس يقضى وينظر اليه
ساعة بعد ساعة ، ثم قال يا هذا اترى صاحبك بليغ مكان الشجرة
قال لا . قال يا عدو الله انك خائن . قال اقلنى : قال انا لك الله .
فامر من يحتفظ به حتى جاء الرجل فقال له اياس اذهب معه فخذ حقتك
واختم القول فى السلطة القضائية لهذا العهد بما ذكره ابن
القيم فى الطرق الحكمية ص ٣٤ « قال رجل لاياس بن معاوية
علمنى القضاء ، قال ان القضاء لا يعلم . انما القضاء فهم ، ولكن
قل علمنى العلم » وهذا هو سر المسألة فان الله سبحانه وتعالى
يقول « وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرث اذ نفثت فيه عنم
القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما
وعلما » فمخص سليمان بفهم القضية وعمهما بالعلم . وكذلك كتب
عمر الى قاضيه ابي موسى فى كتابه الفهم الفهم فيما ادلى . والذي
اختلف به اياس وشريح مع مشاركتها لاهل عصرهما فى العلم
الفهم فى الواقع . والاستدلال بالأمارات وشواهد الحال . وهذا
هو الذى فات كثيرا من الحكام فاضاعوا كثيرا من الحقوق .

السلطة التنفيذية فى هذا العهد :

اشرنا من قبل الى ان المراد بالأعمال التنفيذية للدولة

الاسلامية كل ما يقوم به الخليفة وولاته وسائر عمال الدولة من الأعمال التي تقتضيها سياسة الأمة ، وتدبير شؤون البلاد عدا التشريع والقضاء . وهي التي يعبر عنها بعض الباحثين بالترتيبات الإدارية ، أو الإدارة الاسلامية ، وهي تشمل ما تتطلبه مرافق البلاد من نظم مالية ، وتعليمية ، وحربية ، وزراعية ، واقتصادية وغيرها وما تستتجبه سياسة موظفي الدولة من نظم تعيينهم وعزلهم والاشراف عليهم وتحديد وظائفهم واختصاصهم . وما يقتضيه تحديد علاقة ولايات الدولة بعضها ببعض ، وعلاقات الولايات برئاسة العليا . وعلى الجبله يشمل جميع الأعمال التي تقوم بها هيئة الحكومة لصلحة البلاد والأمة وتأمين الجماعات والأحاد داخل البلاد وخارجها عدا التشريع والقضاء .

ومما لا ريب فيه ، أن استقرار أعمال الدولة الاسلامية الادارية في عهودها المختلفة ، والوقوف على نظم تلك الأعمال وما طرأ عليها من تطورات ، مما يقتدر على الباحث أن يصل اليه ، لأن هذه النظم ليست ببنية تعتمد على نصوص في القانون الأساسي الاسلامي حتى يهتدى الباحث فيها بنصوص هذا القانون ، ولأن هذه النظم لم تكن واحدة في الولايات المختلفة ، بل كانت لكل ولاية نظمها الادارية التي تلائم مرافقها ومصالح أهلها . وقيل من عني من المؤرخين بتفصيل النظم الادارية لكل ولاية ، وتتبع أطوارها فيها ، والمقارنة بين نظم الولايات بعضها وبعض ، وكل ما دونوه من تلك شذرات متفرقات في سير الخلفاء والولاة جمع كثيرا منها المرحوم

محمد الخضرى بك فى كتابه « تاريخ الامم الاسلامية » عند الكلام
فى آخر كل دولة عن حضارتها وإدارة البلاد فى عهدها ، والأستاذ
محمد كرد على فى كتابه « الإدارة الاسلامية فى عز العرب » .
والسيد الكتانى فى كتابه « التراتيب الادارية » أو « نظم الحكومة
النبوية » .

ونحن نذكر ما استخلصناه من الأسس العامة التى كتبت تقوم
عليها سياسة الدولة الاسلامية الادارية فى هذا العهد ، ثم نذكر
بالتفصيل نظم بعض هذه الأعمال ولعلنا نرسم صورة للأعمال
التنفيذية إذا ضمت الى صورتى التشريع والقضاء تتجلى سياسة
الحكومة الاسلامية عامة فى عهد الصحابة .

الأساس الاول : تعتمد السلطة التنفيذية على نظرية الخلافة
وسلطان الخليفة لأنه بما له من الرياسة العسامة فى الدولة
الاسلامية وما عهد اليه بالبيعة من حراسة الدين وسياسة الدنيا
به ، كان من حقه أن يتولى كل أعمال الدولة وينفذ أى نظام يسراه
كفيلًا بتنفيذ ما عاهد الأمة عليه عند بيعته ، غير أنه لما كان لا يستطيع
أن يباشر شؤون الأعمال جميعها بنفسه ، كان لا بد له من
الاستعانة بولاة وعمال يعهد اليهم أن يسيروا عنه فى بعض الوظائف
حسبما يراه ، فكل عمال الدولة نواب عنه ، وتعيينهم وعزلهم
والإشراف عليهم من حقه هو لأنهم وكلاء عنه . وعموم ولاية الوالى
وخصوصها مرجعها اليه . وليس فى هذا تلقون ينتقد ولا نظام
يلتزم ، فكل بعض الخلفاء يعين الوالى ويجعل ولايته عامة ويفوض

اليه اختيار العمال ، كما في تولية عمرو بن العاص بمصر .
ومعاوية بن أبي سفيان بالشام ، وقارة كان يعين الواسي ويعين معه
علما خاصا للخراج أو الصدقات ، فتكون لكل وظيفته ، كما في
تولية عمار بن ياسر على العراق ، وتولية عبد الله بن مسعود معه
لتعليم المسلمين ورقابة ماليتهم ، ولذا كتب عمر لأهل العراق في
عهد تولية عمار بن ياسر « وقد جعلت على بيت مالكم عبد الله بن
مسعود وأثرتكم به على نفسي » فالرجوع في عموم ولاية بعض
الولاة وخصوص بعضهم وفي إطلاق الحرية لبعضهم وتقيد آخرين
إلى ثقة الخليفة وتقديره المصلحة ، لأن هذه الأعمال والوظائف من
شأنه هو ، وهو ينبى عنه من يوليه بعضها ، وله الحق في أن
يجعل أنبيته على الوجه الذي يراه ، لا يحد سلطاته في هذا قانون
الأرعلية المصلحة . وهذا السلطان المطلق للخليفة كانت له
محاسبته أيام كان الخليفة لا تعنيه إلا مصلحة الأمة ، ويستخدم
سلطاته المطلق لتحقيقها ، وكانت له مساوئه لما اتجهت عناية
الخليفة إلى تقوية عصبيته وتوسيع سلطان أنصاره ولو ضحيته
المصلحة .

الأساس الثاني : الشورى . كان الخليفة من الراشدين
لا يستقل بتدبير الشؤون ، بل يرجع إلى أولى الراى من الصحابة
فيما يريد مباشرته منها ، فكان أبو بكر إذا نزل به أمر دعا كبار
المهاجرين والأنصار وتشاوروا ، وكذلك كان عمر والراشدون من
بعده ، ومجلس الشورى الذى جمعه أبو بكر للتشاور في قتال

أهل الردة ، ومجلس الشورى الذى جمعه عمر للتشاور فى وضع الخراج على أرض السواد حديثها مستفيض ، والحرية التى استمتع بها رجال الشورى بالمجلين فى إبداء كل واحد ما عنده من رأى وحجة ، تدل على مبلغ العناية بالشورى . قال الأستاذ الخضرى بك عليه رحمة الله فى كتابه تاريخ الأمن الإسلامية ج ٣ ص ٣٥٤ « كان عمر إذا نزل به الأمر لا يسرعه قبل أن يجمع المسلمين ويستشيرهم فيه ، ويقول « لا خير فى أمر أبرم من غير شورى » . وكانت لشوراه درجات ، فيستشير العامة أول مرة ، ثم يجمع المشيخة من الصحابة من قريش وغيرهم ، فما استقر عليه رأيهم فعل به ، ومن قوله فى ذلك « حق على المسلمين أن يكون أمرهم شورى بينهم بين قوى الرأى منهم » .

وفى ج ٣ ص ٤٥٤ « كانت لعمر شورى خاصة من أصنام الصحابة مثل عثمان ، والعباس ، وعلى بن أبى طالب ، وعمر الرحمن بن عوف ، وشورى عامة من كل من له رأى من المسلمين ، يعرض عليهم الأمر فى المسجد بعد أن يدعو : الصلاة جامعة . فيقول كل ما بدا له ، وربما استشار بعد ذلك خاصته » . وهذه الشورى كانت كهيئة بالحد من سلطان الخليفة المطلق وسير الأعمال الإدارية فى طريق معتدل كما كانت فى التشريع والقضاء وسيلة الى الحق والعدل ، ولكن لم يسن قانون يلزم الخليفة بالشورى ، ويحول بينه وبين الاستقلال بالأمر . وما جاء فى القرآن من قوله تعالى « وتسلوهم فى الأمر » ، وما وصف

الله به المسلمين من قوله سبحانه « وأمرهم شورى بينهم » لم يستند منها وجوب الاستشارة ولا وجوب اتباع المستشارين لأن من العلماء ساءهم الله ، من قال ان الأمر بالتشاور للنسب لا للوجوب ، ومنهم من قال انه للوجوب ، ولكن لا يجب على المستشار أن يتبع رأى مستشاريه . وفى ظل هذه التلاويات هم الشورى كثير من الخلفاء ، واستخدموا سلطاتهم المطلق فيما يريدون ، حتى قال عبد الملك بن مروان : من قال لى اتق الله بعد مقامى هذا ضربت عنقه . بعد أن كان عمر بن الخطاب يقول من رأى منكم أعوجاجا فليقومه .

كذلك لم يسن قانون يفص على من يعين منهم المستشارون ، بل ترك أمر الشورى والمستشارين للخليفة ان شاء استشار ، وان لم يشأ لم يستشر . واذا استشار يستشير من يشاء ، فان كان راشدا استشار من يهتدى بهم ، وان غير راشد كان مستشاروه من شيعته .

الأساس الثالث . كان أكثر الولاة فى عهد الراشدين وأول عهد الأمويين مطلقى الحرية فى ولاياتهم ، يتصرفون فى شؤون ولاياتهم الإدارية الموضعية بما يرون ، ويخطررون الخليفة بما يظن لهم من عظم الأمور ، فلم تكن اذ ذاك الحكومة مركزية ، وكانت كل ولاية كأنها مستقلة، فكان عمرو بن العاص فى مصر، ومعاوية فى الشام ، وسعد بن أبى وقاص فى العراق ولاة مستقلين ، أحرارا فى إدارة شؤون ولاياتهم بما يحقق المصلحة تحت اشراف رئاسة

ال خليفة العليا ، ولكن هذا كما قدما مرجعه الى الخليفة وليس تطبيقا لقانون ، ولذلك لما أراد بعض الخلفاء تركيز الأعمال في يدهم حدوا من سلطة الولاة وحظروا على الوالى ان يساثر شسؤونا معينة الا بعد عرضها عليهم ، وصارت الحكومة في بعض هذا العهد مركزية . فقد كان الحجاج بن يوسف امير العراق في خلافة عبد الملك بن مروان مطلق الحرية عام النفوذ في ولايته ، يملك كل ضروب التعزيز من قتل وحبس وضرب مبرح على ما يراه من الذنوب ، لا يعترضه الخليفة ولا غيره ، وفي عهد سليمان بن عبد الملك حدثت هذه السلطة ، وفي عهد عمر بن عبد العزيز لما رأى ان الولاة أسرفوا في الجور واستخدموا اطلاق الحرية لهم في عنت الناس وشغلهم سلبهم هذا الاستقلال وقيد من حريتهم ، وحتم عليهم ان لا ينفذوا حدا من قتل أو قطع الا بعد عرض الأمر عليه وافنه بالتنفيذ .

الأساس الرابع : العناية باختيار الولاة والأعمال فانه في صدر هذا العهد عنى الخليفة باختيار الأكفاء للأعمال ، ولم يصدر الاختيار من مجاملة أو محاباة ، وقد وضع هذا الأساس رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعماله وأقواله ، ذلك بانه ولى ثلاثة أرباع عماله من بنى أمية وحوله العدد الكثير من رجالاته من بنى هاشم ، ولانه لما ساله أبو ثر ان يوليه عملا لم يجامله بل رده ، وقال له يا أبا ثر اترك ضعيف ، وانها أمية ، ولما سله الأشعريان ان يوليهما قال لهما في مرحلة انا والله لا تولى على هذا العمل

أحدا سأل ولا أحدا حرص عليه ، وروى عنه أنه قال من قلد رجلا على جماعة وهو يجد في تلك الجماعة من هو أرضى منه فقد خان الله ، وخان رسوله ، وخان المؤمنين .

فعلى هذا الأساس سار الخلفاء في صدر هذا العهد فاختاروا الأكفاء للأعمال قوة وخلقا ، فسارت إدارة الدولة في سبيل مستقيم ، وقد امتاز عمر في هذا الاختيار بفراسة صالحة وسياسة موفقة ، فكان يطيل التشاور والتحرى قبل أن يعين العامل ، وكان إذا عين عاملا ثم علم من هو أغنى منه وأكفأ ، عزل الأول واستبدل به الثاني ، وكان عماله على بعدهم عنه وصعوبة المواصلات بينهم وبينه لا يخفى عليه حالهم ، لأنه يسأل عن سيرتهم كل واحد ويفتح بابه لكل متظلم ، وكان له في مراقبتهم ومصادرة أموالهم سياسة صارمة بنى بها بناء الدولة على أساس متين وكان لها الأثر المحمود في استقامة الأمر وانتظام الإدارة . ولهذا لما حيد عن هذا الطريق ، وأخذت بطانة عثمان في وسط خلافته يجعلون اختيار العمال على أساس العصبية والمحابة ، ساءت الحال واشتعلت نار الفتنة لأنه لا شيء ادعى إلى تثبيط العامل وإضاعة الأعمال من الشعور بالفاسق والتفريق بين المتساوين لعوامل القرابة والمجاملة . وقد فصلنا القول في هذا في محاضرتنا « الموظفون في صدر الدولة الإسلامية » . وقد نشرت في العدد الثاني من السنة الأولى من مجلة « الموظف » .

على هذه الأسس كلفت تعتمد الأعمال الإدارية في عهد

الصحابة ، ولقد نجحوا في ادارتهم اول عهدهم وساعدهم النجاح
الاداري على بسط الفتح والاستعمار ، ورأى اهل مصر وافريقية
والشام والعراق من ادارة هؤلاء البدو وعدلهم ما لم يروه من سياسة
الرومان والفرس .

ولنذكر على سبيل المثال نظام الادارة المالية ، والادارة
الحربية ، والنظام في تنفيذ الأحكام على هذا العهد .

المالية :

قلنا انه على عهد رسول الله لم يكن للمسلمين بيت مال ، لأن
ايراد الدولة كان قليلا ولكل باب من أبواب الايراد باب للصرف
يستنفذه ولا يبقى ماضل ، فالزكاة وسائر انواع الصدقات بين الله
مصارفها الثمانية في قوله سبحانه ، انما الصدقات للفقراء
والمساكين ... والغنائم بين الله مصارفها في قوله ، واعلموا انما
فنمتم من شيء فان الله خمسة ... والفىء بين الله مصرفه في قوله ،
ما ائنا الله على رسوله من اهل القري فله ... وسائر أبواب
الايراد يصرف ما يرد منها في مصالح الدولة العامة على التفصيل
الذي بيناه في السياسة المالية من كتابنا « السياسة الشرعية » .
فكان الايراد يصرف في مصارفه من يومه ، وان بقي شيء يغير صرف
حفظه الرسول في بيته وبيوت صحابته ، وفي عهد أبي بكر كان
إذا ورد المدينة من بعض البلدان مال من موارد الدولة احضر الى
مسجد الرسول ومنه يصرف في مصارفه الى أن اتخذ بيت مال
بالسبخ من ضواحي المدينة ، ولكن قل أن كلن يتخزن فيه شيء لأن

أيراد الدولة في عهد أبي بكر لم يزد كثيرا عما كان عليه في عهد صاحبه ، وهو قد سار على خطة صاحبه في اتفاق كل مال في مصرفه من يومه ، ولهذا لما توفى ذهب عمر في نفر من الصحابة لاستلام بيت المال فلم يجدوا فيه شيئا ، وفي عهد عمر لما اتسعت الفتوح وزاد أيراد الدولة وتعددت مصالحها العامة ، اتخذ ديوان الخراج لينتظم جميع حساب الدولة من وارد ومصرف .

وكلمة الديوان في الأصل اسم للمكان الذي يحفظ فيه ما اتخذ لأجله . ثم أطلقت على مجموع السجلات الخاصة بالعمل والمكان الذي يجلس فيه القائمون بالعمل والضبط فيها .

وكلمة الخراج في الأصل اسم لما يفرض ابتداء على الأراضي التي يقر عليها غير المسلمين ، ولذا تسمى الأرض الخراجية ، ثم أطلقت على كل ما يرد للدولة من أي مورد على سبيل التغليب ، ثم أطلق على النظام المالي من وارد ومصرف ، ومن هذا كتاب الخراج الذي كتبه القاضي أبو يوسف للخليفة هارون الرشيد . وهو آخر دستور مالي إسلامي .

ويقال أن السبب في اتخاذ عمر ديوان الخراج أن عامل البحرين أتاه يوما بخمسمائة ألف درهم فاستكثرها ، وجعل عليها حراسا في المسجد ثم أشار عليه بعض من عرفوا فارس والشام أن يتخذ الديوان فاتخذته ، وكان ديوان الخراج في المدينة بالعربية وعماله من كتاب قرشي . وكان ديوان الخراج في الشام بالرومية ، وفي العراق بالفارسية ، وفي مصر بالقبطية . والعمال القائمون

بالعمل فيها من النصارى والمجوس دون المسلمين ، لعدم معرفتهم لغة الديوان وتنظم حسابيه . واستمرت دواوين الخراج فى الولايات بلغاتها الى أن مهر العرب فى الكتاب والحساب نقلوها جميعها الى لغتهم العربية ، وتم نقل ديوان العراق من الفارسية الى العربية فى خلافة عبد الملك بن مروان وامارة الحجاج بالعراق على يد صالح بن عبد الرحمن . وتم نقل ديوان مصر من القبطية الى العربية فى خلافة الوليد بن عبد الملك سنة ٨٧ هـ ، وامارة عبد الله بن عبد الملك بمصر على يد ابن يربوع الفزارى ، وتم نقل ديوان الشام من الرومية الى العربية فى خلافة الوليد بن عبد الملك على يد ابي ثابت سليمان بن سعد . ومن ذلك الحين كان ديوان المالية فى جميع الولايات الاسلامية باللغة العربية .

والنظام المالى الذى كانت تسير عليه الولايات فى ذلك العهد اساسه أن ميزانية كل ولاية مستقلة ، بحيث أن ما يرد من الموارد المالية فى الولاية يصرف منه ما تحتاج اليه مصارفها ، والفاضل يبعث به الى حاضرة الخلافة ليصرف فى الشؤون التى تعم الولايات جميعها ، بعد أن يدخر منه شيء للطوارئ ، يدل على ذلك مالى خطط المقرئى من أن عمرو بن العاص كان يبعث الى عمر بالمال بعد حبس ما كان يحتاج اليه ، وقد استبطا عمر فى بعض السنين خراج مصر ، فكتب الى عمرو : أما بعد فأتى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه ، فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيقة ، وقد أعطى الله أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحر ، وقد عاجبها

الفرامنة وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم فمجبت
من ذلك ، واعجب مما عجبت منه أنها لا تؤدي نصف ما كنت
تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير تحوط ولا جذب . فكتب إليه
عمرو : لقد عملت لرسول الله وابن بعده فكننا بحمد الله مؤدبين
لامانتنا حائظين لما عظم الله من حق الثمنا ، نرى غير ذلك قبيحا
والعمل به سيئا ، قد نزهنا الله عن تلك الطعم الدنية والريغبة
فيها . فكتب إليه عمر : انى لم اتدبك الى مصر اجعلها لك طعمة
ولا لقومك ، ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن
سياستك ، فاذا اتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو منى
للمسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون . فاجابه عمر :
ان اهل الارض استنظرونى الى ان تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين
مكان الرفق خيرا من ان نخرق بهم فيصيروا الى بيع ما لا غنى بهم
عنه .

ومن هذه المكاتبات يتبين مبلغ استقلال الوالى فى ادارة
الشؤون المالية لولايته . وكانت كل ولاية تدخر فى بيت مالها فضلا
تستخدمه فى طارئ اذا طرأ ، فما كانت الصوائى تحمل كلها الى
الحجاز ، بل يدخر بعضها فى بيوت الاموال بالشام والعراق ومصر ،
وكان جند كل بلد وعمال الدولة فيها يقبضون اعطياتهم واجورهم
منها .

واظهر حسنات الادارة المالية على هذا العهد انها ما خرجت
عن سنن الموارد الشرعية فى باب الايراد ، فما فرض على مسلم

او نهي من الضرائب غير ما فرضه الشرع من زكاة او عشر او جزية
او خراج ، وما قدر المروض من جزية او خراج الا على اساس
العدل والمساواة ، ولقد قاتل عمر لعامله على خراج العراق ،
لعلكما كلتما اهل عملكما مالا يطيقون ، فقال احدهما لقد تركت
فضلا ، وقال لآخر لقد تركت الضعف ، فقال عمر اما والله لئن بقيت
لارامل اهل العراق لادعنهم لا يفتقرون الى امر يعدي . وهذا
عمرو بن العاص احتمل شدة عمر ولم يعدل عن الرفق ولم يضطر
الناس الى بيع حاجياتهم ، وكذلك كان الصنف في المصارف على
سبيل العدل ، فما أهملت مصلحة ولا منع ذو حق من حقه
ولعنائتهم بالشؤون المالية كثيرا ما كان الخليفة يختار للولاية وزيرا
لما يثق به واليها العام ويختاره من خيرة صحبه ، كما قاتل عمر لاهل
العراق : وقد جعلت على ماليتكم عبد الله بن مسعود وأثرتكم به
على نفسي ، بل كان بعض الخلفاء يعين عاملا خاصا للصناعات وآخر
للخراج ، وكان العمال الماليون موضع الرقابة من الخليفة والوالي ،
يحاسبونهم ويصفون للشكاوى ضدهم ، وأظهر ما يدل على حسن
الادارة المالية في عهدهم كثرة الايراد والقيام بالمصالح العديدة
وزيادة الصواني المدخرة في بيت المال . وفي كتاب الخراج للناضي
ابي يوسف أرقام وآثار تنطق بما نقول .

الحريية :

القائد العام لجيوش المسلمين هو رسول الله وخلفاؤه من
بعده ، وقد قاد رسول الله الجيش بنفسه في ست وعشرين فزوة ،

أما سائر سراياه فقد اتاب عنه في قيادتها بعض أصحابه ، وأما
 خلفاؤه بها فاد أحد منهم الجيش بنفسه إلا في حال نادرة ، كما
 تولى على بن أبي طالب قيادة الجيش في بعض حروبه ، وذلك لأن
 أعمال الخليفة بعد اتساع الدولة الإسلامية كانت لا تمكنه من تولى
 قيادة الجيش ، فكان يتيب عنه من يختاره من أهل النجدة
 والشجاعة . وفي عهد الرسول وأبي بكر كان المسلمون كلهم جندا
 يقاتلون دفاعا عن الدين وأهله ودعوتهم ، ولم تختص الجندية بفئة
 معينة منهم ، ولم يفرض للجند عطاء مقرر في بيت المال ، بل كان
 عطاؤهم هو نصيبهم مما غنموه يقسم بينهم بتفضيل الفارس على
 الراجل حسب ما قرره الشريعة في قسمة الغنائم ، ولما في عهد
 عمر فقد نظم الجندية من وجوه . أولا : خص الجندية بفئة خاصة
 من المسلمين ، وألف الفيالق فصر فلسطين جندا ، والجزيرة
 جندا ، وقنسرين جندا ، وصار كل جند في الجزيرة أو الشام أو
 العراق يتكلف من متقلة المسلمين ، ولكن إذا دعت الحاجة إلى
 الزحف صارت الجندية جبرية على الكلفة ، وسار الناس بقضهم
 وقضيضهم حتى النساء والأولاد . ثانيا : اتخذ ديوانا للجند حصر
 فيه جند كل إمارة وأعطيتهم وكل ما يختص بهم وضعه له باللغة
 العربية كتاب من تريض وهم عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل
 وجبير بن مطعم في ٢٠ سنة هـ والذي دعاه إلى وضعه عنايته بأن
 يتعرف من أحصاء جند كل وجه من تأخر منهم عن وجهه ، وكان
 للمتأخر ينادي عليه في مسجد حبه بأنه تخلف ، وهذه وصمة كان

مراها العربى أمضى من ضربة السيف . ثالثا : رتب للجند بعد احصائهم أرزاقا من بيت المال ، ولم يكن لهم فى عهد الرسول وأبى بكر عطاء مقرر كما قدمنا ، وما كان الجند يجعلون كلهم فى الثغور بل يترك بعضهم فى البلاد يكونون على استعداد للوثبة عند أول إشارة ، وكان لكل جند عرفاء يلون أمور الجند ويقبضون أعطياتهم ويوزعونها عليهم ، وكانت أعطيات كل جند تصرف لهم من البلد الذى نزلوه . وفى عهد معاوية ضاعف عطاء الجند ، ووقت أوقاتا لتناولهم أرزاقهم . وأدخل عدة إصلاحات فى نظام الجيش ، وعنى بالجيش البحرى وسفنه عنايته بالجيش البرى ، والذى حمله على ذلك غزوه للروم وحمايته ثغور البحر الأبيض المتوسط حتى كان عدد سفنه فى فتح قبرص ورودس ١٧٠٠ سفينة . قال الأستاذ محمد الخضرى عليه رحمة الله فى ص ٥٩ ج ٣ « أما تعبئة الجيوش فقد نالوا منها حظا عظيما ، فبعد أن كانت العرب تحارب فى جاهليتها بطريقة الكر والفر رأى قواد الجنود من المسلمين أن هذا النظام لا يصلح فى حروب الأمم المنظمة ، فربطوا مسير الجنود بعضهم ببعض ، حتى يكون الصف متضامنا وليس لأحدهم أن يتأخر عن صفه أو يتقدم عنه ، وكان للجيش مقدمة تكون فى الأمام ، وهى التى تبدأ المناوشات وتتعرف الطرق وترتاد الموضع ، وقلب وهو وسط الجيش وفيه أمير الجند ، وجناحان ، وسائقه ، ولكل فرقة أمير ياتمر بأمر القائد . وكانوا يجعلون على الفرسان خاصة أميرا ، وكان لهم الشأن فى الاحتفاظ بخطوط رجعتهم حتى لا يؤثروا

من خلفهم ، وكانوا يحفرون من البيئات جهودهم » .

وكان الجند في ميدان القتال تحت إمرة أميرهم وفي الغالب كان أمير الجيش له في جيشه ولاية عامة تشمل تدبير شؤونهم الحربية والمالية ، والفصل في خصوماتهم ، وإمامتهم في الصلاة وفي غير الغالب كان أمير الجيش يفوض إليه تدبير أمور الجيش من الوجهة الحربية فقط ، أما سائر شؤونهم من قضاء وإمامة وغيرها فيعين لها عمال يقومون بها ، وأما الجند في غير الميدان ممن يحرسون الثغور ويحافظون على أمن الناس فكانوا تحت إمرة ولاية الولايات .

نظام تنفيذ الأحكام :

قلنا ان السلطة القضائية في هذا العهد كانت مشتركة بين الخلفاء والولاة وبين القضاة ، فكانوا كلهم قضاة ، ولكن اقتصى باسم القاضي من يحكم في الشؤون المدنية وفيما يسمى الأحوال الشخصية ، وكان القاضي لا يحكم في الحدود والمتوابعات ، بل هذا من اختصاص الخلفاء والولاة الا اذا جعل له الخليفة النظر في بعضها لثقته بكماله ، كما جعل معاوية لقاضي مصر سليم بن عتر النظر في الجراح ، وكما اشرك عبد الملك تاضيه ابا ادريس الأوردي في نظر المظالم . فما كان يصدره الخلفاء والولاة من قتل أو قطع أو حبس أو أي حد أو تعزير أو فصل في أي مظلمة كانوا ينفذونه بأنفسهم وبمن يعهدون اليه بالتنفيذ من رجالهم ، وما كان للتنفيذ رجال معينون لا في عهد الرسول ولا في صدر عهد الصحابة

لأن المسلمين كانوا كلهم جندا ، ويعتقدون أن الحد إذا وجب
تتفيذه واجب على كل مسلم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر . قال السائب بن يزيد ، كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول
الله وأماره أبى بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعلنا
وأرجلنا وأرديتنا حتى كان آخر امرة عمر فجلد أربعين حتى اذا
عتوا وفسقوا جلدوا ثمانين . وقد نقل السيد الكتاني في كتابه
التراتب الادارية أو نظام الحكومة النبوية ج ١ ص ٣١٢ عن ابن
العربي ان ايجاب الحدود كان للقضاة . واستيناءها جعله
الرسول لقوم منهم على بن أبى طالب ومحمد بن مسلمة ، وليس
في هذا ما يخالف ما قررناه لأن القضاة في عهد الرسول كانوا
هم الولاة ، ويدخل في اختصاصهم ايجاب الحدود . ولأن مستوفى
الحدود هم من يعهد اليهم بالتنفيذ ، ومنهم على وابن مسلمة ،
ومنهم غيرهما ، وقد روينا من قبل أن رسول الله قال في قضية
« وافد يا انيس الى امرة هذا ، فان اعترفت فارجمها » . واما
ما كان يصدر من القضاة من الأحكام المنية وأحكام الاسرة فكانت
في الغالب لا تحتاج الى تنفيذ لأن المتقاضين كانوا ينفذونها من
تلقاء أنفسهم ، لأنها أشبه بالفتاوى ، والتقاضى فيها أشبه
بالاستفتاء أو التحكيم ، وإلى هذا إشارة أبى الحسن الماوردى
بقوله ان القضاء في هذا العهد كان توضيحا لأمر مثبته فمتى
وضح لهم بالقضاء ما اشتباه عليهم انقادوا للقرامه ، واذا شذ
منهم من لم ينفذ من تلقاء نفسه حكم القاضى نفى بعض الاحيان

كان القاضي يعمل بنفسه على تنفيذ حكمه سواء بالوعظ أو الزجر ، وأحيانا كان يستعين بالوالى على التنفيذ ، وقد رأينا فيما نقلنا من أفضية هذا العهد أن عليا قضى ونفذ قضاءه ، وإياسا قضى قضاءه ، وكذلك فعل كثيرون غيرهما من قضاته وقد قدمنا فى ملحوظاتنا على السلطة القضائية فى هذا العهد أن عدم سن قلفون يلزم الولاية والعمال بتنفيذ احكام القضاة أدى فيما بعد الى اضعاف قيمة هذه الاحكام ، وضعف سلطان القضاة ، لأنه لما ضعف سلطان الدين وخربت الذمم واسرف الناس فى التجاحد والتخاصم ، لم تعد حاجتهم الى مجرد فتاوى وانما صارت حاجتهم الى حكم تكفل تنفيذة قوة ، وهذه الحاجة ظفروا بها عند الولاية عند القضاة ، ولهذا ضاق اختصاص القضاة وصارت قيمة احكامهم على قدر صلتهم بالوالى ورضاه عنهم ، وفى سبيل اكتساب هذا الرضا وتوثيق هذه الصلة زل كثير من القضاة .

والكلمة العامة الختامية أن الادارة الاسلامية فى هذا العهد ليست على اسس عادلة ورجال الدولة أدوا واجبهم خير أداء سواء فى التشريع أو القضاء أو الادارة ، وما كان انتصار قادتهم فى ميلادين الجهاد أروع من انتصار سياستهم فى ادارة شؤون البلاد ، وليس ادل على هذا من امتداد الفتوح والاستعمار الى اطراف بعيدة فى زمن قصير فانه لم يكد يتم القرن الأول الهجرى حتى كانت الدولة الاسلامية تنتظم الحجاز ، والعراق ، والجزيرة ، وأجناد الشام ، ومصر ، وأفريقية ، وبلاد الأندلس ، ولو لم تشمل

نار الحرب الداخلية بين على ومعاوية وبينهما وبين الخوارج ، ولو لم تكن صفوة الجيش الاسلامى فى تلك الحروب وخاصة فى سهل صفين ، لكانت نتائج الفتح الاسلامى على ذاك العهد اعظم واخطر والله فيما قدره حكمة بالغة .

٣ — عهد التدوين والائمة المجتهدين

هذا العهد يبتدىء بابتداء القرن الاول الهجرى . وينتهى بموقف حركة التشريع الاسلامى وشيوع القول بسد باب الاجتهاد ووجوب تقليد واحد من الائمة السالفين وذلك بالتقريب فى اوائل القرن الرابع الهجرى فان آخر من عرفوا بالاجتهاد المطلق وكان له مذهب واتباع فيما نعلم هو محمد بن جرير الطبرى وهو متوفى سنة ٣١٠ هـ .

وهذا العهد هو العهد الذهبى للدولة الاسلامية وهو عهد ثرائها ونشاطها ونضوجها وانتاجها فى مختلف شؤون الحياة وميلاديتها . ففيه تكونت الثروة التشريعية التى يعيش بها المسلمون حتى الان اغنياء . وفيه نبغ من رجالات التشريع ائمة عديدون بنوا فى الفقه الاسلامى مجدا خللد الذكر محمود الاثر . وفيه وضعت قواعد القضاء ونظمه واشتهرت افاض من رجاله . وفيه تعاونت قوى المسلمين العقلية والمادية على مواصلة الفتوح فى ميادين العلم والسياسة . فبينما كان قواد الجيوش الاسلامية يفرحون بنصر الله ويثبتون دعوة الاسلام بين مختلف الامم حتى رفعوا العلم

الاسلامى على حدود الصين شرقا وعلى جبال البرانس غربا كان علماء المسلمين فى مختلف الأمصار يوالون فتوحهم العلمية ويجنون أطيب ما تنتجه العقول والقرائح وخاصة فى العلوم الدينية . وكانت المساجد الجامعة فى المدينة ومكة والكوفة والبصرة وبغداد ودمشق ومصر والقروان وقرطبة معاهد تموج بحركة علمية أنتجت للمسلمين خيرة العلماء وأفضل المؤلفات .

وستبين من بحوثنا فى التشريع والقضاء والتنفيذ لهذا العهد صورة من نواحي نشاطه ونضوجه .

التشريع فى هذا العهد :

ليس فى المستطاع ان يستوعب الباحث بحوث التشريع كلها لهذا العهد فى مقال ، فانها كثيرة واستقصاؤها عسير ، ولذا قصرت مقالى على أهم هذه البحوث وهى :

- ١ — من تولوا سلطة التشريع فى هذا العهد .
- ٢ — خطتهم فى التشريع ومنشأ انقسامهم الى مذاهب .
- ٣ — ما طرا على المصادر التشريعية الاسلامية فى هذا العهد .

- ٤ — أشهر النتائج التشريعية فيه .
- ٥ — مقارنة بين هذا العهد والعهد السابق له وملحوظات عامة .

وقبل البدء فى هذه البحوث أبين بالإيجاز المراد من كلمة التشريع وكلمة الاجتهاد ازالة للشبهة عرضت لبعض الأذهان على

أثر نشر المقالين السابقين في عهد الرسول وعهد الصحابة .

تطلق كلمة التشريع ويراد بها أحد معنيين أحدهما إيجاد
شرع مبتدأ وثانيهما بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة .

فالتشريع بالمعنى الأول في الإسلام ليس إلا الله فهو سبحانه
ابتدأ شرعا بما أنزله في قرآنه ، وما أقر عليه رسوله ، وما نصبه
من دلائله ، وبهذا المعنى لا تشريع إلا الله .

وأما التشريع بالمعنى الثاني وهو بيان حكم تقتضيه شريعة
قائمة ، فهذا هو الذي تولاه بعد رسول الله خلفاؤه من تنماء
صحابته ثم خلفاؤهم من فقهاء التابعين وتابعيهم من الأئمة
المجتهدين ، فهؤلاء لم يشرعوا أحكاما مبتدأة وإنما استمدوا الأحكام
من نصوص القرآن أو السنة وما نصبه الشارع من الأدلة وما قرره
من القواعد العامة . فمن استنبط منهم حكما بواسطة القياس مثلا ،
فهو لم يشرع حكما مبتدأ وإنما اجتهد في تعرف علة الحكم المنصوص
عليه وعدى الحكم من موضع النص إلى موضع اشترك معه في
الوصف الذي هو مناط الحكم وهو العلة ، فهو باجتهاده استبان
له أن النص يشمل موضعين ، الموضع الظاهر فيه ، والموضع الذي
يشارك معه في علة الحكم .

كذلك لفظ الاجتهاد يطلق مرادا به أحد معنيين أحدهما بذل
الجهد في تعرف الحكم الشرعي من دليله أيما كان الدليل فيشمل
ما يفهمه المجتهد من النص وما يستنبطه بالقياس وما يستمدّه من

قواعد الشرع العامة كسد الذرائع ودفع الحرج والعمل بالمرسل من المصالح ، وثانيهما : نعرف حكم ما لم ينص عليه بواسطة قياسه على المنصوص على حكمه فالاجتهاد بهذا المعنى يرادف القياس والاحكام الاجتهادية بهذا المعنى خاصة بالاحكام المستنبطة بواسطة القياس ، وهذا المعنى هو المراد فى مثل قول معاذ بن جبل لرسول الله ان لم أجد فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله أجتهد رأيى . أما المعنى الأول فهو عام والاحكام الاجتهادية بمقتضاه تنتظم كل نتائج جهد المجتهد فى النصوص وفى غيرها من الأدلة الشرعية وهو مرادنا عند الاطلاق .

من تولوا سلطة التشريع فى هذا العهد :

بينما أنه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه فى تولي سلطة التشريع الاسلامى اولو العلم من فقهاء صحابته الذين تفرقوا فى الامصار الاسلامية تبعا لحركة الغزو والفتح وبث الدموة . وبقي منهم فى الحجاز عدد كثير .

فكان فى كل مصر اسلامى منهم واحد أو أكثر يعلمون الناس كتاب الله وسنة رسوله ويجتهدون رأيهم فيما لم يفسره كتاب ولا سنة واليه مرجع المسلمين فى شؤونهم التشريعية . وكان موسم الحج فى كل عام موعدا لتلاقيهم وفرصة لتدارسهم وتبادلهم الراى والرواية ، وبهذا كان رجال السلطة التشريعية من الصحابة على اتصال مع بعد ما بين بلدانهم وصعوبة طرق المواصلات بينهم .

التف حول هؤلاء المفتين من الصحابة فى كل مصر اسلامى

لازمهم وحفظوا عنهم القرآن ورووا ما حفظوه من السنة
ووقفوا على فتاويهم فيما نزل بهم من الحوادث . وعلى الجملة
أخذوا عنهم علمهم وما استقروا في صدورهم من سر التشريع وفقه
الإسلام ، وصار هؤلاء التلاميذ فقهاء التابعين ، ومنهم من شارك
أساتذته من الصحابة في الفتيا مثل سعيد بن المسيب وعلقمة بن
قيس فقد كان سعيد يفتي بالمدينة في حياة بعض المنتين من
الصحابة وكان علقمة يفتي بالكوفة في حياة عبد الله بن مسعود .
غلبا انقرض الصحابة ولم يبق من أهل الفتيا منهم من يرجع اليهم
المسلمون في شئون التشريع كان هؤلاء التلاميذ من فقهاء التابعين
خلفاءهم .

وقد التف حول هؤلاء الفقهاء من التابعين تلاميذ لازمهم
وأخذوا عنهم القرآن والسنة وفتاوى الصحابة وتعلموا علمهم
ووقفوا على ما عندهم . وهؤلاء التلاميذ من فقهاء تابعي التابعين
خلفوا أساتذتهم بعد انقراضهم . وهكذا كان رجال الفقه والتشريع
طبقات . ورجال كل طبقة هم تلاميذ لسلفهم وأساتذة لخلفهم
فتمثلت حركة التشريع الإسلامي باتصال هذه الحلقات في سلسلة
رجالها وتوارث المسلمون الرجوع الى هؤلاء الرجال في الاستفتاء
طبقة بعد طبقة .

يتجلى هذا الاتصال بفطرة تاريخية في طبقات رجال الفتيا
والتشريع بمختلف الأمصار الإسلامية على هذا العهد .
ففي المدينة كان رجال الفتيا والتشريع بعد الرسول عدة من

فقهاء الصحابة ، من أشهرهم الخلفاء الراشدون وعائشة
أم المؤمنين ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن ثابت .
وأكثر من حفظت عنهم الفتيا من هؤلاء عمر وابنه عبد الله وزيد بن
ثابت الذين كانوا يعدون أساتذة التشريع بالمدينة .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من فقهاء التابعين ، من
أشهرهم فقهاء المدينة السبعة وهم سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن
محمد بن أبي بكر . وخارجة بن زيد بن ثابت ، وسليمان بن يسار ،
وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من فقهاء تابعي التابعين ،
ومن أشهرهم ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي ،
ومحمد بن شهاب الزهري ، ويحيى بن سعيد .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم ، من أشهرهم مالك بن
أنس ونظراؤه ، ولهذا كان سند المذهب المالكي نبي الأكثر مالك بن
أنس من ربيعة بن عبد الرحمن وأقرانه من سعيد بن المسيب
وأقرانه عن عبد الله بن عمر وأقرانه من الرسول صلى الله عليه
وسلم .

وفي مكة كان استاذ الفقه والتشريع ومعلم القرآن ورواية
السنة عبد الله بن عباس .

وعنه أخذ تلاميذه وخلفاؤه من فقهاء التابعين ، ومن أشهرهم

مولاه عكرمة ، ومجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبي رباح .
وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من تابعي التابعين ، من
أشهرهم سفيان ابن عيينة ، وشيخ الحرم ومفتبه مسلم بن خالد
الزنجي .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم ، من أشهرهم محمد بن
ادريس الشافعي الذي تفقه أول حياته في مكة بمسلم بن خالد
وسفيان بن عيينة فكان سنده بمكة عن سفيان بن عيينة ومسلم بن
خالد وبالمدينة عن مالك وبالعراق عن نفعائه وبمصر كذلك .

وفي الكوفة كان رجال الفتيا والتشريع بعد الرسول على بن
أبي طالب في بعض سني حياته ، وأبا موسى الأشعري ، وعمار بن
ياسر ، وعبد الله بن مسعود . ولكن عبد الله بن مسعود هو أكثر
من حفظت عنه الفتيا فيها لأنه لما أنشأها عمر سنة ١٧ هـ بعث إليها
عبد الله بن مسعود معلما ووزيرا فبنى داره بجانب المسجد وأخذ
في تعليم الناس كتاب الله ، وما حفظه من سنة رسوله ويجتهد
فيها لا نص فيه على ضوء ما نقله من روح التشريع وما قرأ في
نفسه من مشافهته صاحب الشريعة فكان هو أستاذ التشريع
بالكوفة ومصدر فقه أهل العراق .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم من فقهاء التابعين ، من
أشهرهم علقمة ابن قيس النخعي ، والأسود بن يزيد النخعي .
ومسروق بن الأجدع ، والقاضي شريح بن الحارث . والقاضي
عامر بن شراحيل الشعبي .

وعن هؤلاء أخذ تلاميذهم وخلفاؤهم ، من أشهرهم إبراهيم بن
يزيد النخعي وهو استاذ حماد بن أبي سليمان الذي تفقه به
أبو حنيفة النعمان بن ثابت وأقرانه ولهذا كان سند المذهب الحنفي
في الأكثر .

أبو حنيفة . عن حماد . عن إبراهيم بن يزيد . عن خاله
علقمة . عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله .

وفي البصرة كانت الفتيا لمن بها من فقهاء الصحابة ، من
أشهرهم أنس بن مالك وأبو موسى الأشعري .

وعنهم أخذ خلفاؤهم من التابعين ، من أشهرهم قتادة
والحسن البصري ومحمد بن سيرين ، وعن هؤلاء أخذ كثيرون .

وفي الشام كانت الفتيا لمعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت
وأبي الدرداء .

وعنهم أخذ تلاميذهم من فقهاء التابعين من أشهرهم
عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، وأبو إدريس الخولقي ، ومكحول ،
وعمر بن عبد العزيز .

ومن هؤلاء أخذ تلاميذهم من تابعيهم ، من أشهرهم
عبد الرحمن الأوزاعي أمام أهل الشام ومطهر أبي حنيفة ومالك
ومناظرهما .

وفي مصر كانت الفتيا لكثير من الصحابة الذين اشتركوا في

فتحتها ، ولكن الذى أقام بها بعد الفتح زمنا طويلا وأخذ فى تعليم المسلمين كتاب الله وسنة رسوله هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، فهو أول أساتذة الفقه والتشريع بمصر ، وهو كعبد الله بن مسعود فى الكوفة وعبد الله بن عمر فى المدينة وعبادة ومعاذ بالشام .

وعنه أخذ كثير من فقهاء التابعين ، من أشهرهم مفتى مصر يزيد بن حبيب ، أبوه من أهل دنقله ونشأ بمصر وكان مرجع المسلمين بمصر فى الافتاء بعد استأذه عبد الله بن عمرو .

وعنه أخذ كثير من تلاميذه وخلفائه ، أشهرهم الإمام الليث بن سعد إمام الفقه بمصر ، وإترانه من بنى عبد الحكم .

وعن هؤلاء أخذ محمد بن إدريس الشافعى لما هبط مصر فى آخر حياته نزىلا على بنى عبد الحكم .

ولم يكتسب هؤلاء الرجال فى أية طبقة من طبقاتهم سلطة التشريع والافتاء من تولية الخليفة أو الوالى ، وإنما وثق المسلمون بهم واطمأنوا الى علمهم فرجعوا اليهم وهم تصدوا لافئائهم وكان الأساس الأول لهذا الوثوق اعتقاد المسلمين أن مشافهة الصحابة للرسول ومشاهدتهم عهد التنزيل ووتونهم على أسرارهم يجعلهم مديرين أن يرجع اليهم فى شؤون التشريع . وكذلك شأنهم فى التابعين الذين شأنوا هؤلاء الصحابة وتابعى التابعين وهكذا فكما كان رجال كل طبقة يورثون تلاميذهم علمهم كتبوا يورثونهم ثقة المسلمين بهم . وكانت مواهب هؤلاء الرجال وسيرتهم وتورعهم

مما يزيد ثقة المسلمين بهم ويجعلهم مرجعا لمن أراد تعرف حكم الله في حادثة ، سواء اكانوا من الحكام ام من الحكوميين

وما قيل في ترجمة مثل يزيد بن حبيب مفتي مصر من ان يزيد أحد ثلاثة مثل عمر بن عبد العزيز الفيا اليهم بصر ، فالظاهر ان المراد من هذا ان الخليفة عمر بن عبد العزيز اعرب في مناسبة ما عن تقديره لهم واتهم أهل لرجوع الناس اليهم : لا انه عينهم للافتاء وجعل لهم هذا الحق وحدهم ، فهو من قبيل التقدير لا التعيين كما كان ابن عباس اذا حج أهل الكوفة وسالوه يقول لهم اليس فيكم سعيد بن جبير ، فهذا ليس تعيينا لسعيد بن جبير في الافتاء وانما هو تقدير له وبيان انه أهل للاستفتاء منه .

وهؤلاء الذين تولوا مهمة التشريع الاسلامي في هذا العهد وتصدوا لافتاء المسلمين بعد انقراض رجال الطبقة الاولى من علماء الصحابة وكبار الفقهاء من التابعين كانت لهم في عالمهم التشريعية ظاهرتان .

في اول هذا العهد أي في الثلث الاول من القرن الثاني الهجري بالتقريب كان كل مجتهد راسا مستقلا . يؤدي واجبه منفردا . ولا يفتي الا اذا استفتى في حادث وقع . ولا يستون فتاويه ولا فتاوى غيره . والناس مخرون في الأخذ بفتوى أي مفت منهم . وكل مسلم يتبع ما فيه تخفيف على نفسه وفي اختلافهم رحمة واسعة . وكان الفقه الاسلامي على هذا العهد

ليس علما ولا فنا وانما هو مجموعة احكام جاءت فى القرآن
والسنة . واحكام اتفقت عليها كلمة علماء الصحابة . وقد تضاف
الى هذه المجموعة بعض فتاوى لواحد او اكثر من الصحابة
رضيها المجتهد لقوة دليلها . والى هذه المجموعة يرجع عند
الحاجة فقط سواء كانت حلجة لفرد او لجمع فى عبادة او معاملة
او غيرها .

فاما فيما بعد اول هذا العهد اذ صار التشريع لطبقة مالك ،
وربيعة الراى ، وابى حنيفة ، والثورى ، والليث بن سعد ،
ومحمد بن ابريس الشافعى ، وعبد الرحمن الأوزاعى واضرابهم،
فقد طرأت عوامل أدت الى اختلاف المسالك التشريعية لهؤلاء
المجتهدين وذلك لاختلافهم فى تقدير بعض المراجع التشريعية ،
فمنهم من يعمل بخبر الواحد ، ومنهم من يلتزم التواتر أو الشهرة،
ومنهم من لا يخرج عن فتاوى الصحابة فى المسألة ، ومنهم من
لا يلتزمها ولاختلاف نزعتهم فى تفهم النصوص فمنهم ظاهرية تقف
عند ظواهر النصوص ومنهم غير ظاهرية وهؤلاء منهم اهل حديث
ومنهم اهل رأى .

ومن هذا الاختلاف فى المسالك التشريعية صارت للتشريع
والاجتهاد طرق مختلفة واصول خاصة ، وبهذا تكون من رجالات
التشريع احزاب وجماعات ، كل حزب يتألف من عدة مجتهدين :
لكل واحد منهم رأى ومذهب ، ولكن تجمع بينهم وحدة النزعة
والرجوع الى أسس واحدة اتفقوا على تقديرها والعمل بها ،

وزعيم كل حزب هو أكبر مجتهديه سنا ، ومنه ومن تلاميذه
وأصحابه تتكون جماعته ، ومن آرائهم يتكون مذهبه .

فأبو حنيفة وأصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن
الهذيل كل واحد منهم اجتهد وأفتى برأيه ، وكل منهم مجتهد
مطلق له ملكة استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها ، وما تلد
أبا حنيفة أصحابه لا في أصول التشريع ولا في فروعه ، ولكن
لما لازموا وتفقهوا به وقسروا آراءه لقوة دليلها عنوا بنشرها
وضبطها وبيانتها والاحتجاج لها وخلصوا آراءهم بآرائه بحيث لو
لم يخطئوها لكان لكل منهم مذهب منفرد عن مذهبه ، وأطلق على
مجموعة هذه الآراء مذهب أبي حنيفة نسبة إلى زعيم الجماعة
وشيوخهم .

وكذلك ثلث مالک بن أنس وأصحابه مثل ابن القاسم وابن
وهب وابن عبد الحكم وأشهب وأضرابهم . وشان محمد بن
ريس الشافعي وأصحابه مثل البويطي والمزني والربيع
وأضرابهم .

ولما انقسم رجال التشريع إلى هذه الأحزاب والجماعات
صار لكل حزب زعيم يفامره أصحابه سرت روح المنافسة
لتشريعة بين هؤلاء الأصحاب واتجهت العقول إلى المفاضلة
بين الآراء والموازنة بين أدلتها وجرت من أجل ذلك عدة مناظرات
بالمسألة والمكثبة كشفت عن وجوه من البحث العميق والنظر

البعيد . يتجلى ذلك بأجلى وضوح فى المناظرات التى دونها محمد بن ادريس الشافعى فى كتابه الأم وفى كتابه المسمى الرد على محمد بن الحسن . وفيما كتبه الامام أبو يوسف فى كتابه الذى دون فيه ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبى ليلى لمقد فكر ما رآه هذان الامامان وانتصر لأحدهما فى مسألة وللآخر فى أخرى وربما رأى فى بعض المسائل غير رأيهما . وقد روى الشافعى هذا الكتاب فى الأم وبعد عرض الآراء لهؤلاء الأئمة أبى حنيفة وابن أبى ليلى وأبى يوسف يرجح أحدها وربما رأى غيرها (١) ، وفى كتاب أبى يوسف المسمى سر الأوزاعى وقد دون فيه مسائل فى باب الجهاد اختلف فى جوابها أبو حنيفة والأوزاعى وانتصر فى أكثرها لأبى حنيفة وقد رواه الشافعى فى الأم وانتصر فى أكثر المسائل للأوزاعى (٢) .

وقد كان لهذه المناسبات والمناظرات اثران ، الأول أنها ربت ملكة الفقه فى نفوس رجال التشريع وصار الفقه الاسلامى علما باصول وقواعد واتجهت هذه الملكات الى استخراج كل ما يمكن استخراجه من الأحكام لما وقع من الحوادث ولما يحتمل وقوعه حتى يقال أن أبا حنيفة أول من استنبط أحكاما لحوادث

(١) اقرأ أمثلة من هذه الخلافات فى ٢٨٧ وما بعدها من كتاب تاريخ التشريع الاسلامى للمرحوم محمد الخضرى .
(٢) اقرأ أمثلة من هذه الخلافات فى ٢٩٧ وما بعدها من كتاب تاريخ التشريع الاسلامى للمرحوم محمد الخضرى .

لم تقع ، وعن هذه الملكات نشأت الثروة الفقهية العظيمة في مختلف المذاهب الإسلامية .

الثاني : أنها نبتت منها فكرة التشيع للرأى والانتصار لصاحبه ، وما كان من هذا ضرر لو استمر انتصارا بالبحث وترجيح وجهة النظر كما ناصر أبا حنيفة أصحابه بالاحتجاج وبين وجوه الاستدلال وكما صنع أصحاب كل زعيم بأرائه ولكنه تطور إلى أن صار انتصارا يحض القوة أو بمجرد التحزب والتابعة من غير نظر في دليل أو بحث في وجهة ، قال في الهداية « والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس بناء على أمر الخلفاء العباسيين فانهم كتبوا في مناشيرهم أن يصلى الناس صلاة العيد بمذهب جدهم . وأما المذهب فنقول ابن مسعود رضى الله عنه » . وروى المقرئ في خطبه أنه لما ولى اسماعيل بن اليسع الكوفى قضاء مصر وكان من مذهبه إبطال الأعباس « مدم لزوم الوقت » كتب الليث بن سعد إلى الخليفة المهدي يقول له يا أمير المؤمنين أنك وليتنا رجلا يكيد سنة رسول الله بين أظهرنا مع أننا ما علمنا عليه في الدينار والدرهم إلا خيرا فكتب الخليفة بعزله .

وهذا الانتصار بقوة الخليفة أو بمجرد التحزب للقتل كل أول بفترة بذرت لشل حركة الاجتهاد ووقوف نمو التشريع ، فإن اتصار كل مذهب انصرفوا عن النظر في الأدلة الشرعية واستخراج الأحكام منها وعكفوا على اقوال من شايعهم ووقفوا

من هذه الأقوال موقف الأئمة من النصوص بحيث إذا وجد رأى فى المسألة كان بمنزلة نص فيها ولا تكون إذن موضع نظر واجتهاد ، وانتقلت جهود رجال التشريع الى جهود مذهبية بعد أن كانت جهودا استقلالية . ومن هذا قسموا رجال التشريع الى طبقات ، طبقة المجتهدين المطلقين كالأئمة الأربعة وأضرابهم وأصحابهم الأولين ، وطبقة المجتهدين فى المذهب ، وطبقة المجتهدين فى المسائل الذين يستنبطون الأحكام فيما لا نص فيه عن زعماء المذهب ، وطبقة أهل التخريج الذين يستخرجون علل الأحكام وبواسطته يقدرّون على تفصيل قول مجمل وبيان حكم محتمل ، وطبقة أهل الترجيح الذين يرحون بعض الروايات على بعض من جهة الرواية أو الدراية ، وطبقة المقلدين .

وسنفصل القول فى هذه الطبقات فى بحثنا فى الآثار التشريعية لهذا العهد . وائما أردنا بالإشارة اليه هنا أن نبين أن رجال التشريع فى آخر هذا العهد صارت جهودهم مذهبية محصورة فى أقوال الأئمة لا فى الأدلة الشرعية ، ومن هذا بدأ الانتاج التشريعى بضعف لأن معين الأدلة التى نصبها الشارع معين لا يتضرب والمستمد منه يستزيد ولا كذلك حال أقوال الأئمة . وبدأت فكرة توجيه العناية الى تأييد الراى والانتصار للمذهب بالحق وبغير الحق حتى أدى الى التعسف فى تأويل بعض النصوص وإلى الأخذ ببعض أحاديث غير صحيحة والطعن فى بعض أحاديث صحيحة وأدى الى أن قال أبو الحسن الكرخى من

كبار فقهاء الحنفية « إذا خالف النص قول أصحابنا فهو محمول على النسخ أو التأويل » ، وأدى إلى اتساع مسافة الخلف بين رجال التشريع وتبادلهم الطعن والتجريح حتى وصل الأمر إلى أن يوضع من مسائل الاستفتاء هل يجوز تزوج الحنفى بالشافعية ويكون الجواب نعم قياسا على الذمية .

فالتنافس المذهبي في التشريع كما أنتج للمسلمين خيرا كثيرا خلف فيهم شرا كثيرا وسيتبين هذا بالتفصيل في الكلام في عهد التقليد .

خطتهم في التشريع :

أما رجال الطبقة الثانية وهم بعض فقهاء التابعين وتابعي التابعين فلم تكن لهم خطط تشريعية مختلفة لأنهم ساروا على خطة واحدة في خطة سلفهم ، إذا نزل بهم حادث رجعوا إلى النص من القرآن والسنة فإن لم يجدوا فيها حكم الحادث رجعوا إلى ما حفظوا من فتاوى الصحابة فإن وجدوا فيها ما ارتضوه افتوا به وإن لم يجدوا فيها ما يرتضونه اجتهدوا وافتوا . وما اختلفوا في اجتهادهم بناء على اختلاف أسس في أصول الاستنباط أو مصادر التشريع أو النزعة التشريعية وأما كان اختلافهم كاختلاف سلفهم يرجع إلى الاختلاف في فهم دلالة الفاظ النصوص على معانيها ، أو في تحقيق المصلحة الواجب رعايتها ، أو في حديث صحيح رواية عند أحدهم أو لم يرو أو لم تصح روايته عند الآخر . والاختلاف في الآراء بناء على هذه الأسباب هو في

الحقيقة ليس اختلافا ، والآراء الناتجة منه ليست مذاهب مختلفة لأنه ما دامت المراجع التشريعية واحدة وسبيل الرجوع إليها واحدة فاختلاف الراجعين بناء على اختلاف الفهم ليس اختلافا ، ولهذا لم توجد في الصدر الأول من هذا العهد مذاهب تشريعية مختلفة ، بالمعنى الذى يفهم من اختلاف المذاهب ، وإنما وجدت آراء .

وأما رجال الطبقة الثالثة ومن بعدهم وهم البقية من تابعى التابعين وطبقة الأئمة المجتهدين ومن يليهم فهؤلاء اختلفت خططهم التشريعية تبعا لاختلاف أساسى بينهم فى بعض مراجع التشريع واختلاف أساسى بينهم فى النزعة التشريعية وعن هذا الاختلاف صدرت آراؤهم التشريعية المختلفة ومن هذه الآراء تكونت المذاهب المختلفة .

فمنشأ المذاهب واختلافها هو اختلاف أصحابها فى أصول التشريع ، ونزعتهم التشريعية لا مجرد اختلاف آرائهم الفرعية فى الجزئيات . وفهم الأحكام الجزئية فى كل مذهب إنما يتم على وجهه إذا فهمت أصول المذهب التشريعية ونزعة أئمة الخاصة فى التشريع ، ولهذا وجد فى كل مذهب جماعة سموا مجتهدى المذهب وظيفتهم أن يستنبطوا الأحكام لما لا نص فيه عن أئمتهم مراعين فى استنباطهم أصول ونزعتهم فى التشريع . قال أبو العباس القرطبى المالكي فى شرح صحيح مسلم « المجتهد ضريان أحدهما المجتهد المطلق وهو المستقل باستنباط الأحكام من

أجلتها فهذا لا شك في أنه إذا اجتهد ما جور لكن يعسر وجوده بل
انعدم في هذا الزمان . وثانيهما : مجتهد في مذهب امام وهذا
غالب قضاة العدل في هذا الزمان وشرط هذا أن يتحقق أصول
امامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصا في
مذهب امامه . وأما ما وجد منصوصا فإن لم يختلف قول امامه
عمل على ذلك النص وقد كفى مؤنة البحث والأولى به تعرف وجه
ذلك . وأما أن اختلف قول امامه فهناك يجب عليه البحث في
الأدلة من القولين على مذهب امامه .

ونحن نبين بعض ما اختلف فيه المجتهدون من أصول
تشريعية ثم نبين اختلاف نزعتهم التشريعية ، ومن هذا البيان
تبيين خطط المجتهدين في هذا العهد وأصولهم الخاصة مع اتفاقهم
على الأصول العامة وهي القرآن والسنة والاجماع والقياس .

١ - فتاوى الصحابة :

من أول ما وقع فيه الاختلاف بين الأئمة المجتهدين فتاوى
الصحابة فقد انقضى الصحابة رضوان الله عليهم و خلفوا كثيرا
من الفتاوى صدرت منهم في عدة حوادث وعن بعض التابعين
وتابعي التابعين بحفظها وروايتها ونقلها حتى كانت في بعض
الأحيان تخطط بالسنة . فهل هذه الفتاوى مرجع تشريعي بحيث
أن المجتهد إذا نزل به حادث أو استفتى في مسألة يجب عليه أن
يرجع إلى النص أولا فإن لم يجد نصا في القرآن أو السنة يجب
عليه أن يرجع إلى فتاوى الصحابة ولا يقتضى برأيه إلا إذا لم يجد

فى فتاويهم حكما . أولا يجب عليه ذلك فاذا لم يجد فى الكتاب
والسنة نصا كان له أن يجتهد ويفتى كما اجتهد الصحابة وافتوا .
وبعبارة موجزة هل مذهب الصحابي يقدم على القياس أو لا .

لا خلاف فى أن قول الصحابي فيما لا يكون الا بتوقيف حجة
لأنه من السنة كما انه لا خلاف فى أن فتوى أى صحابي ما كانت
حجة على صحابي آخر ، ولهذا اختلف الصحابة فى الفتيا فى
اشياء كثيرة . ولا خلاف فى أن من قلد صحابيا فى فتيا كان له أن
يقلد صحابيا غيره . ولذا قال العراقي « أجمع الصحابة على أن
من استفتى أبا بكر وعمر وقلدهما فله أن يستفتى أبا هريرة
ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهم » . فمن هذا يؤخذ أن
قول الصحابي ليس حجة على مثله ولا حجة فى مهده .

وأما بعد عهد الصحابة فانا أذكر بعض اقوال الأئمة فى
تقديرهم فتاوى الصحابة ، تم أذكر ما نستخلصه منها . سئل
الامام أبو حنيفة من خطته فى التشريع فأجاب « انى آخذ بكتاب
الله اذا وجبته . فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسوله والآثار
الصالح عنه التى فشت فى أيدي الثقات . فاذا لم أجده فى
كتاب الله ولا سنة رسوله أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع
قول من شئت ثم لا أخرج عن قولهم الى قول غيرهم . فاذا انتهى
الأمر الى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين ومسيود بن
المسيب » وعد عدة من مجتهدى التابعين وتابعيهم « فالى أن

أجتهد كما اجتهدوا » . وروى عنه أنه قيل له إذا قلت تولا وكتاب الله يخالف قولك قال أترك قولي لكتاب الله تعالى فقيل له إذا كان خبر الرسول يخالف قولك قال أترك قولي بخبر الرسول فقيل له إذا كان قول الصحابي يخالف قولك قال أترك قولي بقول الصحابي . فقيل له إذا كان قول التابعي يخالف قولك قال إذا كان التابعي رجلا فانا رجل .

وكتب فقيه مصر الامام الليث بن سعد رسالة الى اخيه فقيه المدينة الامام مالك بن انس نقد فيها بعض أحكام بلغتته عنه . ومما جاء فيها « أن أصحاب رسول الله قد اختلفوا بعد الفتيا في أشياء كثيرة ولولا اني قد عرفت أن قد علمتها كتبت بها اليك . ثم اختلف التابعون بعدهم سعيد بن المسيب ونظراؤه في أشياء اشد الاختلاف . ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه وقول ذي الرأي من أهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير بن نرقند وغير كثير ممن هو أسن منه حتى اضطرك ما كرهت من ذلك الى نراق مجلسه . . . ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير وعقل أصيل ولسان بليغ وفضل مستبين وطريقة في الاسلام ومودة صادقة لآخوانه عامة ولئسا خاصة رحمه الله وغفر له وجزاه بأحسن من عمله » .

وقال محمد بن ادريس الشافعي في كتابه الام « لا يجوز أن

استأهل أن يكون حاكما أو مفتيا أن يحكم ولا أن يفتى إلا من جهة
خير لازم — وذلك الكتاب والسنة — أو ما نقله أهل العلم
لا يختلفون فيه . أو قياس على بعض هذا .

والذي يستخلص من هذه الأقوال وغيرها من أقوال الأئمة
في هذا الشأن أن الحكم الذي أفتى به الصحابة في موضع
الاجتهاد إذا كان مما اتفقت عليه كلمتهم ولا يعرف منهم مخالف
له فهذا لا يسع مجتهدا أن يخالفه ويخرج عنه لأن هؤلاء الصحابة
شأنهم الرسول وحضروا فجر التشريع ونقشوا أسرارهم
فاجتهادهم أقرب إلى الإصابة ومخالفتهم اتباع لغير سبيل المؤمنين
وكذلك هم قد اختلفوا في الفتيا في أشياء كثيرة فافتاتهم في
الفتيا في مسألة دليل على استنادهم إلى حجة صادقة وهذا في
الحقيقة من باب الاستدلال بالإجماع ولهذا لما اتفقت كلمة
الصحابة بمحضر أبي بكر وكبار المهاجرين والأنصار على توريث
الجدة السدس لم يعرف بين المجتهدين بعدهم خلاف فيه .

وأما إذا أفتى الصحابة في مسألة بفتاوى عدة فلا خلاف
في أنه للمجتهد أن يأخذ بأيها شاء مما يرجح عنده دليله ويؤديه
إليه اجتهاده ، ولذا لما اختلفت الصحابة في توريث الأخوة مع
الجد فأبو بكر لا يورثهم معه لأنه أب وعمر وزيد بن ثابت يورثانهم
معه لأنه ليس باب ، أخذ بعض الأئمة كتابي حنيفة بالأول وأخذ
بعضهم كصاحبيه والشافعي بالثاني .

ولما اختلف الصحابة فى مسألة هدم الطلاق السابق فقال
عمر وعلى وأبى بن كعب وعمران بن حصين اذا طلق الرجل
زوجته ما دون الثلاث وبعد انقضاء عدتها منه وتزوجها غيره
عادت اليه تعود له بما بقى من عدد الطلقات وقال ابن عمر وابن
عباس تعود له بالطلقات الثلاث لأن الزوج الثانى يهدم ما دون
الثلاث كما يهدم الثلاث ، اخذ بالأول عدة من المجتهدين منهم
الشافعى ومحمد بن الحسن وأخذ بالثانى عدة آخرون منهم
أبو حنيفة وأبو يوسف ، ولذا قيل فى هذه المسألة اخذ شبان
الفقهاء بقول شيوخ الصحابة وشيوخ الفقهاء بقول شبان
الصحابة .

فلا خلاف فى الاحتجاج بما أجمع عليه مجتهدو الصحابة ،
ولا خلاف فى أنه اذا تعددت فتاويهم فلمجتهد أن يأخذ بأيها شاء ،
وانما الخلاف فى أنه اذا تعددت فتاويهم فهل للمجتهد أن يخرج
عنها جميعا أو يعد ذلك إجماعا منهم على أنه ليس فى المسألة غير
هذه الآراء فلا يسع الخروج عنها . صريح عبارة أبى حنيفة أنه
يأخذ بقول الصحابة من شاء ويدع قول من شاء ثم ولكن لا يخرج
عن قولهم الى قول غيرهم . وهذا أيضا صريح قول الإمام أحمد بن
حنبل وأما صريح قول الشافعى فهو أن الواجب اتباعه والذي
لا يجوز الخروج عنه بعد الكتاب والسنة هو ما قاله أهل العلم
لا يختلفون فيه . وظاهر عبارة الليث بن سعد فى رسالته أن
ربيعة الراى كان يسيغ أن يخالف ما قد مضى وإن مالكا واضرا به

نقبوا منه ذلك حتى كرهوا مجلسه .

من هذا يتبين أن تقدير المجتهدين لهذه الفتاوى مختلف ،
ولهذا اتسع الخلاف بينهم في أصول الفقه في الاحتجاج بمذهب
الصحابي أو عدم الاحتجاج به ، وتفرع على هذا اختلافهم في
بعض الأحكام (٤) .

٢ - طريق الثقة بالسنة :

مع اتفاق الأئمة المجتهدين على أن السنة حجة في الدين
وانها المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن واتفاقهم على أن السنة
لا تكون حجة الا اذا وثق من صحتها ، اختلفوا في طريق هذا
الوثوق ، وبناء على هذا الاختلاف قبل بعضهم من الأحاديث
ما روى على طريق وثوقه الخاصة وترك بعضهم من الأحاديث
ما لم يرد على طريق وثوقه الخاصة وتبع هذا اختلافهم في كثير
من الأحكام .

فما أثبت الحنفية فقالوا ان طريق الثقة بالسنة ان تتوافر
بان يروى الخبر جمع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب أو
تشتهر بان يروى الخبر عدل عن عدل ويعمل به فقهاء الأمصار
أو يعمل بعض مجتهدي الصحابة من غير أن يخالفه غيره ، ولذا

(٤) والحق أن قول الصحابي في مواضع الاجتهاد ليس حجة
وانه لا فرق بين الصحابة ومن بعدهم وليس لنا حجة بعد القرآن
الا قول المعصوم ولا معصوم بعد الرسول واقرأ في تلبيد هذا
ما كتبه صاحب المجلد الى مذهب ابن حنبل في صفحة ١٣٥ .

كان من أصولهم لا ينسخ النص ولا يزداد عليه الا بالخبر المتواتر او المشهور . ولقد وضحه الامام ابو حنيفة في عبارته السالفة اذ قال « فما لم أجده في كتاب الله أخذت بسنة رسول الله والاثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات » ، وزاده ايضاحا ما قاله الامام ابو يوسف في كتابه سر الأوزاعي « وكان عمر فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول الله « الا بتحليف » . والرواية تزداد كثرة ويخرج فيها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فايك وشاذ الحديث . وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء فقس الأشياء على ذلك فما خالف القرآن فليس عن رسول الله وان جاءت به الرواية .

واما الامام مالك بن انس وأصحابه فطريق وثوقهم بالخبر أن يعمل أئمة الصحابة وفقهاؤهم بما يوافقونه أو يجري عليه عمل أهل المدينة لا يختلفون فيه لأن عمل أهل المدينة هو عن مشاهدة جيل لمن قبله حتى عهد الرسول فهو من باب السنة العملية ، وكثيرا ما ترك بعض الأخبار لمخالفته عمل أهل المدينة ، ومن هذا (ص ٦٨) أليث بن سعد في رسالته التي أشرنا إليها قبل .

واما الامام الشافعي وأصحابه فطريق الثقة بالسنة عندهم أن يروى الخبر عدل عن مثله حتى يبلغ به رسول الله ولو كان الراوى واحدا .

٢ - تخريج المناط :

إذا ورد حكم شرعى فى فعل من الأفعال ولم يبين الشارع علته فاجتهاد المجتهد لتعرف علة هذا الحكم يسمى فى اصطلاح الأصوليين تخريج المناط (هـ) وهو أساس القياس ، وقد اختلفوا فيما يعتبر مناطا وتفرع على اختلافهم فيه اختلاف كثير فى الأحكام . فان الأئمة مع اتفاقهم على أن أحكام الشريعة معاملة بمصالح العباد ، واتفاقهم على أن كل وصف لا يصلح علة للحكم بل لا بد أن يكون الوصف مناسبا للحكم ، ومعنى مناسبته له أن يكون فى اناطة الحكم به جلب نفع أو دفع ضرر ، واتفاقهم على أن مجرد هذه المناسبة غير كاف فى الحكم بأن الوصف علة لأن كثيرا من الأوصاف المناسبة قد حكم الشارع بإلغاء اعتبارها وأنه لا بد من تحقق أمر آخر فى الوصف المناسب حتى يعتبر علة ، اختلفوا فى هذا الأمر الآخر ، فقال جماعة وبيهم علماء الحنفية أنه التأثير أى الوصف المناسب لا يحكم بكونه علة إلا إذا كان مؤثرا بأن يكون قد اعتبره الشارع أو اعتبر جنسه بنوع من أنواع الاعتبارات الثلاثة المبينة فى الأصول .

(هـ) وعندهم نوع آخر يسمى تنقيح المناط وهو أن يستخلص المجتهد الوصف المنوط به الحكم من عدة أوصاف مقترنة به فيستبعد ما لا مدخل له فى العملية ويستبقى ما هو علة . ونوع ثالث يسمى تحقيق المناط وهو أن يحقق المجتهد العلة بعد تخريجها وتنقيحها فى مجال وجودها ليعدى الحكم . فهو من باب التطبيق .

وقال جماعة ومنهم علماء الشافعية انه الاخالة اى ما يوتغ
فى خيال المجتهد وظنه ان الوصف علة .

ومن هذا الاختلاف نشأ الاختلاف فى المصالح المرسله وهى
مصالح لم يشهد دليل شرعى معين باعتبارها او الغائها ، وهى
مجال اختلاف فى التشريع كبير .

هذا ما اردنا الاشارة اليه مما اختلف فيه الائمة المجتهدون
من الاسس التشريعية .

واما اختلافهم فى النزعة التشريعية فقد كان اهم مظاهره
انقسامهم الى فريق اهل الحديث ومنهم اكثر مجتهدى الحجاز ،
وفريق اهل الراى ومنهم اكثر مجتهدى العراق .

وليس معنى هذا الامتراق ان فقهاء العراق لا يصحرون فى
تشريعهم عن الحديث فقد قدمنا صريح اقوالهم فى الاخذ بالسنة
اذا وجدت ، وان فقهاء الحجاز لا يجتهدون بالراى فقد قدمنا ان
الاجتهاد بالراى اذا لم يوجد نص لجا اليه الصحابة وتابعوهم ومن
بعدهم فى الحجاز وغيره ، واسوتهم فى هذا رسول الله الذى
اجتهد واقر من اجتهد بحضرته من صحابته . فالسنة مصدر
تشريعى لهم جميعا والاجتهاد بالراى عند عدم النص مصدر
تشريعى لهم جميعا .

وانما معنى هذا الانقسام وسر هذه التسمية ان فقهاء
العراق احاطت بهم فى بلادهم عوامل كثيرة ابانت لهم وجوها من
النظر متعددة وجعلتهم يؤمنون بان احكام الشريعة معلة بمصالح

الناس ومعقولة المعنى وليست تعبدية . وكلها ترمى الى نفع
الضرر عن العباد ورفع الحرج عنهم وتحقيق مصالحهم ؛
ومصدرها الأول واحد وهو الله سبحانه . فإذا كان مصدرها
واحدا ووجهتها واحدة فلا بد أن تكون متصفة وتربطها علل جامعة
ولا يمكن أن يكون فيها تباین أو تناقض . وعلى رجال التشريع أن
يهتدوا في تشريعهم بهذه الضياء ، فعلى نوره يفهمون النصوص ؛
وعلى نوره يوازنون بين المختلف منها ، وعلى نوره يستنبطون
فيما لا نص فيه ، ولو أدى سيرهم في هذا الضياء الى فهم نص
على غير ظاهره أو ترجيح أثر على أثر أقوى من رواية حسب
الظاهر . فهم من أجل هذا أول ما تتجه اليه عناية المجتهد منهم
عند فهم النص هو تفهم المعنى المعقول الذي من أجله شرع
الحكم .

وأما فقهاء الحجاز فلم تحط بهم تلك العوامل التي احاطت
بفقهاء العراق ولم يوجد لديهم ما يوجههم هذا الاتجاه ، فسلول
ما تتجه اليه عناية المجتهد منهم عند فهم النص هو تفهم ما تدل
عليه العبارة حسب ظاهرها ولا ينظرون الى اتساق الأحكام ولا
الى ما يترتب على فهم النصوص بظاهرها من نتائج لا يفهمها
العقل ، فهم يخضعون عقولهم لظاهر النص ويتهمونها إذا لم
تتبين وجهته .

وتوضيحا لهذا نبين أهم العوامل التي وجهت فقهاء العراق
هذا الاتجاه وأوجدت فيهم هذه النزعة ، ثم نضرب أمثلة مما اختلف
فيه اجتهاد الفريقين بناء على اختلاف الخطتين ؛ ومنها نتبين
النظريتان حق البيان .

أهم العوامل التي وجهت فقهاء العراق الى الراى والعنلية
بتعقل معانى النصوص دون التوقف عند ظواهرها أمور .

أولها : قلة الحديث ورواته فى العراق فان الصحابة الذين
اقاموا بالعراق ليسوا كثيرين ، وقد قدمنا أن عمر لما ودع أول فوج
من الصحابة الى العراق قال لهم ان أهل العراق لهم دوى بالقرآن
كدوى النحل فلا تصدوهم برواية الحديث وأنا شريككم ، ولذلك
كتبوا اذا قيل لأحدهم حدثنا قال نهانا عمر . فلم يكن لفقهاء العراق
الا آيات القرآن والقليل الذى رواه لهم الثقات من السنة ، وهذه
النصوص بظواهرها لا تتسع للحاجات الكثيرة والمصالح المتعددة
التي واجهتهم فاشتغلوا بتفهم معقول هذه النصوص ليتسع النص
ويشمل كل موضع تحقق فيه معناه المعقول . ولا كذلك شأن
الحديث ورواته فى الحجاز .

وثانيها : ان بيئة العراق غير بيئة الحجاز فان دولة الفرس
خلفت فى بلاد العراق حضارة ونظاما وعادات ومعاملات تختلف
كثيرا عن حال البداوة والسذاجة فى بلاد الحجاز . فقهاء العراق
نزلت بهم حوادث واستفتوا فى مسائل أكثرها من نوع جديد ولا
مهد للمسلمين يسوايق لها ، فاعملوا الفكر واجهدوا العقل فى
استنباط أحكامها ، فنبت فيهم ملكة البحث والرجوع الى الراى
ولكن الحوادث فى الحجاز متشابهة وما حدث منها فى القرن

الثاني حدث في الغالب ما يشبهه في القرن الأول ، ولم يقدم المجتهد أن يحفظ فيها سنة أو فتوى صحابي فلم يضطره باعث إلى البحث في علة النص أو اجتهاد الرأي لتوسيع دائرته .

وثالثها : أن أستاذ الفقه والتشريع بالعراق هو عبد الله بن مسعود وكان ممن ينزعون إلى النظر في المصالح وتعتل النصوص واساتذة الفقه والتشريع بالحجاز كان من أشهرهم عبد الله بن عمر بالمدينة وعبد الله بن عباس بمكة وكانا ممن يتشددون في الوقوف عند ظواهر النصوص .

فالمجتهدون من الصحابة كانت لهم نزعتان في التشريع ، فعمرو بن الخطاب كان كثير النظر في المصالح واجتهاد الرأي لتحقيقها ، ويتجلى ذلك من عدة آراء اجتهد فيها على عهد الرسول ونزل القرآن بما يقرها ، ومن عدة آراء أبداها لأبي بكر في خلافته ، ومن أحكام كثيرة اجتهد فيها لما واجهته حين ولي الخلافة حوادث عدة . ولا يتسع المجال لذكر اجتهادات عمر في عهد الرسول وفي عهد أبي بكر وفي عهده نفسه ، وحسبنا أن نشير إلى أن عمر اجتهد رايه فيما لا نص فيه ففرض الخراج على أهل العراق وترك أرض السواد بأيديهم ، وفرض العشور على المصادر والوارد ، ونرق بين المهاجرين والأنصار في العطاء وغير ذلك مما لا يحصى ، واجتهد فيما فيه نص بتعقل علة التشريع وتطبيق النص على ضوئه .

فأله سبحانه قال في سورة البقرة « الطلاق مرتان فامسك
بمعروف أو تنريح بإحسان » فكان الطلاق الثلاث على عهد
رسول الله وعهد أبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة ثم قال
عمر إن الناس قد استعجلوا شيئا كانت لهم فيه إناة أفلمضيه
عليهم وأمضاه فصار الطلاق الثلاث يقع ثلاثا لا واحدة .

والله سبحانه قال في سورة التوبة « إنما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وابن السبيل » فقال عمر إن الله أعز الإسلام ولا
حاجة إلى تأليف القلوب له بالمال وأسقط سهم المؤلفة قلوبهم .

والله سبحانه قال في سورة المائدة « والسارق والسارقة
فأقطعوا أيديهما » وقد روى ابن القيم في اعلام الموقعين عن ابن
حاطب بن أبي بلتعة أن غلما لابيه سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأتى
بهم عمر فاقروا فمرسل إلى عبد الرحمن بن حاطب فجاء فقال له
إن غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة واقروا على أنفسهم
ثم قال عمر يا كثير بن الصلت اذهب فاقطع أيديهم فلما ولى بهم
ردهم عمر ثم قال أما والله لولا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم
حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت أيديهم .
وأيم الله إن لم أفعل لأغرمنك غرامة توجعك . ثم قال يا مزني بك
أريدت منك نافتك قال بلريمائة فقال عمر لعبد الرحمن بن حاطب
اذهب فاعطه ثمانمائة .

ولو تتبع الباحث اجتهادات عمر من حين أسلم الى أن توفي ، وآراءه في فهم النصوص وفي الاستنباط لما لا نص فيه ، نبين له أن عمر كانت وجهته رعاية روح العدالة وتحقيق مصالح الناس ونطبق معقول النص ونفى الحرج . ولهذا كان يتشدد في الرواية ولا يقبل الحديث من راو واحد حتى يشهد على ما سمعه اثنين (٦) لأن الحديث ليس وراءه للمشرع مذهب ولكن الاجتهاد في مجاله متسع للجميع . وعمر كان يميل الى هذه السعة للمجتهدين .

وقد سار على نهج عمر بعض مجتهدى الصحابة ، فهذا زيد بن ثابت اختلف مع عبد الله بن عباس في ميراث الأم اذا ماتت الزوجة وتركت زوجها وأما وأياها فابن عباس قال لها ثلث التركة عملاً بالآية « فان لم يكن له ولد وورثه أبواه غلامه الثلث » ، وزيد قال ان روح نظام التوريث في الاسلام تفضيل الابن على البنت والاخ على الأخت والاب على الأم فلو طبقنا ظاهر النص في هذه المسألة أخذ الزوج نصف التركة وأخذت الأم ثلثها والاب الباقى بالتعصيب وهو سدسها فنالت الأم ضعف الأب وهذا لا يتفق وروح النظام العام في الارث في الاسلام ، ولهذا جعل نصيب الأم ثلث ما بقي بعد نصيب الزوج ليكون لها سدس التركة والاب

(٦) وهذا هو سند فقهاء العراق في أنهم لا يزيدون على النص بخبر الواحد ويشترطون التواتر أو الشهرة . وكل تشدد في رواية السنة وطريق الثقة بها مرجعه الى خطة عمر ونهجه عن الحديث خشية انصراف الناس عن القرآن .

ضعفها ليتفق وروح النظام العام ولو خالف ظاهر النص . أما ابن عباس فلم يبال بأية نتيجة ما دام التطبيق متفقا والنص ، ولذا كانت حجته « يا يزيد هل في كتاب الله ثلث ما بقي » .

وعبد الله بن مسعود كان حليف عمر وعلى سنته ونهجه ، وكان هو وعمر وزيد بن ثابت يستفتى بعضهم من بعض ، وكان موضع ثقة عمر حتى أنه لما بعثه الى العراق مع عمار بن ياسر قال لأهل العراق بعثت اليكم عبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وآثرتم به على نفسي . وفي أعلام الموقعين أن ابن مسعود كان لا يكاد يخالف عمر في شيء من مآهله .

فمن الواضح إذن وعبد الله بن مسعود أستاذ الفقه والتشريع بالعراق أن تكون وجهة فقهاء البحث عن معنول النص والاجتهاد بالرأى للوصول الى تطبيق روح العدالة وسر التشريع ، ويستندهم عبد الله بن مسعود وإمامهم عمر بن الخطاب .

فسعيد بن المسيب ونظراؤه من فقهاء الحجاز ومن تلاميهم من طبقة ابن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد ومن تلاميهم من طبقة مالك بن أنس كانت لديهم ثروة من الأحاديث وفتاوى الصحابة ، وقلما طرأ لهم حادث لم يطرأ لسلفهم وليس في حافظتهم له حكم مأثور ، فلماذا لم يضطروا الى البحث في الطل واجتهاد الرأى ، ولذا سموا أهل الحديث وإن كان من بينهم من اختط خطة فقهاء العراق مثل ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن فروخ الذي كان يعرف

يربيعة الراى .

وابراهيم النخعى والأسود بن يزيد النخعى ونظراؤهما من
فقهاء العراق ومن تلامهم من طبقة حماد بن أبى سليمان ومن تلامهم
من طبقة أبى حنيفة النعمان بن ثابت لم تكن لديهم تلك الثروة من
الحديث وفتاوى الصحابة ، وأكثر ما يطرا لهم من الحادثات لم
يسبق له نظير فأكبوا على القرآن وما حفظوه من السنة واخذوا
فى تفهم العلال والأسرار حتى اتسعت النصوص لما واجههم
واستنجوا روحا عامة وقواعد كلية هداهم اليها بحثهم فى علل
الأحكام ومقاصد الشريعة . ولذا سموا أهل الراى وان كان من
بينهم من اختط خطة فقهاء الحجاز مثل الشعبى الذى كان يكره
الراى (وأرايت) وينقد أهله من النقد .

وهذه أمثلة مما اختلف فيها اجتهادهم بناء على اختلاف خطتهم
من هذه الوجهة .

١ - صدقة الفطر :

اتفقوا على وجوبها ولكنهم اختلفوا فيها فى ثلاثة مواضع .
أولا : هل مقدار الواجب صاع من البر أو التمر أو الشعير أو نصف
صاع من البر وصاع من التمر أو الشعير ، وثانيا : هل يجزىء عن
البر أو الشعير دقيقتها أو لا يجزىء ، وثالثا : هل تجزىء قيمة
الواجب بالنقود أو لا تجزىء .

فى الأول : الأصل فى وجوب صدقة الفطر عدة أحليته

كلها نصت على وجوب صاع من اقوات ذكرت فيها . ومنها ما روى عن ابي سعيد الخدرى قال كنا نعطيها في زمان النبي صاعا من طعام او صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب او صاعا من اقط حتى قدم علينا معاوية حاجا او معتمرا فكلم الناس على المنبر وما كلمهم به اثنى ارى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ، فآخذ الناس بذلك . قال ابو سعيد فاما انا فلا ازال اخرجه كذلك .

ففتهاء الحجاز قالوا الواجب صاع من القوت الغالب في البلد لان السنة ما اوجبت اقل من صاع . واجتهاد معاوية لا يغير الواجب .

وفتهاء العراق قالوا الواجب نصف صاع من بر ونحوه وصاع من شعير او تمر ونحوهما لان المعقول اذا وجب على المرء واجب واحد من اشياء متعددة ان تكون هذه الواجبات متماثلة بحسب قيمتها ، فيجب ان يفهم الحديث على ان المراد منه ايجاب ما يعدل صاعا من تمر او شعير وقد يعدل هذا نصف نصف صاع من البر او صاعا من حب آخر ، وعلى هذا الفهم يتفق الحديث مع المعنى المعقول الذي اشار اليه معاوية بقوله . اثنى ارى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر .

والثاني والثالث : قال فتهاء الحجاز لا يجرىء دقيق البر عنه ولا دقيق الشعير عنه ولا تجزىء القيمة من النقود عن اى

واجب من الأقوات لأن النص ورد بإيجاب الحب لا بحقيقته ولا بقيمته .

وقال فقهاء العراق يجزىء عن البر نقيقه وسويقه ويجزىء من الشعير نقيقه وسويقه وتجزىء قيمة كل واجب عنه . لأن النص الوارد بالإيجاب معلول بعلّة معقولة مرجعها إلى إيجاب جزء من مال متقوم على الغنى معونة للفقير يعادل صاعاً من تمر أو شعير ، ولا ريب أن نقيق الحب مال متقوم نافع مثله ، وكذلك القيمة من النقود مال نافع مثله ، وذكر خصوص التمر أو الشعير في النص إنما هو للتسعير وبيان نسبة الواجب من أصناف كثيرة بينهم يتبايعون بها وليس ذكرها لقصد أن لا ينفع الفقير إلا بها ، ولذا قال الإمام أبو يوسف الدقيق أحب إلى من الحنطة والدرهم أحب إلى من الدقيق والحنطة لأن ذلك أقرب إلى نفع حاجة الفقير .

٢ - المصراة :

المصراة هي الشاة التي يربط ثديها قبيل بيعها ليخزن اللبن فيها حتى يظن الراثي أنها كثيرة اللبن وهي ليست كذلك ، قال فقهاء الحجاز من اشترى شاة مصراة ثم أراد ردها إلى بائعها لما تبين حقيقتها أمرها بعد أن طلبها يجب عليه أن يردها وصاماً من تمر ، وقال فقهاء العراق يجب عليه أن يردها وقيمة ما احتليه من لبنها .

احتج فقهاء الحجاز بحديث رواه الأربعة عن أبي هريرة

« من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر لا سمراء » .

واحتج فقهاء العراق بأن الأصل العام في ضمان المتلفات إن من أطف مال غيره ضمن مثله أو قيمته ، ولا بد أن يفهم الحديث على وجه يتفق وهذا الأصل العام ، بأن يكون الرسول أوجب على من حلب اللبن رد صاع من تمر لأنه كان يعدل قيمة ما حلب والبائع وجد فيه عوضا إذ لا يعقل أن يكون الصاع من التمر مهما غلت قيمته أو رخصت عوضا عما احتلب من اللبن مهما كثر أو قل ، غلا سعره أو رخص . لأن هذا يختلف باختلاف البلدان والأزمنة وما يحلب . فليس ذكر الصاع من التمر تعبدا وإنما ذكر لأنه عوض يعدل قيمة ما أطف فالواجب هو قيمة ما حلب عملا بمعمول النص .

٣ - الدية :

قال تعالى في سورة النساء « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » ، وقد بينت السنة أن الدية في النفس مائة من الإبل . وأن دية نفس المرأة على النصف من دية نفس الرجل ومع اتفاق فقهاء الحجاز والعراق على أن دية نفس المرأة على النصف من دية نفس الرجل اختلفوا في دية ما دون النفس أي الأطراف فقال فقهاء العراق هي مثل دية النفس أي أنها في المرأة على النصف من الرجل . وقال فقهاء

الحجاز ان دية الأطراف في المرأة مثل دية الأطراف في الرجل الى ثلث الدية فاذا زادت على الثلث كانت ديتها على النصف . ولهذا سأل ربيعة بن عبد الرحمن بن فروخ المعروف بريعة الراي سعيد بن المسيب شيخ فقهاء المدينة ما عقل الاصبع الواحدة للمرأة ؟ قال عشرة من الابل ، فقال فأصبعان قال عشرون ، فقال فثلاث قال ثلاثون فقال فأربع قال عشرون . قال ربيعة فعندما عظم جرحها نقص عقلها ، فقال له سعيد أعراقي أنت . هي السنة هـ

فمسعيد جعل دية الأصابع الثلاثة ثلاثين لأنها أقل من ثلث دية النفس وهي مائة من الابل ، فلما صارت الأصابع اربعا زادت ديتها على الثلث فتكون على النصف من دية الأطراف في الرجل اي في الاصبع الواحدة خمس من الابل وفي الأربع عشرون وفي الخمس خمس وعشرون الى أن تكون في العشر خمسون ، وقال ان مستنده في هذا السنة ولم يبال بأن النتيجة غير معقولة أو أن هذا لا يتفق والقانون العام لتقدير العقوبة على قدر الجريمة .

لما فقهاء العراق فقالوا انه لا يعقل ان تكون زيادة الجناية سبباً في نقص العقوبة ولا أن الجاني يقطع خمس أصابع اليد تكون عقوبته أقل من الجاني يقطع ثلاث ، لأن هذا لا يتفق والأساس الأول لعدالة العقوبة وهو أن تكون على قدر الجريمة ، فمثل هذه السنة التي يقول عنها سعيد لا يعقل أن تصدر عن رسول الله .

٤ - قال فقهاء الحجاز اذا تنجس الثوب ببول الصبي أو

الصبيبة يطهر من بول الصبي بالنضح من غير عصر ولا يطهر من بول الصبيبة الا بالغسل مع العصر ، ومستفدhem في هذا الحديث « ينضح بول الصبي ويغسل بول الجارية » . وقال فقهاء العراق هما سريان وتطهر الثوب منهما لا يكون الا بالغسل والعصر في كل منهما لأن بول الانثى نجس ولا لمرق بين ذكر وانثى وصغير وكبير ، والاصل العام في التطهير ان يعمل ما يغلب معه الظن بأن اثر النجاسة زال ، وهذا اما بالنضح فيهما او بالغسل مع العصر فيهما ، والثاني : هو المظنة لتحقيق غلبة الظن بازالة اثر النجاسة فهو المظهر فيهما ، واما التفريق فلا تظهر له علة معقولة وهم لهذا البعد عن المعقول ينكرون صحة الحديث او يقولون لعل حادثته كانت لها ملايسات خاصة .

ويتسع مجال القول اذا اكثرنا من هذه المثل . ونظرة في كتب الفقه التي تتعرض لخلاف المذاهب واطلة المختلفين مثل البدائع وفتح القدير تدل على هذين الاتجاهين وتوضح بجلاء ان اهل الراى من الائمة المجتهدين لا يتركون النص اذا وجدوه ولكنهم يفهمونه على وجه يتفق وعلل الشريعة وأصولها العامة ولو كان فهمهم ضريبا من التلويل . وان اهل الحديث لا يميلون الراى والنظر ولكنهم اذا وجدوا النص لم يجعلوا معه للراى مجالا بل يفهمونه على ما يدل عليه ظاهره ولو ادى فهمهم الى ما لا يرتضيه بعض العقول .

ولكل من هاتين النزعتين وجهة من النظر . وفي خطة

الحجازيين احتفاظ بالنصوص وسد الذريعة الى العبث بها لأن باب التأويل كثيرا ما أدى الى التعسف والبعد من مواضع النصوص ومقاصدها . وفي خطة العراقيين متسع لتحقيق مصالح الناس وتقبل النصوص لما يجد من الحوادث والتوفيق بين ما يراد من النص وما يقتضيه العقل . والتشريع الاسلامي استفاد من الخطتين وكان لكل منهما فيه اثره الحسن .

اما الذين ياخذون بظاهر التسمية ويرمون العراقيين بآثمهم اهل الراى والقول بالهوى والاعراض عن النصوص ، فهؤلاء قوم لا يعقلون وهم مثل اخوانهم الذين يرمون اهل الحديث بقصر النظر والفكر . والحق ان كلا من العراقيين والحجازيين خدموا التشريع الاسلامي بخطتين منتجتيين . وقد قال محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة فى كتاب ادب القاضى لا يستقيم الحديث الا بالرأى ولا يستقيم الراى الا بالحديث . وحسبنا دليلا على صدق هذا ان محمد بن ادريس الشافعى بعد ان اخذ عن الفريقين وناظر علماء الحزبين مزج الخطتين وكان فى اجتهاده من اهل الراى ومن اهل الحديث (٧) .

(٧) فهذان الفريقان متفقان فى أن أحكام الشريعة معللة لا تعبدية . وفى أن القياس عند عدم النص مصدر تشريعى ، ومختلفان فى نزعهما فى فهم النصوص ومجال العقول — وبقابلها الظاهرية الذين يقولون أن أحكام الشريعة تعبدية غير معللة . وأن القياس ليس حجة شرعية ، فهم وفقهاء العراق على طرفى نقيض ، ويتقاربون وفقهاء الحجاز من بعض الوجوه .

من هذا البيان يتضح أن الأئمة المجتهدين لم تكون مذاهبهم من مجرد آراء فرعية مختلفة ، وإنما تكونت من اختلافهم في مبادئ تشريعية عامة ، وفي نزعة كل منهم التشريعية الخاصة ، ومن أحكام اختلفوا فيها بناء على هذا الاختلاف .

فهل يصح الخروج عن أحوال الصحابة في المسألة أو لا يصح ؟

وهل يشترط للتشريع بالحديث تواتره أو شهرته أو لا يشترط؟
وهل يشترط للحكم بأن الوصف علة التشريع أن يقوم الدليل على اعتباره أو لا يشترط ؟

وهل يفهم النص على ضوء معقولة ولو خولف ظاهره أو يفهم على ظاهره ولو خولف المعقول لنا ؟

هذه بعض أسس من أساس الاختلاف المذهبي ، وعنّها تفرع كثير من الاختلافات في الأحكام الجزئية ، وقد عني بعض العلماء في كل مذهب باستقراء وجوه الخلاف الأساسي بين أئمتهم ومخالفهم ، واستنباط الأصول والمبادئ التشريعية الخاصة التي دلهم الاستقراء على أن أئمتهم راعوها في تشريعهم ، وغرضهم من هذا الدلالة على أن الاختلاف بين الأئمة كان اختلاف مبادئ لا مجرد اختلاف فرعي ، والاعانة على فهم أحكامهم ، وتخريج الأحكام على مذاهبهم .

ومن نعل ذلك من علماء الحنفية الإمام أبو الحسن الكرخي

المتوفى سنة ٣٤٠ هـ جمع نيفا وثلاثين أصلاً بداها بالأصل الأول
ما ثبت باليقين لا يزول بالشك .

وأبو طاهر الدباس جمع سبعة عشر أصلاً . وقال : أنها
مدار اجتهاد الأئمة .

والإمام الدبوس في كتابه تأسيس النظر جمع فيه أصولاً
عدة ، وقال أنه يتفرع عنها الخلاف بين أئمة المذهب الحنفى بعضهم
وبعض ، وبينهم وبين غيرهم من أئمة المذاهب ، وبعد أن يورد
الأصل يورد بعض أحكام مما تفرعت عليه .

وصاحب الأشباه والنظائر وفق في جمع هذه الأصول
والتفريع عليها أحسن التوفيق .

وممن فعل ذلك من الشافعية كثير من علمائهم منهم الشيخ
تاج الدين السبكي على ما نقله صاحب الأشباه والنظائر .

وممن فعل ذلك من الحنابلة كثيرون منهم صاحب المنخل إلى
مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

وكثير من هذه الأصول المذهبية والتواعد الخاصة توجد في
غضون الأحكام الفرعية والاستدلال عليها .

وفي رأي أنه إذا درست المبادئ التشريعية الخاصة بكل
مذهب والأصول التي تفرعت عليها أحكامه ، وقورن بعضها
ببعض وعرفت مأخذها ، كان لهذا أثر حميد في تربية ملكة الفقه

والقاء نور على الأحكام يضيء وجهتها ويعين على فهمها حق الفهم .
ما طرأ على المصادر التشريعية في هذا العهد :

أما المصدر التشريعي الأول :

وهو القرآن الكريم فلم يطرأ عليه طارئ من ناحية أنه حجة ملزمة وأنه المرجع الأول لرجال التشريع الإسلامى . وأن كل من تصدى للفتيا والتشريع إذا نزل به حادث أو استفتى في مسألة عليه أن يرجع أولا إلى آيات القرآن ، فإن وجد فيها حكم الحادث أو جواب المسألة اتبعه ، ولا مجال له في أى مصدر آخر وإنما يقتصر مجاله على تفهم الآية ومعرفة ما تدل عليه ولا سبيل له إلى الخروج عنه .

فكلية المسلمين متفقة على أن أحكام القرآن واجبة الاتباع ولا يسع مسلما أن يخرج عنها في أى عصر وبلد وفي أية أمة ، ولم يختلف في هذا مجتهد وآخر ، وإنما اختلف بعضهم مع بعض في فهم الآية وما تقتضيه الفاظها من المعانى ، فهذا يفهم من الأمر للوجوب ، والعام على عمومه ، والمطلق على إطلاقه ، والنص على ظاهره . وذلك يفهم الأمر للتدب ، والعام مخصصا ، والمطلق مقيدا ، والنص مؤولا ، لوجود الأدلة والقرائن التى تقتضى ما فهم ، وهذا الخلاف لا يمس حجية الآية وإنما هو اختلاف فيما تدل عليه مع الاتفاق على أنها حجة .

وكل ما طرأ على القرآن في هذا العهد طارئان أحدهما

يرجع الى ضبط الفاظه والمحافظة على نطقه ، والثاني يرجع الى بيان معانيه وتفسير المراد من آياته وما يتصل بذلك من بيان أسباب النزول وغيره .

أما الطارئ الذي مرجعه الى ضبط الفاظه واتقان أدائه وبه أمن أن يتسرب اليه تحريف أو تغيير أو تبديل وتحقق قوله سبحانه « أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون » فهو في أمرين .

أحدهما في كثرة الاتِّبال على حفظه وتحفيظه وازدياد عسدد هؤلاء الحفاظ وانتشارهم في الأمصار الإسلامية ، وتنافس المسلمين في هذا الحفظ ، حتى صار في كل مصر عدد لا يحصى كثرة ممن يحفظون القرآن جميعه ، وعندهم يحفظ الناس . وقد توارث هذا المسلمون جيلا بعد جيل مع اختلاف أجناسهم وبلدانهم ، ومن أشهر من عنوا بحفظه و تلقاه المسلمون عنهم القراء السبعة وهم نافع بن أبي نعيم في المدينة . وعبد الله بن كثير في مكة . وأبو عمر بن العلاء في البصرة . وعبد الله بن عامر في دمشق . وأبو بكر عاصم وحمة بن حبيب والكسائي في الكوفة ، وكل هؤلاء توفوا في القرن الثاني الهجري بعد أن أورثوا حفظهم وضبطهم واتقائهم لكثير من تلاميذهم الذين أورثوا غيرهم ما حفظوا وصار سند الحفاظ متصلا وصار أدائه وشكل تلاوته والنطق به علما يسمى علم التجويد . وساعد على اتصال الحفظ وازدياد الحفاظ اعتقاد المسلم أن حفظ القرآن وترتيبه من أفضل العبادات .

وثانيهما : فى اذخال اصلاح عظيم فى رسم كتابته وشكل حروفه ، فقد بينا قبل ان القرآن الكريم كتب فى عهد رسول الله ، ولكن فى صحف مفرقة ، بعضها عند كتاب وحيه ، وبعضها عند من كتب لنفسه من صحابته ، وان ابا بكر جمع هذه الصحف المفرقة بعضها مع بعض ، وان عثمان كتب من هذه الصحف المجموعة عدة مصاحف ونشرها فى اُصهار المسلمين ، ووضعت فى المساجد الجامعة وصارت هى المرجع وسوى الصحف المصحف العثمانى نسبة الى عثمان بن عفان الذى تم فى عهده كتابته ونشره .

لكن تلك الكتابة كانت على طريق الكتابة المعروفة لهم فى ذلك العهد ، بالخط الكوفى بلا اعجام : نقط « ولا ضبط « شكل « ولا مد ، بحيث لا يتبين الفرق بين عند وعبد وعباد ، ولا بين يخدعون ويخادعون ، ولا بين فتبينوا وفتثبتوا وبحيث لا يأمن غير العربى من اللحن فيه .

وما كان من هذا اللبس ضرر لان العناية بحفظه والتلقى بالمشافهة التى اشرنا اليها اولا كان فيها درء اخطار هذا اللبس . اكثر القارئىن كانوا يقرأون فى السطور ما يحفظون فى الصدور ، ما كان قارئ او حافظ يعتمد على المكنوب وحده ، وما كان الانسان العربى تسرب اليه فساد العجمة .

ولكن لما دخل فى الاسلام كثير من الامم غير العربية ،

وانتشرت كتابة القرآن بين الأفراد ، وبعد أن كان في كل مصر مصحف في المسجد الجامع ، صار عند كثيرين مصاحف ، خيف أن يلحن في النطق به من لا يحسن العربية ، وأن يشتبه الأمر في قراءته على من لا يحفظه ، فتلافيا للخطأ في النطق ، طلب أمير العراق زياد بن أبيه من أبي الأسود الدؤلي ، وكان من كبار التابعين المتقنين للحفظ والقراءة ، أن يضع للناس علامات لضبط قراءتهم ، فابتدأ بالمصحف فشكل أواخر الكلمات فيه ، فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف ، والكسرة نقطة تحته ، والضمة نقطة إلى جانبه ، وجعل علامة التنوين نقطتين (٨) .

وتلافيا لاشتباه المعجم بغيره والمحدود بالمتصور ، طلب أمير العراق الحجاج بن يوسف الثقفي من نصر بن عاصم أن يضع للناس ما يقيهم هذا اللبس فوضع النقط أزواجا وأفرادا .

ولما جاء الخليل بن أحمد غير الشكل الذي وضعه أبو الأسود ، فجعل الفتحة ألفا مسطوحة فوق الحرف ، والكسرة ياء تحته ، والضمة واوا في أعلاه ، ولم يقصر الشكل على أواخر الكلمات كما صنع أبو الأسود بل ضبط أوائلها وأواسطها أيضا ، ووضع علامات للمد والتشديد ، وعلى هذا تداول المسلمون كتابة القرآن حتى اليوم ، وصار رسم المصحف علما خاصا تختلف بعض قواعد عن قواعد علم الرسم العام .

(٨) في معرض المصاحف بدار الكتب المصرية أجزاء من القرآن مكتوبة بالرسم الأول وأجزاء مكتوبة ومضبوطة بضبط أبي الأسود يرجع عهد كتابتها إلى القرن الأول الهجري .

وأما ما يرجع الى بيان معانيه وتفسير المراد منه ، ففى هذا العهد دون محمد ابن جرير الطبرى تفسر القرآن بالمنقول ، وجمع ما اثر عن الصحابة والتابعين وتابعيهم فى تفسيرها . وتتابع علماء التفسير بعده على وضع تفاسير ، منها ما اتجهت العناية فيها الى ناحية البلاغة والاعجاز ، ومنها ما اتجهت الى وجوه التأويل ، ومنها غير ذلك .

والذى يهمنى من الجهة التشريعية أن بعض العلماء فى هذا العهد افردوا آيات الأحكام بالتفسير ، ووضعوا مؤلفات خاصة أسموها أحكام القرآن منها على ما ذكره ابن النديم فى الفهرست، أحكام القرآن للإمام الشافعى ، وأحكام القرآن لأبى جعفر الطحاوى ، وأحكام القرآن للحصص ، وتتابع العلماء على وضع التفسيرات الخاصة لآيات الأحكام ، وهذه فكرة سييدة ، وخدمة تشريعية جليلة ، لو كان المفسر منهم نظر فى هذه الآيات على أنها الأساس الذى يبنى عليه التشريع ، واليتبوع الذى تستمد منه الآراء والمذاهب ، وأبان معناها وما يؤخذ منها على ضوء الأسلوب العربى ، وما ورد من آثار وستن صحيحة فى أسباب نزولها ووجوه تأويلها . وعلى هذا صاغ مواد الأحكام التى جاءت بها آيات القرآن ولكن ما وصل الى أيدينا من كتب أحكام القرآن واتخذها على ما رأيت كتاب الجصاص يدل على أن كثيرا من هؤلاء المفسرين تصدوا الى فهم الآية على ما يوافق مذهبهم ، وصارت

هذه الكتب مؤلفات مذهبية ، لا شروحا للأساس الاصلى للمذاهب كلها حتى رايت بعض هذه الكتب يذكر الآية ويبتدىء فى تفسيرها مذهب ابي حنيفة كذا ، ومذهب مالك كذا ، ويذكر الخلاف بين المذاهب . واما الآية وما تدل عليه حسب اسلوبها العربى وما ورد متصلا بها من الآثار ، فلا ينال من عناية المؤلف نصيبا يذكر ، وبهذا صارت كتب احكام القرآن مؤلفات فقهية على مذاهب مؤلفيها .

واما المصدر التشريعى القانئ :

وهو السنة ، فقد طرا عليه فى هذا المهد طوارىء جوهرية احدثها تدوينها وكتابتها ، والعناية بروايتها ورواتها . والقانئ نشوء الخلف فى الاحتجاج بها واتها مصدر تشريعى مستقى اولا ، والثالث نشوء الخلف بين المحتجين بها فيما يحتج به منها ، ونحن نفصل القول فى هذه الطوارىء بعض التفصيل :

تدوين السنة :

تدبنا انه على عهد رسول الله لم تدون السنة ، وانه صلى الله عليه وسلم اتخذ كتابا لكتابة القرآن كان يملئ عليهم ما اوحى اليه به ليدونوه ولم يتخذ كتابا ولا كتابا ليدونوا سنته وما يقوله من غير القرآن ، بل ورد انه نهى عن تدوينه ، وبقى هذا مضى عهد الرسول ، وكذلك عهد صحابته الى انتهاء القرن الاول الهجرى ، وليس للمسلمين مصدر تشريعى مدون غير القرآن . واما السنة عما كانت مدونة ، اللهم الا ما دونه نفر قليل من الصحابة كتبوا

ما سمعوه ليكون مرجعا لأنفسهم كما روى عن مجاهد قال : رأيت
عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسأله عنها ، فقال هذه
الصائقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس بيني وبينه أحد .

وقد بينا من قبل أن فكرة تدوين السنة ، عرضت للخليفة
الثاني عمر بن الخطاب ، فقد روى عن عروة بن الزبير أن عمر
أراد أن يكتب السنن واستشار فيه أصحاب رسول الله فإشار
عليه عامتهم بذلك ، فلبث شهرا يستخير الله في ذلك شاكا فيه ،
ثم أصبح يوما وقد عزم الله له ، فقال اني كنت فكرت لكم من كتابة
السنن ما قد علمتم ثم تنكرت فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم
قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، واني والله
لا لبس كتاب الله بشيء ، فنرك كتابة السنن .

ولكن هذه الفكرة التي عرضت أولا لعمر بن الخطاب ،
وتركها لما بدا له من خطر لبس السنة بالقرآن ، عرضت ثانيا
للخليفة عمر بن عبد العزيز سبط ابن الخطاب في أول القرن الثاني
الهجري ، فقد كتب رحمه الله الى والي المدينة لعبد أبي بكر بن
حزم « انظر ما كان من حديث رسول الله ، فاكثبه ، فاني خفت
دروس العلم ، وذهاب العلماء ، فبدأ أبو بكر بالتدوين ، وكذلك
أمر عمر بن عبد العزيز ابن شهاب الزهري أن يدرس حديث
رسول الله في دفاتر لتوزع في الأمصار . وبهذا التدوين الذي أشار

به عمر بن عبد العزيز وقام به أبو بكر بن حزم ومحمد بن شهاب الزهري صارت نصوص المصدر التشريعي الثاني مسطورة مكتوبة يسهل الرجوع اليها ، بعد أن كانت محفوظة في الصدور فقط يحتاج الرجوع اليها الى لقاء الرواة والتلقى عنهم بالمشافهة ، وأمن ضياع كثير منها بذهاب رواتها . وأمن العبث فيها بالتغيير أو التبديل أو النقص أو الزيادة .

فقد أدى هذا التدوين الى ضبط السنة والمحافظة عليها من الضياع ، ومن التغيير والتبديل ، والى تسهيل الرجوع اليها باعتبارها مصدرا تشريعيا لا يسوغ الرجوع الى القياس ، إلا بعد الرجوع اليها .

ولكن لم يتم هذا التدوين على الوجه الذي تم به تدوين القرآن فان عثمان بن عفان لما دون المصحف الامام ونسخ منه عدة مصاحف ووزعها على المساجد الجامعة بالأمصار اثار بحرق ما كان مكتوبا خلاف هذه المصاحف ، وجمع المسلمين على كلمة واحدة ، وصار المحفوظ في جميع الصدور كالكتوب في جميع المصاحف قرآنا واحدا لا اختلاف فيه . وأما السنة فبعد تدوين ما دون منها لم تتخذ اجراءات لجمع كلمة المسلمين على هذا الدون حتى يكون هو مرجع المسلمين كافة بعد القرآن ، ويتفق كلمتهم في هذا المصدر كما اتفقت في المصدر الأول ولهذا بقيت السنة بعد تدوينها في مجال الخلف فيها متسع كما كان قبله .

وكان قد تنبه الى هذه الفكرة الخليفة أبو جعفر المنصور ثاني
الخلفاء العباسيين ولكن حيل بينه وبين تنفيذها فقد روى أن
أبا جعفر المنصور أمر مالك بن انس امام دار الهجرة أن يكتب كتابا
للناس يتجنب فيه رخص ابن عباس وشذائد ابن مبر فكتب الموطا ،
وأراد المنصور أن يحمل الناس على العمل بما في الموطا كما حمل
عثمان الناس على المصحف فقال له مالك لا نسبل الى ذلك يا امر
المؤمنين لأن الصحابة افترقوا بعد وفاة الرسول كل يتبع ما صح
عنده وكلهم على هدى وكلهم يريد الله فعند المنصور عما عزم عليه .
على أي حال كان لتدوين السنة بعض المزايا وإن لم يتحقق
بهذا التدوين جمع الأمة على مصدر تشريعي واحد من السنة .

لم يصل إلينا ما دون أبو بكر بن حزم أو محمد بن شهاب
الزهري وأقدم ما وصل إلينا مما دونه رجال الطبقة الأولى في
الحديث موطا الإمام مالك وفيه مزج الأحاديث النبوية بأقوال
الصحابة والتابعين وكان تدوينه سنة ١٢٠ هـ ، وجاءت طبقة ثانية
دونت الأحاديث على طريق يعرف بالمسائيد وذلك بذكر الراوي كلبى
بكر مثلا وأثبت كل ما روى عنه في أي موضوع كان . فجمع
أحاديث الموضوع الواحد بعضها الى بعض مهما اختلف رواتها هو
طريق التصنيف ، وأما جمع أحاديث الراوي الواحد بعضها الى
بعض مهما اختلفت موضوعاتها فهو طريق المسائيد ، وقد وضع
كثير من هذه المسائيد في أواخر القرن الثاني الهجري ، وأقدم

ما وصل الى أيدينا منها مستند الامام أحمد بن حنبل .

ثم جاءت طبقة ثالثة رأت في هذه المدونات ثروة فأخذت في التهذيب ونقطة التحرى وحسن الاختيار . وفي مقدمة هؤلاء البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ومسلم المتوفى سنة ٢٦١ وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وكلهم توفوا في القرن الثالث الهجرى وتعرف كتبهم بكتب الصحاح السنة .

ولم تقصر العناية بضبط السنة على تدوينها وتصنيفها بل اتجهت أيضا الى بحث روايتها والتحرى عنهم من ناحية الانتقان والعدالة وتامم الضبط ، وعنى بذلك رجال الجرح والتعديل وصارت للسنة رواية ودراية حظ وافر من مجهود العلماء في هذا العهد أدى الى وضع علوم عدة في السنة كما وضعت علوم عدة في القرآن .

الاحتجاج بالسنة :

مضى عهد الرسول وعهد الصحابة ولم يعرف نزاع في أن السنة حجة في الدين وأنها المصدر التشريعى الثانى بعد القرآن ، فمعاذ بن جبل قال للرسول ان لم أجد في القرآن ما أقتضى به رجعت الى السنة فآقره ، وأبو بكر كان اذا لم يجد في القرآن ما يقتضى به قال هل يحفظ فيه أحد عن رسول الله سنة ، وكذلك عمر وسائر المتشرعين من الصحابة والتابعين . ومستندهم في هذا القرآن الكريم فقد قال سبحانه يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا

الرسول . وقال سبحانه « ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم » وقال « فإن تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول » وقال « من يطع الرسول فقد أطاع الله » فلم يختلف فردان أو أفراد فى أن مرجع المسلمين بعد القرآن الى سنة الرسول وأنها حجة ملزمة .

ولكن لما مضى القرن الأول الهجرى وانقضى عهد الصحابة الذين شافهوا الرسول وسمعوا منه وكانوا يستطيعون أن يردوا من كذب على رسول الله اتسع المجال لذوى الأغراض السيئة فوضعوا أحاديث لترويج أغراضهم ولبعض الجهال الذين أرادوا تأييد أخطائهم بأدلة كاذبة ، وساعدهم على ذلك عدم التدوين وعدم جمع الكلمة على مجموعة واحدة ، فكثرت الأحاديث وكثر تضارب بعضها مع بعض وكثر الطعن والتجريح فى الرجال حتى أدى ذلك الى تسرب الشك وتعذر تمييز الصحيح من غير الصحيح . وقد ضم الى هذا ما ثبت من أن الصحابة لم يلتزموا رواية الأحاديث عن رسول الله بالفاظها بل منهم من روى باللفظ تارة وبالمعنى تارة أخرى وهذا المعنى الذى فهمه الراوى قد يكون خطأ فى فهمه وقد أصاب فلا جزم بأن هذا هو الذى قرره الرسول .

لهذين السببين ولغيرهما مما يرجع اليهما وجد فى هذا العهد انقسام بشأن الاحتجاج بالسنة .

فطائفة لم تر الاحتجاج بالسنة مطلقا وردت الأخبار كلها

ويظهر أن نشأتهم كانت بالبصرة حيث نشأ الاعتزال وجدل المتكلمين، قالوا إن الله أنزل القرآن تبييناً لكل شيء فكيف يسوغ أن تؤول فرائضه وأوامره ونواهيه ويقيد مطلقه أو يخصص عامه أو يحكم على أي نص من نصوصه بأحاديث لا نجزم بصدقها ولا بعصمة راويها من الخطأ والوهم وكيف يكون ما نجزم بصدقه مبيناً بما يحتمل كذبه (٩) .

وهذه حجة واهية على رأي هو الضلال المبين فإن الله سبحانه ما كلف الناس إلا بما في وسعهم . وما في وسع الناس بالنسبة للاخبار أن يغلب على ظنهم ويترجح عندهم صدقها بكل الطرق التي توصل إلى غلبة الظن ورجحان الصدق فمن غلب على ظنه وترجح عنده واستقر في نفسه أن هذا حديث رسول الله وجب عليه أن يعمل به . ولو كان شرط العمل الجزم والتقطع واليقين ما قضى قاض بشهادة ولا صحت صلاة مسلم لأن الشهادة إنما تنفذ غلبة الظن . واستقبال القبلة إنما هو بناء على غلبة الظن . وجهود علماء السنة في الضبط والتحري تورث بلا شك غلبة الظن .

وهؤلاء الذين ردوا الاخبار كلها لا أدري كيف يقيمون الصلاة

(٩) من أراد أن يقرأ بالتفصيل أدلة المخالفين في أن السنة حجة فليرجع إلى الجزء السابع من كتاب الأم للإمام الشافعي وليرجع إلى ما نشر بمجلة المنار من مناقشات مسهبة بعنوان « الإسلام هو القرآن وحده » بين الدكتور صفتي وأحد كبار علماء الأزهر .

أو يؤدون الزكاة أو يصومون أو يحجون . فالله قال أقيموا الصلاة،
فعلى ضلالهم يكتفى المسلم أن يأتى بما يصدق عليه لغة اسم صلاة
ولو فى العمر مرة . فاما فرائض خمس وركعات معلومة وكيفيات
خاصة فلا يفرض منها شيء . وكذلك الشأن فى الزكاة والحج
والصيام والطلاق والزواج والبيع والربا وكل ما جاء فى القرآن
على سبيل الإجمال وبينه الرسول اتباعا لقوله سبحانه « ونزلنا
إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » .

وطائفة ثانية : لم تر الاحتجاج بالسنة التى ليس فيها قرآن
وقالوا ان ما جاء من السنة بيانا لقرآن فهو ملحق بالقرآن وحجة
مثله لأن الله سبحانه جعل لرسوله البيان فبيانه عليه السلام مكمل
لما شرع اجمالا بالقرآن والبيان وما بين حجة على المسلمين .
ومقتضى هذا الراى أن السنة لا تستقل بالتشريع وأن ما جاء
فيها من تحليل أو تحريم مستقل وليس بيانا لجمل فى القرآن
لا يكون حجة .

وهذا راى خاطيء وغير منطقى لأن الخبر اذا صح انه عن
رسول الله فهو حجة من جهة أن مصدره المعصوم لا من جهة أن
موضوعه بيان لما فى القرآن من تشريع مستقل .

وأصحاب هذا الراى اذا صح عندهم حديث بيان الزكاة فى
التنقود والذهب عملوا به وحكموا بأن الزكاة المفروضة
هى ما جاءت بها السنة . واذا صح عندهم الطريق الذى

صح به الحديث الأول حديث تحريم لحوم الحمر الأهلية وكل ذي غاب من السباع ومخلب من الطير وغير ذلك من كل ما جاء في السنة وحدها لم يعملوا به ولم يكن حجة عليهم مع أن مصدر الحكمين واحد وطريق روايتهما واحدة . ولا شعر هؤلاء ببعد هذا التفريق عن سفن العقل قالوا إن كل ما جاءت به السنة الصحيحة هو بيان لما جاء به القرآن على سعة في معنى البيان لأن الرسول أما أن يبين آية مجملة أو يقيس على نص قرآني أو يستد من روح القرآن وقواعده العامة ، فما يحله تفصيل لقول الله « يحل لهم الطيبات » وما يحرمه تفصيل لقوله سبحانه « ويحرم عليهم الخبائث » ولا توجد في السنة أحكام إلا ولها أصل تبني عليه في القرآن خاص أو عام .

وجمهور المسلمين على أن السنة الصحيحة حجة في الدين سواء كانت قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، والبراهين على هذا من آيات القرآن وعمل المسلمين منذ نجر الإسلام لا يجادل فيها إلا مكابر . والقاتلون أن الإسلام هو القرآن وحده في قولهم تناقض لأن من القرآن آيات عدة توجب طاعة الرسول ورد الأمر إليه وأن تكون للمسلمين أسوة فيه وكيف يتفق هذا مع نبذ ما ثبت أنه سنة وشرعه . ولهذا قال بعض العلماء لما وضع الخوارج حديث ما أناكم مني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه مخفوا به . . قال قسوم عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه يخالفه لأن كتاب الله أمر بطاعة الرسول وأتباعه فيما يثبت منه .

ومع اتفاق الجمهور من الأئمة على أن السنة حجة في الدين
وأنها لا تكون حجة إلا إذا وثق من صحتها اختلفوا في طريق الثقة
بها فمنهم من لا يحتج بالسنة في إثبات حكم زائد على الكتاب إلا إذا
تواترت أو اشتهرت ومنهم من يحتج بالصحيح الذي رواه العدل
ولو كان خبر آحاد وقد اشرنا إلى هذا من قبل فهذا اختلاف من
جهة الرواية التي تفيد الوثوق لا اختلاف في الحجية .

وأما المصدر التشريعي الثالث : وهو القياس فقد كان في هذا
العهد محور بحوث المجتهدين وأتوى عوامل انقسامهم واتساع
مسافة الخلاف بينهم .

فقد قدمنا في مواضع عدة أن علماء الصحابة في عهد
الرسول وبعده وأن التابعين وتلاميذهم من المجتهدين كانوا إذا لم
يجد أحدهم نصا في الكتاب أو السنة اجتهد رأيهم واستنبط الحكم
فيما لا نص فيه أما بالقياس على ما فيه نص ، أو بالاستمداد من
قواعد الشرع العامة وما نصبه الشارع من الأدلة ، ولذلك كثيرا
ما كانت تصدر منهم الفتاوى معلة بدفع الحرج أو رفع الضرر أو
العدالة أو غير هذا من أصول الشريعة ومقاصدها .

وما كان اجتهدهم هذا مقيدا بأصول خاصة أو شروط معينة
في الاستنباط بل كان متسع الدائرة ومرجعه إلى سلامة فطرة
المجتهد وفقهه روح الشريعة وترخييه تحقيق المصلحة . وهذا السنن
في إطلاق حرية الاجتهاد كان في الصدر الأول سننا مستقيما لا خطر

فيه لأن المجتهدين معروفلون ومتواصلون وكثرا ما كانوا يتبادلون
الرأى والرواية ، وقد رأينا أبا بكر كان لا يجتهد رأيه فى حادث إلا
بعد أن ينادى فى الناس هل يحفظ أحدكم فيه عن رسول الله سنة،
وكذلك كان عمر ومن سار على سنتهما فإذا أعيا المجتهد منهم أن
يجد سنة رجع الى رأيه واستمد الحكم على ضوء ما استقر فى
نفسه من روح الشريعة وأصول الكلية .

ولكن بعد الصدر الأول ظهر أن فى اطلاق حرية الاجتهاد
خطرا تشريعيا غير ملمون العاقبة لان رواة السنة تفرقوا فى
الامصار وصار من الصعب التوفى على أنه ليس فى الحادث سنة،
فربما اجتهد المجتهد رأيه فيما هو منصوص على حكمه فى السنة .
ولأن المصالح التى تتوخى فى الاجتهاد تعددت وتضاربت وربما
راعى المجتهد مصلحة فى تحقيقها نفع ظاهر ولكن لمعارضتها مصالح
أخرى الفاهما الشارع ولم يعتبرها من مقاصده ، ولأن المجترئين
على الفتيا كثروا .

فهذا الحذر من أن تؤدى حرية الاجتهاد الى ترك النص أو
الى مراعاة مصالح لا يعتبرها الشارع من مقاصده أو الى جراءة من
لم يستاهل للاجتهاد عليه بعث المجتهدين فى هذا العهد الى وضع
قيود للاجتهاد وتحديد دائرته فالتزموا أن يكون الاجتهاد فيما لا نص
فيه بطريق القياس على ما فيه نص لاشتراكهما فى علة التشريع .
والتزموا أن تكون علة التشريع التى يبنى عليها القياس وصفا
ظاهرا منضبطا مناسبا للحكم اعتبره الشارع بأى نوع من وجوه

الاعتبار . ومن هذه البحوث وبحوث أخرى فى الكتاب والسنة ترجع الى طرق استنباط الأحكام من نصوصها تكون أساس علم أصول الفقه . وأول من دون فيه على ما نعلم أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبى حنيفة ومحمد بن إدريس الشافعى ، وسيأتى بسط القول فى هذا فى بحث النتائج التشريعية .

بهذا بدأت دائرة الاجتهاد تضيق ولا تتسع فى بعض الحالات لتحقيق مصالح الناس ، وكان المجتهد اذا شعر بهذا الضيق فزع الى الاستحسان وكثرا ما نجد فى الأحكام الاجتهادية أن الحكم بطلان العقد قياسا وجوازه استحسانا ، وما هذا الاستحسان الا رجوع لحرية الاجتهاد التى تمتع بها مجتهدو الصدر الاول . ولكن هذا الاحتياط فى الاستنباط بالقياس لم يدرأ الخطر عنه ولم يمنع بعض العلماء فى هذا العهد من أن يبحث فى أساس حجته وكان مولد هذا البحث البصرة معقل المتكلمين وأرباب النظر والجدل . فغيها ولد مذهب الاعتزال ، وفيها ثبت القول بأن السنة ليست حجة فى الدين ، وفيها نبئت فكرة انكار القياس وتفى أن يكون حجة فى الدين وقد اتسع مجال الخلاف والجدل بين نفاة القياس ومثبتيه وأقام كل فريق عدة براهين يؤيد بها مذهبه ويحض بها حجج الآخرين ، وجاء الامام داود بن على المعروف بـداود الظاهرى الذى ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ ونشأ ببغداد وأخذ الفقه عن الشافعى وكان أولا مقدم تلاميذه فانتحل مذهبها خاصا أساسه انكار القياس والاقتصار على العمل بظاهر الكتاب والسنة وقد

أيد وجهة نظره بأدلة عدة وسار على سنته ابنه وأصحابه ومن تبعه حتى راج مذهبه رواجاً عظيماً وكان أحد مذاهب المسلمين الشائعة إلى منتصف القرن الخامس الهجري .

ومن أراد أن يعرف مدى ما وصل إليه هذا الخلاف ومجهود الفريقين المختلفين في الحجاج والمناظرة فليقرأ ما كتبه الإمام محمد بن ادریس الشافعي في رسالته ، وفي الأم ، وما نقل عن داود بن علي إمام الظاهرية ، وما كتبه ابن القيم في الجزء الثاني من أعلام الموقعين ، ففيها من البحوث في هذا الخلاف ما لا مزيد عليها لراغب في البحث .

وأكثر ما يدور على السنة نفاة القياس من الأدلة برهانان :

الأول : أحكام الشريعة يدل استقراؤها والنظر فيها على أنها غير متسقة وأن فيها تفريقاً بين المتشابهات ، وتسوية بين المختلفات ، وما كانت كذلك فهي غير معقولة المعنى ولا مجال للعقل فيها وإنما هي أحكام تعبدنا الله بتكليفنا بها ، فعلياً لن نمثل وهو لا يقال عما يفعل « وقد عد ابن القيم أمثلة عدة مما فيه تفريق بين أشياء متساوية وتسوية بين أشياء متفاسرة وأخذ في بيان وجوبها » .

الثاني : أن القياس لمسلمه الظن لأن استنباط العلة في موضع النص وهو ما يسمى تخريج المناط طريقه الظن . وتهذيب العلة وتعيينها بإلغاء بعض الأوصاف واعتبار بعضها وهو ما يسمى

تنقيح المناط طريقه الظن . وكل خطوات القائسين ظنية والظن لا يغنى عن الحق شيئاً والله سبحانه قد قال فى كتابه « ولا تقف ما ليس لك به علم » .

وأكثر ما يدور على السنة مثبتى القياس من الأدلة برهاتان :
الأول : أن النصوص محصورة متناهية والوقائع والحوادث غير محصورة ولا متناهية ولا يمكن أن يكون ما يتناهى هو المصدر التشريعى وحده لما لا يتناهى لأن فى هذا حرجاً على المسلمين وما جعل الله على المسلمين فى الدين من حرج ، فدفعنا للحرج تحقيقاً لمصالح العباد جعل الشارع الاجتهاد بالقياس من أدلته ليكون فى مجاله متسع لاستنباط احكام الحوادث فى مختلف الأزمان . والقول بأن احكام الشريعة نعبدية قول خاطئ ، ترده عدة آيات وأحاديث قرن الحكم فيها بعلمته ودل هذا الاقتران على أن الاحكام معسلة بمصالح الناس وقد ذكرنا امثلة من هذا عدة فى آيات الأحكام وأحاديث الأحكام . والقول بأن خطوات القياس ظنية لا يقتضى رده لأن الله لا يكلف الناس الا بما فى وسعهم وما داموا ليس فى وسعهم الا غلبة ظنهم فهم يعملون به ، ولو كان طريق العمل هو الجزم واليقين القاطع وحده لتعطل القضاء وكثير من الأعمال والعبادات .

الثانى : أن الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهد وقاس والحق الاشباه بالاثباه فقد حرم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة

وخالفها قياسا على تحريم الله الجمع بين الأختين وصرح بمسألة

القياس إذ قال « انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » ، وأبشلة كثيرة اجتهد فيها الرسول بالقياس وبغيره . وقد أقر معاذ بن جبل حين قال ان لم أجد نصا اجتهد رأيي ، وأبو بكر وعمر بمحضر كبار المهاجرين والأنصار كانوا اذا أعياهم أن يجدوا نصا اجتهدوا رأيهم ولم ينكر أحد عليهم ذلك ، فانتكار القياس أصلا بعد عن الصواب ومخالفة لما أجمع عليه الصحابة في نجر التشريع ولا يتأتى معه أن يسائر التشريع الاسلامي حاجات الناس ويحقق مصالحهم .

ففي هذا العهد لم تقتصر جهود رجال التشريع على استنباط أحكام الجزئيات ، والحوادث بل اتجهت عنايتهم الى أصول الاستنباط ومصادر التشريع ومنحسوها بحثا وتحقيقا ونظروا فيها من مختلف نواحيها ، وما انقرض عهدهم الا وقد صار للفقهاء الاسلامي وأصوله علمين عزيزي المادة كثرى البحوث حتى كثفهم لم يدعوا أن بعدهم فراغا يعملون ليلئذوه معاشوا عالية على سلفهم ووقفوا عند حد مجهودهم ، وشاع بينهم القول بسد باب الاجتهاد وبستري في بحث النتائج التشريعية لهذا العهد لشهر ما خلفوه من موسوعات في الأصول والفروع .

فہرس

الموضوع	الصفحة
١ — (عهد الرسول)	٥
التشريع فى هذا العهد	٦
آيات الأحكام	٧
مميزات هذا الطور	١٧
القضاء فى هذا العهد	١٨
التنفيذ فى هذا العهد	٢٧
٢ — (عهد الصحابة)	٣٤
التشريع فى هذا العهد	٣٤
مصادر التشريع فيه	٣٥
من له سلطة التشريع فيه	٣٧
حدود سلطتهم وكيف كانوا يباشرونها	٣٨
اجتهاد الجماعة	٣٨
اجتهاد الأفراد وطروء الاختلاف	٣٩
مرجع القضاء فى أحكامهم فيه	٥١
اختصاص القضاء	٥٣
بعض اقضية هذا العهد	٥٩
السلطات التنفيذية فى هذا العهد	٦١
المالية	٦٩

الموضوع	الصفحة
الحريية	٧٣
نظام تنفيذ الأحكام	٧٦
٣ - (عهد التدوين والائمة المجتهدين)	٧٩
التشريع في هذا العهد	٨٠
من تولوا سلطة التشريع في هذا العهد	٨٢
خطتهم في التشريع	٩٤
فتاوى الصحابة	٩٦
طريق الثقة بالسنة :	١٠١
تخريج المناط	١٠٣
صدقة الفطر	١١١
المصراة	١١٣
السدية	١١٤
ما طرأ على المصادر التشريعية في هذا العهد :	
أما المصدر التشريعي الأول	١٢٠
وأما المصدر التشريعي الثاني	١٢٥
تدوين السنة	١٢٥
الاحتجاج بالسنة	١٢٩

تطلب جميع مشوراتنا من :

دار القلم الكويت

شارع السور - عمارة السور - بجوار وزارة الخارجية
ص . ب : ٢٠١٤٦ - هاتف / ٢٤٥٧٤٠٧ / ٢٤٥٨٤٧٨

دار القلم دبي

ص . ب . ١١٨١٧ - هاتف / ٤٣٣٨٨٦

To: www.al-mostafa.com